جامعة ابن خلدون-تيارت-
كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية

إسهامـــــات البنــوك التجـــــارية في تمويل التنمية المحلية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تيارت وكالة رقم-541-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: مالية

إعداد الطلبة :
- بلية مريم
- عون الله نادية نور الهدى

الأستاذ المشرف :
- وكال نور الدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : .....

السنة الجامعية : 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و تقدير

نحمد و نشكر المولى عز و جل على الصحة و العافية

لإنجاز هذا البحث ،

و ندعو الله أن يوفقنا و ينير طريق عملنا.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف وكال نور الدين الذي لم

يبخل علينا بالنصائح و التوجيهات و إلى كل من قدم لنا يد المساعدة

لإنجاز هذا البحث و إلى كافة الأساتذة بالجامعة

و عمال المكتبة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

هذه إلى اللذان أوصى الله بهما خيرا والديا العزيزان

حفظهما الله و أطال عمرهما.

إلى أختاي أمينة و رقية

إلى أخواي زكرياء و بحوص

إلى الأصدقاء و الصديقات العزيزات

و جميع زملائي بالدراسة.

مريـــــم

إهداء

اهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين

داعية المولى عز وجل أن يحفظهما

وإلى إخوتي وأخواتي كل باسمه

إلى كل من علمني حرفا

وجلست متعلمة بين يديه

وكل من أعانني على إنجاز هذا العمل

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

نادية

قائمـــة المحتويـــات

الشكر

المحتويات

المقدمة

الفصل الأول : مدخل للبنوك التجارية.

تمهيد 08

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية 09

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية 09

المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية والهيكل التنظيمي لها 13

المطلب الثالث : أسس وأهداف البنوك التجارية 17

المبحث الثاني : مصادر وإستخدامات البنوك التجارية 22

المطلب الأول : مصادر البنوك التجارية..... 22

المطلب الثاني : إستخدامات البنوك التجارية 24

المطلب الثالث : دور ووظائف البنوك التجارية 27

المبحث الثالث : رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية..... 32

المطلب الأول : علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي 32

المطلب الثاني : أساليب الرقابة المصرفية..... 34

المطلب الثالث : فعالية ومرونة أساليب الرقابة المصرفية 38

خلاصة الفصل الأول 42

الفصل الثاني : التنمية المحلية

تمهيد 44

المبحث الأول : ماهية التنمية 45

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية 45

المطلب الثاني : أهداف وعقبات التنمية المحلية 50

المطلب الثالث : مقومات التنمية 54

المبحث الثاني : تمويل التنمية المحلية 56

المطلب الأول : مفهوم التمويل 56

المطلب الثاني : أنواع التمويل 58

المطلب الثالث : طرق ومصادر تمويل التنمية المحلية 61

المبحث الثالث : علاقة البنوك التجارية بتمويل التنمية المحلية 65

المطلب الأول : التمويل البنكي 65

المطلب الثاني :التنمية المحلية وحاجتها لتوافر الموارد المالية 68

المطلب الثالث : دور البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلي 70

خلاصة الفصل الثاني 75

الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية تيارت

تمهيد 77

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني 78

المطلب الأول : بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية 78

المطلب الثاني : أهداف و مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية 82

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية 85

المبحث الثاني : عرض لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيارت الوكالة رقم -541- 86

المطلب الأول : التعريف بالوكالة و مهامها 86

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة 88

المطلب الثالث : الخدمات المقدمة من طرف الوكالة 92

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لنموذج قرض 95

المطلب الأول : مراحل منح القروض على مستوى البنك 95

المطلب الثاني : ملفات منح القروض 100

المطلب الثالث : دراسة حالة قرض السحب على المكشوف 103

خلاصة الفصل الثالث 114

الخاتمة 116

القائمة الأشكال البيانية

قائمة الجداول

الملاحق

قائمة الملاحق

المراجع

مقدمة

مقدمــة:

تعتمد كل الدول في عالمنا المعاصر على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجتها من السلع و الخدمات هذه الحقيقة تميز العلاقات الاقتصادية بين الدول منذ عصور طويلة، لا يتصور العالم من دونها اليوم حيث لا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية.

إن عملية التنمية تتطلب دراسات عميقة واحترام قواعد معينة من أجل استغلال الموارد المالية المتاحة بعقلانية وبطريقة رشيدة تمكن من الاستفادة منها ، و يرتبط تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية ارتباطا قويا بالقيام بالإستثمارات واسعة النطاق ، و عملية الاستثمار تستلزم الإدخار أولا قرض من الداخل أو الخارج ثم استخدام هذه الموارد في مباشرة العمليات الإنتاجية و التوسع فيها بعد ، و تعتبر مشكلة التمويل مسألة أساسية كون أن وفرة أو ندرة الموارد و نوعيتها يحدد هامش اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي و ذلك يؤثر بالضرورة على نجاح السياسة المتبعة إلا أن القدرة على اتخاذ القرارات ليست وحدها كفيلة بإيقاف التراجع الإقتصادي ، بل يجب تجنيد وسائل التمويل اللازمة والمحققة للإطار المسطر ، و يتطلب الاستثمار إيجاد المؤسسات التي تتوافر لها القدرة على استغلال الفرص المتاحة للاستثمار سواء بإقامة مشروعات جديدة أو بالتوسع في المشروعات القائمة و توجيه الموارد المالية نحو استغلال هذه الفرص و تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك.

إن عملية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر تتم عن طريق النظام المصرفي الذي يعد بأجهزته المختلفة القلب النابض للاقتصاد الوطني ، بحيث تلعب البنوك عامة و البنوك التجارية خاصة إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى دورا هاما في تكوين سوق رأس المال الذي يقيم من خلال تحويل المدخرات من الذين يدخرون إلى الذين يستثمرون و يتوقف نجاح و كفاءة هذه السوق على مدى وجود المدخرين الذين يكونون على استعداد لإقراض هذه الأموال مقابل العائد المناسب على الأموال التي يقومون بجمعها ، بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الصالح من حيث كفاءة البنية الأساسية في الإقتصاد القومي و ملائمة تشريعات الإستثمار و توافر الأمن لتشجيع المنظمين على الإستثمار.

و بناءا على ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

- إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية؟

و حتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي علاقة البنوك التجارية بالتنمية المحلية ؟

-ما مدى قدرة البنك محل الدراسة على توفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات التنمية المحلية ؟

-و محاولة منا لفهم الموضوع و الإحاطة بجوانبه ، استعنا بالفرضيات التالية:

• تقوم البنوك التجارية بتمويل المشاريع من خلال تقديم القروض للإستفادة منها و تحقيق الازدهار والتطور لها.

• حدود التمويل التي توفرها البنوك التجارية غير كافية لتلبية احتياجات التنمية المحلية.

أهداف البحث:

-إعطاء نظرة عن البنوك و أنواعها و إبراز أهميتها في الاقتصاد الوطني.

-إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية و مصادر تمويلها.

-محاولة معرفة إلى أي مدى يمكن أن تؤثر البنوك التجارية في التنمية المحلية.

-إثراء المكتبة بمرجع جديد قد يكون في متناول باحثين آخرين في المستقبل لإنجاز دراسات أخرى مكملة.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال المكانة الهامة التي تحظى بها البنوك التجارية وسط الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الإقتصادية في ظل وجود سوق مالية غير فعالة ، لذلك فمن المهم معرفة مدى تأثير البنوك التجارية في دفع عجلة التنمية المحلي و خصوصا مع التغيرات التي تطرأ على اقتصاد بلادنا.

أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الموضوعية:

-نظرا لوجود نقص في الكتب و الأبحاث التي تعالج الموضوع.

-أهمية الموضوع و تأثيره الكبير على الجانب الاقتصادي.

-معرفة أسلوب التمويل الذي يعتمده الجهاز المصرفي في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الأسباب الذاتية:

-ميولنا للبحث في هذا الموضوع.

-احتواء الموضوع على الجانب التطبيقي.

منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج مقنعة و للإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية ، تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري و المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي (دراسة حالة) و ذلك لفهم مكونات الجناب النظري و مطابقتها بالواقع العملي.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني : تم تناول هذا الموضوع في دراسة تحليلية لنموذج فرض على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية تيارت وكالة رقم " 541"

الإطار الزماني : الفترة الزمنية دامت 03 أيام و هذا من 2017/03/05 إلى 2017/03/07.

صعوبات البحث:

-نقص المراجع و الدراسات التي تتحدث عن البنوك التجارية و تمويل التنمية المحلية.

-صعوبة الترجمة خاصة بالنسبة للجزء التطبيقي و ذلك لاستعمال اللغة الاجنبية في البنك.

-قصر مدة التربص بالبنك.

-صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات في الوكالة نظرا لسرية الملفات و أرقام حسابات الزبائن.

-عدم التعاون في تقديم المعلومات المفيدة في الدراسة التحليلية بحجة سرية المعلومات و لا يسمح اخراجها من البنك و جهنا لاقامة دراسة إفتراضية بمؤسسة منح لها القرض و هذا ما استصعب علينا.

الدراسات السابقة:

- بطاهر علي ، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية (اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،الجزائر،2005- 2006.

-دراسة خنفري خيضر – تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق أطروحة دكتوره في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2010 – 2011

-دراسة رضوانية رابح – معوقات التنمية المحلية – رسالة ماجستير في علم الإجتماع جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998 -1999

-دراسة محمد بالخير – التنمية المحلية و انعكاساتها الإجتماعية رسالة ماجستير في علم الإجتماع جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 ، 2005.

-دراسة جمعون نوال – دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية رسالة ماجستير في العلوم التجارية جامعة الجزائر غير منشورة 2004 – 2005.

-دراسة بن حليمة هوارية – واقع و آفآق المؤسسة المصرفية – رسالة ماجستير في العلوم التجارية جامعة إبن خلدون غير منشورة، الجزائر، 2006-2007.

-دراسة بركان نجاة – التنمية الإقتصادية و مشاكل التمويل في الجزائر مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية غير منشورة – جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2010-2011.

خطة البحث:

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية و لتأكيد الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة ، و الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة ، تم تقسيمها إلى ثلاث فصول بحيث خصصنا الوصل الأول للبنوك التجارية من خلال ضبط مفهومها و أنواعها و الهيكل التنظيمي لها و تحديد أسسها و أهدافها في المبحث الأول ، و تضمن المبحث الثاني مصادر و إستخداماتها و دورها و وظائفها بينما تحدثنا في المبحث الثاني عن رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية متضمنا عن علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي تم توضيح أساليب الرقابة المصرفية و فعالياتها و مرونتها.

أما الفصل الثاني فقمنا بتخصيصه للتنمية المحلية و ذلك بضبط ماهية التنمية في المبحث الأول الذي تضمن الإطار المفاهيمي للتنمية ثم أهداف و عقبات التنمية المحلية بعدها مقومات التنمية المحلية أما المبحث الثاني فتحدنا فيه عن تمويل التنمية المحلية فتطرقنا لمفهوم التمويل ثم أنواعه وطرق و مصادر تمويل التنمية المحلية .

و في المبحث الثالث قدمنا علاقة البنوك التجارية بتمويل التنمية المحلية فتطرقنا للتمويل البنكي ثم وضحنا حاجة التنمية المحلية للموارد المالية و في الأخير قدمنا دور البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية.

بعد تطرقنا للجزء النظري في الفصل الأول و الثاني دعمنا عملنا في الفصل الثالث بالجزء التطبيقي حيث قمنا بدراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية فقدمنا في المبحث الأول البنك على مستوى الوطني بحيث وضعنا بطاقة تعريفية حول البنك ثم قمنا بتوضيح أهدافه و مهامه ثم الهيكل التنظيمي له ، أما المبحث الثاني فعرضنا بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مستوى ولاية تيارت وكالة رقم " 541 " فعرفنا الوكالة و وضحنا مهامها و الهكيل التنظيمي لها و الخدمات المقدمة من طرفها و في المبحث الثالث و الأخير قمنا بدراسة تحليلية لنموذج قرض فوضحنا مراحل منح القروض على مستوى الوكالة ثم ملفات منح القروض و في الأخير خصصنا دراسة حالة قرض السحب على المكشوف " decouvert mobilisable " وفي الأخير قدمنا خلاصة شاملة من خلالها قمنا بإختبار صحة الفرضيات و استنتاج مجموعة من النتائج و التوصيات المتوصل إليها من الدراسة و نسأل العلي القدير التوفيق و السداد.

الفصل الأول

مدخل للبنوك التجارية

تمهيد:

إن البنوك على اختلاف أشكالها ومن بينها البنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث ولا بمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو و يزده ودون الاستعانة بها لذلك نزايد الاهتمام بدراستها.

وتمثل البنوك التجارية أو البنوك الودائع القسم التقليدي من النظام المصرفي ونرجع أهميتها أساسا إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود لذا سنتطرق في فصلنا هذا مدخل للبنوك التجارية والذي يتضمن العناصر التالية:

- ماهية البنوك التجارية.
- مصادر واستخدامات البنوك التجارية.
- رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية.

– المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

يعتبر البنك طرفا هاما في تمويل الاقتصاد و المساهمة في تطوير و توسيع المؤسسات وهو المكان الذي يؤتمن فيه على أموال الأفراد ووداعهم.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

1– نشأة البنوك التجارية:

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والمرابين و الصاغة قي أوربا و بالذات في مدن البندقية وجنوا ببرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل إصدار شهادات | إيداع اسمية و قامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع أخر سداد للمعاملات التجارية.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ و التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد أدى ذلك إلى إفلاس بعض هذه المؤسسات ، مما دفع بعش المفكرين في الربح الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بيازايالتوا ، و في عام 1609 أنشأ بنك أمستردام و كان غرضه الأساسي حفظ الودائع و تحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع أخر ، و التعامل في العملات و إجراء المقاصة بين السحوبات التجارية .

و منذ بداية القرن الثامن عشر و بفضل انتشار أثار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم و قد تأسس العديد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها و أقامت لها فروع في كل مكان ، و كان لها أثر كبير في استخدام . الشبكات المصرفية في تسوية المعاملات.[1]

[1] رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع– عمان 2000 ص 63.

2- تعريف البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي تلك التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء و بيع الأوراق المالية لتحصيل كوبوناتها،و تحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملات أجنبية وفتح الإعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية.....الخ.

ويرى بعض الكتاب أن إطلاق اسم البنوك التجارية إنما هو قبيل الاعتياد، ووفقا لما تعارف عليه الناس.إلا أنها تعد لآن مضللة بل وخاطئة وعموما فقد أطلق هذا الاسم على هذه البنوك اقتصار نشاطها في أول الأمر على تمويل الأنشطة التجارية وانحصار هذا الدور في تقديم القروض قصيرة الأجل.إلا أن التوسع في الأعمال المصرفية خاصة في الأربعة القرون الأخيرة دفع تلك البنوك للتعامل مع سائر القطاعات و الآجال ومن هنا يفضل البعض تسميتها بنوك الودائع بدلا من البنوك التجارية للإشارة إلى مصادر التمويل الرئيسية لمثل هذا النوع من البنوك.[1]

[1] د.أحمد صالح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية مصر، الدار الجامعية ،2003،ص 12.

3: خصائص البنوك التجارية:

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على الترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية

و يمكن تحديد خصائص البنوك التجارية كما يلي:[1]

3-1- تتأثر برقابة المصرف المركزي ملا تؤثر عليه: يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي

ولا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكانا واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجباية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية و بالقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات التنفيذية.

3-2-تعدد البنوك التجارية و البنك المركزي واحد: تعدد البنوك التجارية و تتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية، إلا إن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز و تحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأس مالية المعاصرة، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه احتكارية على أسواق النقد و المال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

3-3- تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية و غير نهائية و الثانية إبرائية نهائية بقوة القانون، وتتمثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان و المكان،

[1] سليمان بودياب ، اقتصاديات النقود والبنوك : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 1996 ، ص ص114-115.

بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة و متغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان و المكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

3-4- تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع الرأس مالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح و بأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف و الرقابة و التوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية.

3-5-تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات و المشاريع التجارية بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات و أشخاص في شكل ودائع مختلفة و تعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص آخر أو حتى من مؤسسة أخرى باستخدام شيك، وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، ويكون ذلك بناءاً على طلبهم وإجراء عمليات المقاصة لحسابهم ويكون ذلك بأدنى سرعة وبأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود على المجتمع.

3-6- تختص بالقدرة على الإقراض، وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين و المستثمرين أو بخلق مصادر تحويل واقتراضها ولهذا تمارس البنوك أثر فعالا على حجم الائتمان و توزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

3-7- تتعامل البنوك التجارية في الأموال النقدية و المالية فقط كالودائع والقروض المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية.

3-8- وأهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرها على خلق وتحطيم النقود

كما أن عملية ائتمان قصيرة الأجل هو ما يميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية و الهيكل التنظيمي لها:

1- أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية إلى نوعين: بنوك الإيداع وبنوك الأعمال

1-1-بنوك الإيداع: هي البنوك التي تكون غايتها الأساسية القيام بأعمال التسليف و تلقي الودائع عند الطلب أو لأجل من الجمهور.وتقوم عادة بعملية تسليف قصيرة الأجل بغية تسهيل العمليات التجارية لقاء ضمانات معينة، وهذا لا يعني أنها لا تستطيع أن تقوم من خلال مواردها الخاصة أو من خلال الإيداعات المتوسطة أو طويلة الأجل التي يتقاضاها. و إلى جانب هذه الأعمال تقوم بنوك الإيداع بعمليات مختلفة كشراء وبيع الوراق المالية، تحصيل الأوراق التجارية.خصم وقبول سندات السحب وشراء العملات الأجنبية، وقيام بعمليات الاعتماد المستندية، وإصدار خطابات الضمان و قبول الودائع التي تستخدم الجزء الأكبر منها في أغراضها المختلفة.

1-2-بنوك الأعمال: هي البنوك التي تقوم بتوظيف مواردها في عمليات تسليف غير محددة المدة لزبائنها، تقوم هذه البنوك بمساعدة رجال الأعمال و الشركات الصناعية و التجارية التي تحتاج إلى أموال من أجل زيادة قدرتها الإنتاجية، كما تساهم بإصدار الأوراق المالية الخاصة بالشركات كالأسهم و بالسعي للاكتتاب وهي عادة تشتري الكمية التي تراها مناسبة من هذه الأوراق و تعرضها للاكتتاب العام و تربح الفرق بين سعر الشراء ها من الشركة وسعر بيعها للمكتتبين ، وقد تقوم هذه البنوك أيضا بإصدار السندات الحكومية كما تساهم في إنشاء بعض المؤسسات الصناعية والتجارية، وقد تساهم في تدعيمها عن طريق الإقراض أحيانا و إصدار سنداتها وقد تقوم هذه البنوك بأعمال مشابهة للأعمال التي تقوم بها بنوك الإيداع ، لكن الفرق الأساسي بين بنوك الأعمال و بنوك الإيداع يبقى من حيث الاستثمارات.[1]

[1] أنطوان الناشف ، خليل الهندي ، العمليات المصرفية والسوق المالية الجزء 1 ، المؤسسات الحديثة للكتاب ، ، لبنان 1997 ، ص ص 48-49.

2- الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية:

ليس هناك شكل تنظيمي مود للبنوك التجارية، و إنما يختلف بإختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك بالإضافة إلى حجم البنك الذي يؤثر على الشكل التنظيم الذي يتخذه ويمكن تصور الهيكل التنظيمي لبنك تجاري من البنوك كبيرة الحجم والتي تتنوع خدماتها من خلال تصور للإرادات التي ينظمها و كذلك الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه لإرادات حيث يظهر في هذا الهيكل:[1]

2-1-مجلس الإدارة: وهو على قمة الهيكل التنظيمي و الملاك هم أصحاب الحق في اختيار أعضاءه ومن حقهم التصويت بالنسبة للموضوعات التي تؤثر على التنظيم ككل، ويقوم هذا المجلس بوضع السياسات الخاصة بالبنك ،كما يحدد الإدارات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسات و يراقب أداءها.

2-2وجود مدير عام تنفيذي: تفوض له السلطة من رئيس مجلس الإدارة الرقابة على عمليات البنك التي تتم من خلال الإدارات المختلفة، وتتضمن كل إدارة عدد من الأقسام التي تتولى وظائف ومهام الإدارة الرئيسية للبنك في:

2-2-1-**إدارة القروض و الائتمان:** ترتكز هذه الإدارة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض بالنسبة للبنوك الكبيرة لا يكون هناك قسم واحد للقروض وإنما يكون هناك سقم لكل نوع من أنواع القروض، فمثلا قد يكون قسم للقروض التي تقد للشركات الكبيرة، وقسم للقروض التي تقدم لأصحاب الخدمات المهنية المختلفة، وقسم لقرض المؤسسات المالية و قسم لقرض شركات التأمين،وقسم للقروض التي تقدم إلى تجار و السماسرة الأوراق المالية،كما أن هناك أقسام لكل من القروض الاستهلاكية للعملاء وكذلك قسم للتأجير، و بالنسبة للبنوك التي يكون لها تفاعلات خارجية فيكون لديها قسم للقروض الأجنبية أو الحسابات الخارجية.

[1] محمد صالح الحناوي ، المؤسسات المالية ، البورصة والبنوك التجارية ، الدار الجامعية، مصر 2000، ص217.

ويتم تحليل طلبات القروض والإئتمان من خلال متخصصين و ذلك في أقسام خاصة وهي فسم تحليل طلبات الائتمان، وقسم الكمبيالات الذي يتم فيه توقيع العمل على أقساط القرض و الفائدة و أخيرا قسم الشؤون القانونية المسؤول عن رقابة عمليات فتح الائتمان.

2-2-2-**إدارة التمويل**: ومهمة هذه الإدارة هي تحصيل الأموال التي يستخدمها قسم القروض و الائتمان في تقديم العروض، فمعظم الأموال التي يحصل عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة سواء جارية لأجل، أو ادخارية بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك والتي يتم الحصول على الأموال فيه من خلال المقاصة بين الشيكات وتقديم الخدمات الإستثمارية لهذه البنوك ، كما تشمل هذه الإدارة على قسم الإستثمار الذي يختص بالمتاجرة في الأوراق المالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل ، وكذلك قسم التخطيط والتسويق الذي تقع عليه مهمة تسويق الخدمات المالية بالإضافة إلى تطوير هذه الخدمات أو تقديم خدمات جديدة من أجل النمو والتوسع في المستقبل وأخيرا قسم الرقابة والمحاسبة المالية والذي يتولى مراقبة السجلات المالية للبنك والتأكد من سلامة العمليات المحاسبية سواء بالنسبة للتدفق النقدي في الداخل أو الخارج.[1]

2-2-3- **إدارة العمليات** : وتتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات المادية التي يملكها أو التي يستخدمها في عملياته اليومية مثل : قسم حفظ السجلات وإجراء التسجيل الخاصة بكل الإيداعات أو المسحوبات وكذلك القروض للعديد من الأنواع المختلفة للعملاء بالإضافة إلى قسم الكمبيوتر أو نظام المعلومات وكذلك قسم شؤون العاملين والذي يختص بحفظ السجلات العاملين وبرامج تدريبهم كما تشمل هذه الإدارة على أموال المودعين وممتلكات البنك وأخيرا قسم الإدارة التنفيذية والذي يتولى الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية سواء بالأفراد أو منشئات الأعمال.[2]

[1] محمد صالح الحناوي ، المؤسسات المالية ، البورصة والبنوك التجارية مرجع سبق ذكره ص 218.
[2] نفس المرجع ، ص 219.

2-2-4- إدارة الأموال المؤتمن عليها لدى البنك:

تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الإنتمائية سواء للأفراد أو منشئات الأعمال بخلاف مهمة رئيسية لإدارة القروض والإئتمان وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة، ومن أمثلة هذه الخدمات الأقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو للأفراد أو منشئات الأعمال وكذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك العينية المملوكة للعمال مثل: الأراضي ، المباني بالإضافة إلى القسم الخاص بالمتاجرة في الأوراق المالية لصالح العملاء وتقديم النصائح والخدمات التسويقية لهم.[1]

ويمكن إختصار ما سبق في الشكل التوضيحي التالي :

الشكل(01-01) الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية .

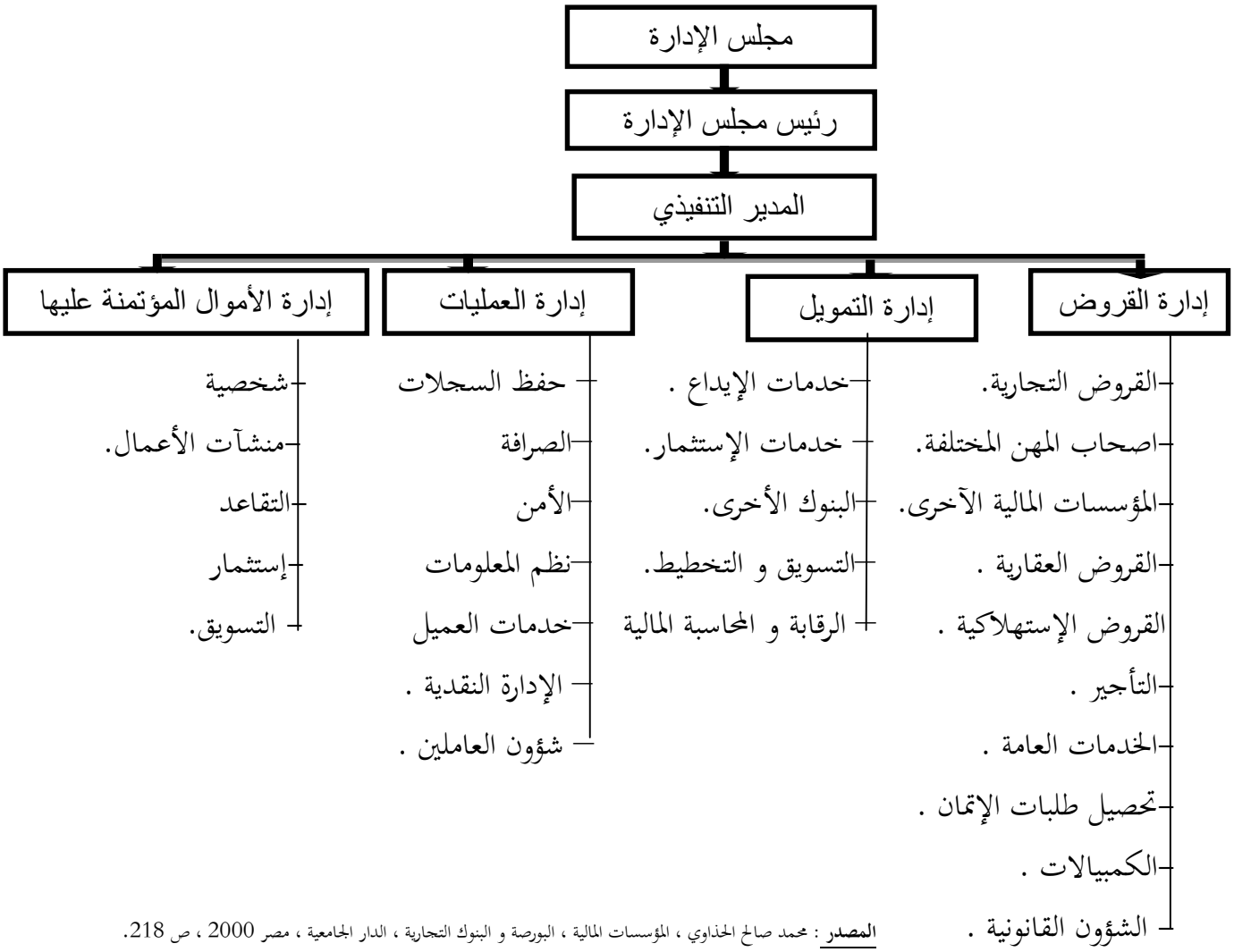

المصدر : محمد صالح الحذاوي ، المؤسسات المالية ، البورصة و البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر 2000 ، ص 218.

[1] سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء ، مؤسسة شباب الجامعة ، 40 ش د ، مصطفى مشرفة ، الأسكندرية 2000،ص221.

المطلب الثالث : أسس و أهداف البنوك التجارية .

1: أسس البنك التجاري :[1]

1-1-الربحية :إن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ماتهتم به البنوك التجارية و لكي يحقق البنك هذه الإرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة و أن يخفض نفقاته و تكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية ، حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض و الاستثمار التي يقوم البنك بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عد ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله .

أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية و الفوائد التي يدفعها الأفراد إضافة إلى الخسائر التي قد تنشأ عن انخفاض بعض الأصول الرأسمالية و القروض التي يعجز عن استردادها ، و تتركز المصلحة الإقتصادية في تحقيق أكبر فائض عن طريق حقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية و نفقات أكبر إيراد ممكن من ناحية أخرى .

نستنتج مما سبق أنه في حالة ما إذا تدهورت أحوال البنك التجاري و حقق خسائر فإن العملاء كثيرا ما يلجئون إلى سحب أموالهم ، و لهذا فعلى البنك أن يخفض من النفقات السالفة الذكر خاصة المتعلقة منها بالإدارة و التشغيل . أما بالنسبة للفوائد فعلى البنك أن ينظر إلى نسبة هذه الفوائد إلى الإيراد الكلي المتحصل عليه نتيجة تشغيل الودائع التي يدفع عليها البنك فوائد و لا يخاطر بدفع فوائد أعلى مما هو سائد بغية الحصول على ودائع لتوظيفها .

1-2- السيولة :وهي تعني قابلية الأصل لتحويل إلى نقدية بسرعة و بدون خسارة لمواجهة الالتزامات المستحقة الدفع حاليا أو خلال فترة قصيرة .و السيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفرها مرتبط بوجود البنك و كيانه إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول للمدعين " تعالوا غدا أطلبوا سحب من ودائعهم او سحبها جميعا ". إن قدرة البنك على مواجهة السحوبات العادية و المفاجئة تسمى مبدأ السيولة و تقوم على :

[1] سامر جلدة : البنوك التجارية للتسويق المصرفي ، الطبعة الأولى ،دار أسامة للنشر،عمان ،2008 ص ص 19 . 20 .

1-2-1- درجة ثبات الودائع و قدرة المصرف على الإحتفاظ بما عند المستوى الذي يناسب الإئتمان .

1-2-2- سيولة كل عملية من عمليات الإقراض الذي يعقدها وهو ما نعبر عنه بسيولة العملية الإئتمانية .وتجدر الإشارة بأن البنك التجاري ينبغي عليه أن يكون في كامل الإستعداد للوفاء بالودائع تحت الطلب لأنه بمجرد إنتشار إشاعة من عدم توفر سيولة كافية لدى أي بنك كفيل بأن يزعزع ثقة المودعين في البنك و هذا مايجعل المودعين يسحبون ودائعهم و بالتالي إفلاس البنك .ولذا يجب على البنك معرفة نمط سرعة الودائع و حركتها و حجمها و فترة مكوثها ، وعادة ما يفضل البنك الودائع الكبيرة الحجم و الثابتة نسبيا ، و كذلك من خلال معرفة سرعة و سهولة العملية الإنتمانية إلى نقود ، فهذه السهولة ترجع إلى قدرة المتعامل على الوفاء بإلتزاماته في موعدها أما السرعة فتكمن في قصر أجل العملية التي عقدت العملية.

1-3-الأمان و الضمان :إن اساس كل عمليات التوظيف لأموال البنك هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المحدد .

من الواضح أن البنك يمكن أن يوظف أمواله في نواح مضمونة من حيث الربح و من حيث قلة المخاطر و جعل البنك في مستوى آمان مقبول من ناحية عدة مخاطر (السرقة ، الإختلاس .... إلخ) .

ولأن رأس مال البنك يتسم بالصغر ، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن عشرة بالمائة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمدعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار ، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهدف جزء من أموال المودعين و النتيجة هي الإعلان عن إفلاس البنك .[1]

2- أهداف البنك التجاري .

2-1-تعظيم الربح :تسعى البنوك التجارية في تعظيم ربحها من خلال جلب الزبائن و تحفيزهم على اللجوء لها .

2-2-توفير السيولة :حيث ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بودائع تستحق عند الطلب في أي لحظة و تلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ، واذا لم تتوفر السيولة فهذا يؤثر على سعة البنك .

[1] منير ابراهيم هندي : إدارة البنوك التجارية : المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ، 1996 ، ص 12 .

2-3-تحقيق الأمان :يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار ، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عند ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين و بالتالي إعلان الإفلاس .

كما أنه للبنوك التجارية أهداف أخرى نذكر منها (نمو الموارد ، الحصص في السوق المصرفي ، الإنتشار الجغرافي ، هيكل العملاء ، كفاءة و فعالية الجهاز المصرفي)[1] .

ولهذا فمن المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة (الربحية ، السيولة ، الأمان .) على تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة الأساسية و التي هي :[2]

-جذب الودائع .

-الاستثمار في الأوراق المالية .

-تقديم القروض.

لعل القارئ أدرك الآن أن الأهداف الثلاثة و هي (الربحية ، السيولة ، الأمان) قد شكلت سياسة البنك في المجالات الرئيسية، إلا أن ما ينبغي ملاحظته هو التعارض الواضح بين هذه الأهداف و هو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية ، فمثلا لا يستطيع البنك أن يحقق أقصى درجة من السيولة لو أنه احتفظ بموارده المالية في صورة نقدية ، إلا أن هذا يترك أثرا سلبيا على الربحية حيث لا يتولد عن النقدية أي عائد .

كذلك يمكن للبنك أن يوجه أمواله إلى إستثمارات تدر عائدا مرتفعا ، غير أن مثل هذه الإستثمارات عادة ما تتعرض لمخاطر كبيرة قد ينجم عنها خسائر رأسمالية لا يستطيع البنك تحملها .

ويرجع التعارض بين الأهداف الثلاثة إلى تعارض بين أهداف طرفين أساسيين من الأطراف المعنية بشؤون البنك، هما: الملاّك و المودعين.

فالملاّك :يأملون في تحقيق أقصى عائد ،وهو ما يؤثر على مستوى السيولة و درجة الأمان .

[1] منير ابراهيم هندي : إدارة الأسواق و المنشآت المالية : دار وائل للنشر الأردن ، 1999 ، ص 95 .

[2] سامر جلدة : البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

أما المودّعون : فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة ، و أن يوجه موارده المالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر وهو ما يؤثر سلبا بدوره على هدف الربحية .

و لا يعتقد جيسيبJESSUP أن السيولة و الأمان يمكن أن يكونا بل وينبغي ألا يكونا ، أهداف للبنك التجاري ، ذلك أن للبنك هدف وحيد هو تحقيق أقصى عائد للملاك ، أما الإحتفاظ بقدر ملائم من الأموال السائلة و تجنب الإستثمارات التي يمكن أن يتعرض بسببها البنك لمخاطر رأسمالية و قد تلتهم أموال الملاك و تمتد إلى أموال المودعين ، فلا تخرج عن كونها قيود على تحقيق هذا الهدف .

إن تشريعات و توجيهات البنك المركزي تكفل العديد من الضمانات التي تجنب البنوك التعرض لنقص السيولة ، أو الإصابة بخسائر رأسمالية كبيرة ، ومن الأمثلة على هذه التشريعات تلك التي تعطي للبنك المركزي الحق في مراقبة أداء البنوك التجارية خاصة فيما يتعلق بالسيولة و جودة الإستثمارات ، و مدى ملائمة موارد البنك مع الإستخدامات التي وجهت إليها ، وضرورة التأمين على أموال المودعين ، يضاف إلى ذلك السماح للبنوك التجارية بالتعاون لمواجهة الصعوبات الطارئة التي قد يتعرض لها أحد البنوك ، و الدعم المالي الذي قد يقدمه البنك المركزي للبنوك التجارية عندما يقتضي الأمر .

وإذا ما اتبعت البنوك نصوص تلك التشريعات ومضمون تلك التوجيهات فإن تعرضها لمخاطر العسر المالي و مخاطر انخفاض حافة الأمان ، بسبق الخسائر الرأسمالية يصبح محدودا ، بكلمات أخرى ينبغي أن تركز إدارة البنك على تحقيق هدف الملاك المتمثل في تحقيق أقصى عائد ، أما أهدف المودعين المتمثلة في السيولة و الأمان فيمكن أن يتحقق من خلال التشريعات ، وتوجيهات البنك المركزي ، وهذا طبعا لا يعني أن تتخذ ادارة البنك موقفا سلبيا بأن تقتصر على تنفيذ تلك التشريعات ، و التوجيهات بل ما تقصده هو أن لا توضع السيولة و الأمان اللذان ينشدهما المودعين في مصاف الأهداف ، إذ يكفي اعتبارهما بمثابة قيود على هدف تعظيم العائد الذي يسعى الملاك إلى تحقيقه .

يمكن النظر إلى أن إدارة البنك على أنها وكيلة عن الملاك لذا فمن المتوقع أن يقوم الوكيل برعاية مصالح موكليه بأن يسعى إلى تحقيق الهدف الذي يصبون إليه ، وهو يعظم ثرواتهم ، ورغم هذا فقد أثبتت الدراسات أن إدارة منشآت الأعمال بصفة عامة قد لا تكرس كل جهدها لتحقيق هدف الملاك فأعضاء الإدارة من البشر ، لذا فهم يسعون أيضا إلى تعظيم ثرواتهم الخاصة ، وذلك بمحاولة الحصول على أقصى ما يمكن من مكافآت و حوافز .

وكذا بمحاولة البقاء في وظائفهم أطول فترة ممكنة ، وقد يقتضي المطلب الأخير قبولهم لطلبات اقتراض تصنيف القليل لثروة الملاك ، ورفضهم الطلبات الأخرى يضيف الكثير لتلك الثروة إذا كانت تلك الإفتراضات تنطوي على قدر من المخاطر ، وذلك خشية الفشل ، أصنف إلى ذلك فإن إدارة البنك تشعر بالمسؤولية ليس فقط اتجاه الملاّك بل وأيضا تجاه الأطراف الأخرى ، وفي مقدمتهم العاملون و العملاء و المجتمع ، ومن ثم ينبغي أن تعمل بقدر مستطاع على تحقيق ما تهدف إليه الأطراف .[1]

[1] سامر جلدة : البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ص31 .32 ، 38 .

المبحث الثاني : مصادر و استخدامات البنوك التجارية

يقصد بموارد البنوك التجارية و استخدامها تلك الأموال التي تحصلت عليها هذه البنوك و التي تقوم بتوجيهها و استخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض و استثمارات مصرفية و موارد المصارف هي التزامات أو خصوم عليها و توجيه الموارد المصرفية يمثل استخداما لها و هذه الإستخدامات هي أصول أو موجودات المصارف .

وتحتوي ميزانية البنك التجاري على هذين البدين (الموارد) و (الإستخدامات) و تعكس الميزانية المركز المالي للبنك لحظة زمنية معينة .كما تحدد حجم و نوعية النشاط الذي يقوم به البنك متوخيا تحقيق أقصى الأرباح و أسرعها و يمكن التعرف بصورة تفصيلية على نشاط البنوك التجارية من خلال التحليل الاقتصادي لميزانيتها .

-المطلب الأول : مصادر البنوك التجارية .

1- المصادر الداخلية :

وهي التي تتضمن جميع الموارد التي يتم توفيرها داخليا و من أمثلة ذلك رأس المال المدفوع و الاحتياطات المختلفة التي يتم احتجازها من الأرباح غير الموزعة .

وتمثل هذه المصادر نسبة ضئيلة من موارد البنك في حدود 10 % من هذه الموارد لأن البنوك تعتمد أساسا على المصادر الخارجية المتمثلة معظمها في الودائع المختلفة.

2- المصادر الخارجية :

تمثل هذه المصادر الغالبية العظمى من موارد البنك و تنقسم إلى مصدرين :

2-1-القروض والسلف من البنك المركزي وغيرها.

2-2-موارد البنك من الودائع المختلفة و المتعددة لجمهور المتعاملين مع البنك و من هذه الودائع ما يلي :

ودائع تحت الطلب : وتتمثل في الحسابات الجارية الدائنة لعملاء البنك الذين من حق أصحابها سحب اي مبلغ منها في أي وقت عن طريق الشيكات و هذه الودائع لا يحتسب عليها أي فوائد لأنها قابلة للسحب في أي وقت و تمثل هذه الودائع نسبة كبيرة من جملة موارد البنك وهي في حدود 50%من هذه الموارد.

ودائع لأجل معين : وهي المبالغ التي لا يجوز للعميل سحب أي مبلغ منها إلا بعد انتهاء المدة المقررة للوديعة أو بعد إخطار البنك قبل السحب بمدة محددة كحد أدنى و تحتسب على هذه الودائع فائدة بمعدل معين يحدده كحد أدنى البنك وفقا لمستوى المعدلات على مستوى الإقتصاد الوطني و العالمي و في حالة سحب مثل هذه الودائع قبل مدتها المتفق عليها فإن العميل يفقد الفائدة عليها . و تمثل هذه الودائع نسبة محدودة في البنوك التجارية فهي في حدود 15 % في المتوسط .

ودائع صندوق التوفير :و تتعلق هذه الودائع في الغالب بصغار المدخرينعن طريق دفتر توفير خاص ويحدد لها معدلات فائدة معينة من قبل البنك وفقا لمعدلات الفائدة السائدة و تصل نسب هذه الودائع إلى حوالي 25 % من جملة موارد البنك عامة .[1]

الشكل(1-2): يوضح مصادر أموال البنك

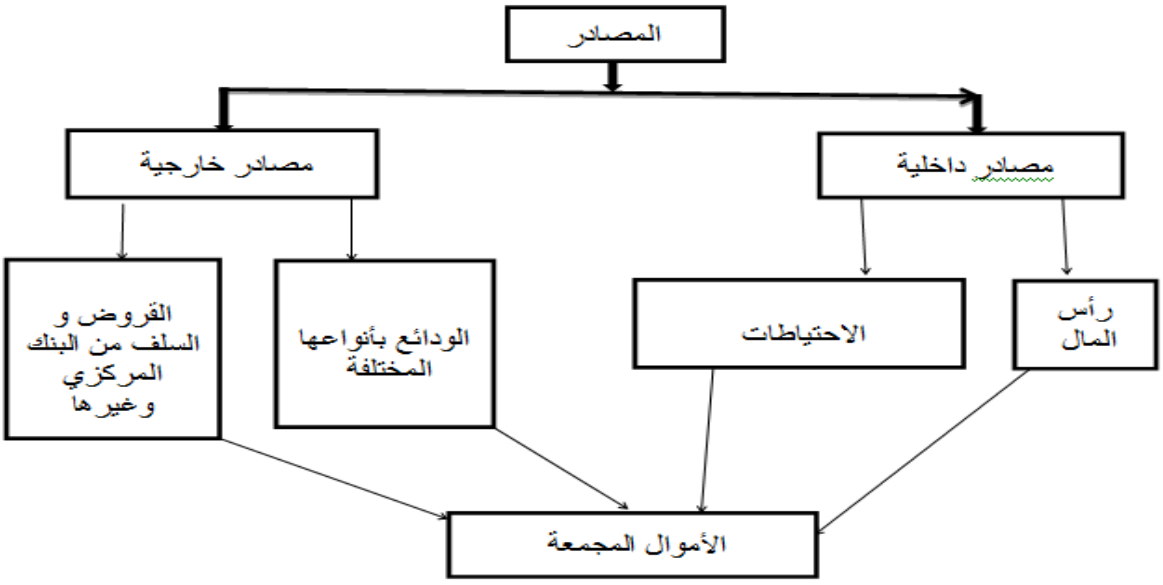

المصدر : عبد الغفار حنفي و رسمية زكى قرياقص ، المنشآت المالية و دورها في التنمية الإقتصادية . الدار الجامعة . الاسكندرية .2014 ص 93

[1] د.عبد الغفار حنفي و رسمية زكي قرياقص ، منشآت المالية و دورها في التنمية الإقتصادية . الدار الجامعة الإسكندرية ، 2014 . ص 94 .

المطلب الثاني : استخدامات البنوك التجارية .

يبين جانب الأصول كيفية توظيف موارد المصرف التجاري ، و من الوجهة العامة إذا ألقينا نظرة فاحصة على عناصر الأصول في ميزانية أي بنك تجاري راسخ الأقدام يتبين لنا أن موارده موزعة على قائمة من الإستخدامات تتدرج تنازليا حسب سيولتها و طبقا لهذا التدرج التنازلي في درجات السيولة يمكن تصنيف هذه الأصول في النقاط التالية : [1]

1- السيولة من الدرجة الأولى (نقدية احتياطي) .

تتمثل السيولة من الدرجة الأولى في الأرصدة التي في حوزة البنك التجاري ، سواء كانت ناتجة عن رأس المال أو من لإيداعات ، وتتخذ السيولة من الدرجة الأولى شكل النقدية ، سواء في الصندوق أو لدى البنك المركزي ، كما قد تكون على شكل أصول في مرحلة التحصيل مثل الشيكات المستحقة على البنوك التجارية الأخرى .

2- السيولة من الدرجة الثانية (أوراق حكومية –أوراق تجارية مخصومة).

-يعتبر هذا التوظيف قصير الأجل و ذا سيولة مرتفعة ، حيث يمكن تحويل هذه الأوراق إلى سيولة نقدية من الدرجة الأولى في أسرع وقت وبأقل جهد و بأقل نفقة ممكنة ، و هي ذات هدفين : ضمان الإسترداد و السداد و تحقيق العائد من التشغيل ومنها أدوت الخزينة و الأوراق التجارية ، و الكمبيالات المخصومة .

3- القروض التي يقدمها البنك (لتسليف أو الإئتمان).

يرتكز نشاط البنك التجاري على منح القروض ، حيث يحقق عائد مناسب يوازي الخطورة المحتملة ، و القروض التي يقدمها البنك التجاري تكون على شكل نقود قانونية ، أو شكل اعتمادات مستفيدة لتمويل التجارة الخارجية أو مجرد فتح حساب داني ، وفي المقابل يحصل البنك على سعر فائدة يحتسب على أساس مدة القرض و قيمته ، و تنقسم قروض البنك التجارية من حيث الغاية إلى ما يلي :

3-1.**القروض العقارية** :وهي العروض المقدمة للأفراد و المشاريع لتمويل شراء ، و تجارة الأراضي و المباني ، وإقامة المنشآت ، وهذه القروض متوسطة وقصيرة الأجل .

[1] سليمان بوديان ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 139 .

2-3.القروض المقدمة للأفراد: وذلك بقصد تمويل احتياجاتهم و مشترياتهم الاستهلاكية ، خاصة من السلع المعمرة ، مثل السيارات .

3-3.القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة : مثل شركات بيع و تجارة الأوراق المالية أو المؤسسات الادخار، هذا بالإضافة إلى القروض المقدمة للمؤسسات غير الإقتصادية لتمويل احتياجاتها كالمؤسسات التعليمية و الدينية و الصحية .

4- الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية) .

قد يخصص البنك التجاري نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية (السندات) وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة ، نظرا لصعوبة تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى ، حيث إلى وقت ، وقد تتعرض للخسارة نتيجة التقلبات في القيمة السوقية ، وهي تمثل قروض طويلة الأجل .

5- الأوراق الحكومية و قروض القطاع العام .

تتمثل الأوراق المالية الحكومية في اذونات الخزينة و السندات الحكومية و تتمتع هذه الأوراق بدرجة عالية من السيولة لأن البنوك تستطيع أن تخصمها أو تقترض بضمانها من البنك المركزي .

الشكل (1–3) إستخدامات البنوك التجارية.

الإستخدامات

تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	استثمارات وخدمات أخرى
– حسابات تجارية مدنية. – سحب على المكشوف. – سلف وقروض. – كمبيالات مخصومة. – جاري مدين مستفدي	– كفالات. – إعتمادات مستندية. – عمولات. – منح الإئتمان.	–تحصيل أوراق تجارية. –حوالات. –خدمة أوراق مالية. –إدارة ممتلكات العملاء. –تأجير خزائن حديدية. –إستثمار فيأصول البنك المختلفة.

المصدر : عبد الغفار حنفي و رسمية زكى قرياقص ، المنشآت المالية و دورها في التنمية الإقتصادية . الدار الجامعة . الاسكندرية .2014 ص 93.

المطلب الثالث : دور ووظائف البنوك التجارية .

1- دور البنوك التجارية :

تلعب البنوك دورا أساسيا لأعوان الإقتصاديين ، إذ تمثل الوسيط بين العارضين و الطالبين بإعتبارها مصدر رئيسيا لتمويل المشاريع الاقتصادية و الانتاجية للمؤسسات ، فهي تؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات ، وهذا من خلال الأدوار الرئيسية التي تقدمها و التي يمكن ايجازها فيما يلي :[1]

1-1-دور الرقابة :يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والتي تتحكم في الكتلة النقدية وهذا عن طريق الرقابة ، إذ يعمل جاهدا على عدم إحداث التضخم أو التقليص حجم النقد في البلاد.

1-2- دور الوساطة: لتوضيح دور الوساطة الذي يقوم به البنك التجاري سنعرض بإختصار الشكل التالي الذي يوضح دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية وبين جمهور المستهلكين الذي يمثل العاملين في تلك الوحدات ويشير الشكل المذكور إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة اجور نقدية ، حيث يقوم المستهلكين باستخدام تلك الاجور في شراء السلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.

الشكل(01-04): دورة تدفق الأموال.

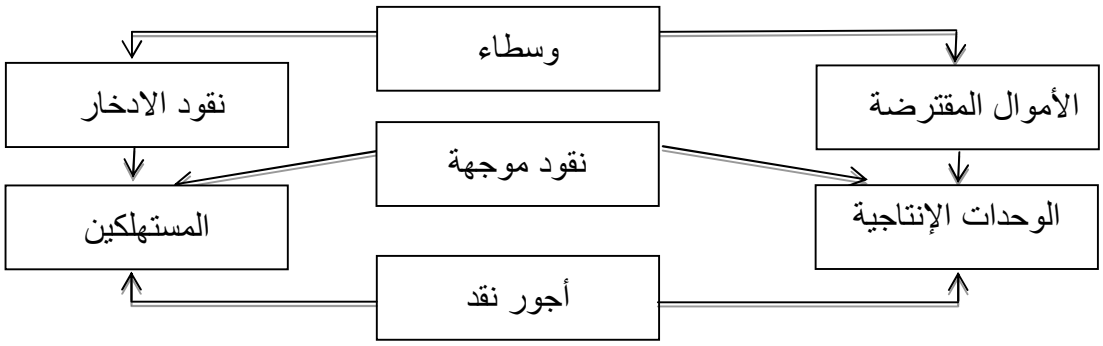

المصدر: منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، الطبعة الثالثة ،2000 ، ص 60.

[1] منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية ، الطبعة الثالثة ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، 2000،ص 05.

1-3- الدور الإستثماري: تعتبر البنوك التجارية من أهم البنوك التي تقدم لزبائنها خدماتها المصرفية دون تمييز ، فهي تتيح المدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم.

2-وظائف البنوك التجارية .

إن مباشرة البنوك التجارية لمختلف نشاطاتها يعود أساسا لما تمليه وظائفها ، فقد عرفت هذه الأخيرة تطورات عديدة اختلفت بإختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها لأن البنوك وجدت بغرض المحافظة على الأموال ، و نتيجة التطورات الحاصلة على مستوى البنوك فقد برزت وظائفها بشكل كبير وأعمق و تنوعت من القديمة منها إلى الحديثة ولهذا سنتطرق لهذه الوظائف بنوعيها و نذكر منها :

2-1-الوظائف التقليدية : [1]

تقوم البنوك التجارية بثلاث وظائف تقليدية رئيسية وهي : قبول الودائع ، منح الائتمان وأخير اخصم الأوراق التجارية .

2-1-1.قبول الودائع :

الوديعة في البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك ، ويعني قبول البنك لها التزامه أمام صاحبه بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية ، ويترتب على عملية الإيداع فتح ما يسمى بالحساب المصرفي و باعتبارها أبرز الوظائف فهي تحرص دائما على تنميتها .

2-1-2.منح الائتمان :

تعتبر هذه الوظيفة من الأساسيات في وقتنا الحاضر وهي المحرك الأساسي للعمليات الاستثمارية لهذا علينا إعطاء تعريف الائتمان فهو علاقة بين طرفين دائن و مدين وذلك من خلال مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة فهو بمثابة الثقة ، يعني أن البنك يثق في مقدرة عملية فيعطيه رؤوس أموال أو يعطيه كفالة و ضمانات قبل الغير .

[1] مصطفى رشدي شيحة .النقود و المصارف الائتمان . دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية 1999 ، ص 222 .

2-1-3.خصم الأوراق التجارية :

وهي تمثل أساسا الكمبيالة التي تعتبر أداة مهمة للإئتمان التجاري و تؤدي إلى تنشيط و تسيير المعاملات وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن حيث أن المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم بها إلى أحد البنوك التجارية يقوم بخصمها أي قيمتها بعد استنزال الخصم و هو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية .[1]

2- الوظائف الحديثة.

نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية و التحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض و الإيداع على مستوى الدولة إلى الدخول إلى عالم الاستثمار و امتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية و الخدمات التجارية هذا ما أدى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك التجارية و نذكر منها :[2]

- الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع و شراء الأسهم و السندات تبعا لارتفاع و انخفاض أسعارها و يسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير مباشر .
- تمويل التجارة الخارجية إذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية، وهي عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة كما تقوم البنوك أيضا بعمليات بيع و شراء العملات الأجنبية وفقا للقانون .
- تحليل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصد و صرف الشيكات المسحوبة عليها .
- المساهمة في إصدار أسهم و سندات الشركات المساهمة .
- شراء و بيع الأوراق المالية لحساب العملاء .
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء .
- إصدار الشيكات السياحية .
- خدمات البطاقات الائتمانية .
- خدمات بطاقة الصواف الآلي.

[1] عبد المطلب عبد المجيد النظرية الاقتصادية و تحليل جزئي و كلي للمبادئ ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 346.
[2] عبد المطلب عبد المجيد ، النظرية الاقتصادية و تحليل جزئي و كلي للمبادئ ، ص 346 .

- تقديم الخدمات الأخرى كتأجير خزائن شخصية العملاء و تسوية الحسابات بينهم و قبول مدخراتهم و القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع لخدمة العملاء و غيرها من الخدمات الكثيرة التي أدخلت البنوك في مرحلة البنوك الشاملة .
- كفالات و خطابات الضمان للعملاء .
- تحويل الأموال الضرورية للعملاء إلى الخارج .
- إدارة عقارات العملاء أثناء حياتهم و بعد مماتهم بما في ذلك حل الشركة و سداد الأموال التي عليهم .

3- وظائف أخرى .

3-1.وظيفة التوزيع : في المجتمعات ذات التخطيط المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للانتاج أو اعادة الانتاج و المتولد عن مصادر خارجة عن المشروع بغية عن طريق البنك و يتم ذلك عادة بالطريقة الائتمانيةو لا توجدأي مؤسسة أخرى غير البنوك تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام .

3-2.وظيفة الاشراف و الرقابة :وتتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم في ما رصدت له أغراض و التأكد من مدى ما حققه استخدامها من اهداف محققة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها .[1]

و الشكل التالي يوضح أهم الوظائف " النشاطات " الأساسية للبنك التجاري .

[1] زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك ، دار الميسرة للنشر و الطباعة ، عمان 1996 ، ص 17 .

الشكل(1–5) : الوظائف الأساسية للبنوك التجارية .

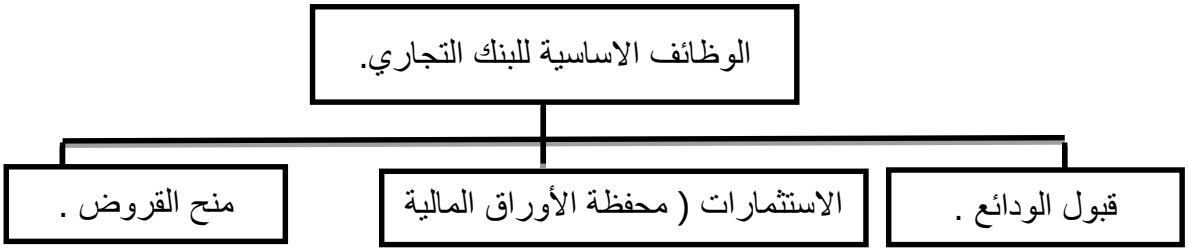

1.ودائع تحت الطلب.
2.ودائع لأجل .
3.الودائع الادخارية .
4.ودائع خاضعة للإشعار.
5.تأمينات مقابل خطابات ،ضمانات، اعتمادات ،مستندميه .
6.أرصدة البنوك التجارية الأخرى.
7.سلفات بضمان ترتيبات محمولة على البنك.
8.اعتمادات المقاولين.
9. اعتمادات مستندية .

1.سندات القروض .
2.أذونات الخزينة .
3.سندات الشركة المؤسسة.

1.اعتمادات شخصية بدون ضمان.
2.اعتمادات بضمان الودائع .
3.اعتمادات بضمان الأوراق التجارية.
4. اعتمادات الخصم .

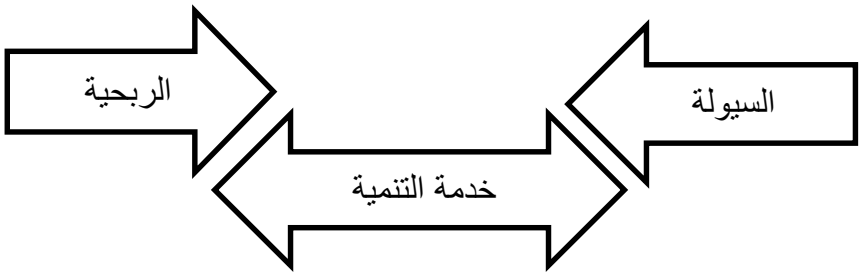

المصدر : حنفي عبد الغفار ، أبو قحف عبد السلام ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية و السياسات المصرفية ، مكتب الدار العربية للكتاب ، مصدر ، 2000 ، ص 21 .

المبحث الثالث : رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية .

في إطار سياسة نقدية وائتمانية معينة باستخدام البنك المركزي أساليب و أدوات مستهدفة التأثير على حجم ووسائل الدفع بغرض تحقيق أهداف معينة و من خلال هذه الأدوات يتمكن البنك المركزي من التأثير بصفة خاصة على سيولة البنوك التجارية .

المطلب الأول : علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي .

1- تعريف البنك المركزي :

يمكن تعريف البنك المركزي على أنه المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد ، فهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي وعلى خلاف الأمر بالنسبة للبنك التجاري فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في الأنظمة الليبيرالية ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن ، بل خدمة الصالح الاقتصادي العام .[1]

" البنك هو أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد ولذلك فإن علاقتها بالحكومة كبيرة جدا لأنه يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة النقدية ، وهو أيضا وثيق الصلة بالبنوك التجارية حيث يقوم بالإشراف و الرقابة على نشاطها ."[2]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن اعطاء تعريف شامل للبنك المركزي على أنه :

(هو أعلى السلطات النقدية حيث يقف على قمة الجهاز المصرفي و هو المشرف الأول على السياسة النقدية و يسعى لتحقيق أهدافها كما أنه يتولى شؤون النقد في الدولة و يقوم بعدة وظائف كالاصدار النقدي و التحكم في حجم وسائل الدفع .)

2- علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي .

إن العلاقة بين البنوك التجارية و البنك المركزي تتمثل أساسا في القيود و التسهيلات التي يمنحها هذا الأخير لتلك البنوك لذا يصبح من المتوقع أن تتأثر سياسات البنوك التجارية و قراراتها بمثل العلاقة التي تظهر

[1] جميل الزيدانين ، أساسيات في الجهاز المصرفي ، دار وائل ، الأردن 1999 ، ص 76 .

[2] البيلاري حازم، نظرية النقود ، الإسكندرية للطباعة و النشر ، مصر 1999 ، ص 58 .

من خلال الوظائف التي يمارسها البنك المركزي و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالبنوك التجارية ،وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي: [1]

2-1- البنك المركزي : هو بنك الإصدار حيث ينفرد بوظيفة إصدار أوراق النقد و العمل على استقرار سوق رأس المال فالبنوك التجارية قد تطلب نقود ورقية منه .

2-2- البنك المركزي : هو بنك البنوك ، بمعنى أن البنوك الأخرى تتعامل مع البنك المركزي بالضبط كما يتعامل العملاء مع بنوكهم و على ذلك فهو يتلقى ودائع فوائض البنوك سواء تم ذلك بصفة اختيارية أو إلزامية ، كما يقوم بإقراض البنوك حين تحوزها السيولة المقابلة احتياجات العملاء للسحب أو لأغراض الائتمان ، وبجانب ذلك يقوم بالإشراف على عمليات المقاصة التي تتم فيها بين البنوك.

2-3-إدارة الاحتياطي الإلزامي (القانوني) :

نجد أن الاطلاع على مسؤولية إدارة الاحتياطي القانوني تخدم أهداف كل من البنوك التجارية ، وبالنسبة للبنك المركزي فإن دقة الإلتزامات بمتطلبات الاحتياطي القانوني تعني عدم حدوث زيادة غير محسوبة في عرض النقود يكون من شأنه الاخلال بالسياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها ، أما بالنسبة للبنك التجاري فالاحتياطي الإلزامي يعتبر بمثابة حماية الأموال للمودعين .

2-4- منح الائتمانات للبنوك التجارية :

يمكن للبنوك التجارية أن تحصل على قروض من البنك المركزي إما في صورة إعادة الخصم الأوراق التجارية كالكمبيالات أو في صورة قروض مباشرة .

2-5-تسيير عملية الافتراض بين البنوك التجارية :

قد يعاني أحد البنوك التجارية من عجز في الإحتياطي القانوني بينما يتوفر لدى بنك تجاري آخر احتياطي يفوق المتطلبات القانونية وكلا الأمرين غير مرغوب فيه و لمساعدة كلا البنكين عادة ما يتدخل البنك المركزي لتوجيه البنك الأول لإقتراض ما يحتاجه من البنك الثاني .

[1] د. أحمد صلاح عطية ، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

2-6- التوجيه والإشراف على البنوك التجارية:

تمارس البنوك المركزية في كل الدول دورا توجيهيا وإشرافيا على البنوك التجارية ولا تقتصر العلاقة بين الطرفين على الوظائف المشار إليها مسبقا. بل هناك سياسة نقدية بشرف البنك المركزي على تطبيقها وحتى يتدفق البنك المركزي ما يهدف إليه نجده يعتمد على أدولت معينة (أدوات السياسة النقدية) تتمثل في :

2-6-1-تعديل نسبة الإحتياطي القانوني :

يؤثر تعديل نسبة الإحتياطي القانوني على الطاقة الإستثمارية للبنوك التجارية من ناحيتين :

التأثير على الطاقة الإستثمارية.

التأثير على حجم الودائع.

2-6-2-تعديل سعر الصرف:

- يمكن للبنك المركزي التحكم في الموارد المالية المتاحة الإقراض من خلال تعديل سعر الخصم فرفع أسعار الخصم مثلا قد يؤدي إلى إحجام "منح" البنوك التجارية عن الإقتراض من البنك المركزي.

2-6-3-عمليات السوق المفتوحة:

- يقصد بها دخول البنك المركزي طرفا في بيع وشراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة وعادة ما يكون الطرف الثاني البنوك التجارية وعملائها.

المطلب الثاني: أساليب الرقابة المصرفية .

يقوم البنك المركزي باستعمال عدة أساليب منها ما هو كمي ومنها ما هو كيفي ومنها ما هو مباشر للتأثير على المتغيرات النقدية و يمكن حصر أساليب الرقابة المصرفية و الائتمان للبنك المركزي في النقاط التالية :

1- أساليب الرقابة الكمية :[1]

يستخدم البنك المركزي في هذه الأساليب من أجل التأثير في الحجم الكلي للائتمان بالزيادة أو النقصان، بغض النظر عن وجوه استخدامه أو النشاطات المستفيدة منه. و لما كان حجم الائتمان يتوقف على عاملين هما :

- حجم الاحتياطي النقدي المتوفر لدى البنوك .
- نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي الودائع التي تحتفظ بها البنوك .

فإذا استطاع البنك المركزي التأثير على هذين العنصرين فإنه يكون قادرا على فرض رقابته على نشاط البنوك التجارية في خلق الائتمان هذا بالنظر إلى مدى تجاوب البنوك التجارية مع سياسة البنك المركزي في هذا المجال ، و تتميز هذه الأدوات بأنها أكثر مراعاة لقوى العرض و الطلب في السوق ، و تسمح للبنوك من ثم لها مس من الحركة و المناورة ومن أهم أساليب الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي مما يلي :

1-1-سياسة سعر الخصم :

يمثل سعر الخصم سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي مقابل توفير السيولة النقدية اللازمة للبنوك إما من خلال الإقراض المباشر أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك .

و عادة ما يعلن البنك المركزي عن أسعار المستعد لإعادة الخصم بموجبها من وقف لأخر ، وبحسب ما تقتضيه تقديراته المتناسبة مع سيطرته و توجيهه للنشاط الائتماني ، وفيما إذا كان يحتاج إلى المزيد من التنشيط أو التقييد ، وتعد سياسة سعر الخصم تاريخيا من أقدم الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي ، و أوفرها حظا في التطبيق و خاصة في القرن العشرين ، وإن كانت هذه الوسيلة قد فقدت فيما يعد قدرا من أهميتها السابقة و خاصة في البلدان النامية ، وتسلك سياسة سعر الخصم الهادفة إلى التأثير على إجمالي الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية .

[1] سالم سيد عبد الله ، محاضرات في الاقتصاد المالي مذكرة الأقسام ، روابع الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية والقانونية . جامعة نواكشط 1995 ، ص 25 .

1-2-عمليات السوق المفتوحة :ويقصد بها تدخل البنك المركزي بائحا أو مشتريا في سوق الأوراق المالية ، وتعتبر من أهم تقنيات إنتاج و تدمير النقود الانتمانية ، وذلك أن البنك المركزي يستطيع من خلال حجم مبيعاته أو مشترياته من الأوراق المالية أن يؤثر في حجم الائتمان المصرفي .

فعندما يقوم به البنك المركزي شراء هذه السندات من البنوك التجارية أو من مؤسسات أخرى و التي عادة ما تحتفظ بمثل هذه السندات كجزء هام من استثماراتها فإن سداد قيمة هذه السندات يتم عن طريق زيادة ما تحتفظ به البنوك التجارية من ودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي مما يساوي قيمة هذه السندات ، وبالتالي الرفع من قدرة هذه البنوك على الإقراض ، وخلق الودائع ، ومن ثمة زيادة عرض النقود ، وإذا ما تم شراء هذه السندات من البنوك التجارية مباشرة أو زيادة الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية للمؤسسات في حالة قيام البنك المركزي بشراء هذه السندات من المؤسسات غير المصرفية .[1]

ومن هنا نرى أن تدخل البنك المركزي مشتري للسندات الحكومية من السوق المالي يعتبر محاولة من طرفه لزيادة عرض النقود وحجم الائتمان، والعكس صحيح في حالة قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية.

ويتجلى أثر هذه الأداة في التأثير في احتياطات البنوك التجارية ، فعند قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى هذه البنوك في حين تؤدي عملية البيع إلى امتصاص هذه الاحتياطات ، ففي أوقات الكساد يعمل البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية و غيرها من البنوك التجارية أو المشروعات أو الأفراد مقابل أوراق البنك أو شيكات مسحوبة عليه ، حيث يزداد عرض النقود و تزداد الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية ، وتؤدي هذه الزيادة الأخيرة بدورها إلى قيام البنوك التجارية بخلق الائتمان و يزداد الإنفاق النقدي و نتيجة لذلك يزداد الإنتاج و التشغيل و يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ، وفي الحالة العكسية حيث يكون الهدف هو معالجة التضخم يقوم البنك المركزي بطرح الأوراق المالية الحكومية و غيرها من الأوراق المحتفظ بها في حقيبته إلى الجمهور للبيع ، متسببا بذلك في تقليل العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد .

ويبين الواقع العملي أن عمليات السوق المفتوحة هي أكثر أدوات الرقابة المصرفية انتشارا من حيث الاستخدام ، وخاصة في البلدان المتقدمة من حيث توجد أسواق ناضجة ، الشيء الذي يكاد ينعدم في البلدان النامية .

[1] ميلود جمعة الحاسي ، النقود و المصارف و النشاط الاقتصادي ، منشورات تمركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي 1995 ، ص 238 .

1-3-سياسة الاحتياطي الإجباري : تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات البنك المركزي فاعلية في التأثير على حجم الائتمان ، ويتمثل الاحتياطي الإجباري في نسبة أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص لدى البنك المركزي ، ولهذا الاحتياطي أشكال عديدة منها الاحتياطي على الودائع بالعملة المحلية و احتياطي على الودائع بالعملة الأجنبية ، وتختلف النسبة حسب مستويات هذه الودائع و طبيعة آجالها .[1]

وقد كان الهدف من هذه الأداة في البداية هو حماية المودعين ضد مخاطر تصرفات البنوك التجارية ، وأصبحت الآن من أهم الأدوات الغير المباشرة للتأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ، ويتضح مدى الدور الذي تلعبه نسبة الاحتياطي الإجباري في التأثير على كل من الودائع تحت الطلب و الودائع للأجل ، وتحديد قيمة مضاعف الودائع وكلما ارتفعت هذه النسبة على الودائع انخفضت معها نسبة المضاعف أي أن العلاقة عكسية ، بينما يؤدي تخفيض هذه النسبة إلى زيادة قدرة هذه البنوك على منح الائتمان و بالطبع تتغير هذه النسبة ، وفقا لأوضاع السوق النقدية بصفة خاصة ، و الاقتصاد القومي بصفة عامة ، ورغم التوسع في استخدام هذه الأداة إلا أن فاعليتها قد يحد منها ما تتخذه البنوك عادة من إجراءات للحد من تأثيرها .

2- أساليب الرقابة الكيفية(النوعية) :[2]

-يقصد بالرقابة النوعية أو الكيفية التأثير على أوجه استخدام الائتمان المصرفي ، و بصرف النظر عن كميته أو حجمه إذ أن الرقابة تنصب على الاتجاهات و المسارات التي توزع فيها البنوك التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض و استثمارات مصرفية مختلفة ، وتستخدم أساليب الرقابة النوعية لتلاقي العيوب و النواقص التي يمكن أن تنشأ جراء استخدام أدوات الرقابة الكمية ، كما قد يكون الغرض من الرقابة الكيفية هو توجيه نسبة أكبر من القروض إلى مجالات الإنتاج السلعي و السلع التصديرية و الحد من الائتمان الغير المنتج الذي يستخدم لأغراض المضاربة في أسواق المواد الأولية .

و للرقابة النوعية وسائل متعددة تشترك جميعها في التأثير على استعمالات الائتمان المصرفي و منها قد يتخذ التأثير الأدبي أو الاقناع صورة تصريحات يدلي بها البنك المركزي أو التوجيهات و النصائح للبنوك بشأن مايليق بها انتهاجه من سياسات في مباشرة نشاطها وهنك عدة أساليب قد يلجأ إليها البنك المركزي في إطار الرقابة المباشرة منها :

[1] حميدات محمود ، النظريات و السياسات النقدية ،ط1 ، دار المكتبة للطباعة و الإعلام و النشر ، الجزائر ، 1996،ص 51.

[2] ناظم محمد نوري الشمري ، النقود و المصارف ، دار الكتب للطباعة و النشر ، الموصل 1998 ، ص 156 .

2-1-الإقناع الأدبي :يحتل البنك المركزي مكانا هاما و مركزا أدبيا بين البنوك التجارية لما يقدمه من خدمات لهذه البنوك ، وما يؤديه من دور هام في خدمة الاقتصاد الوطني .

ويعتمد البنك البنك المركزي في القيام بهذا التأثير على إقناع البنوك التجارية بالأوضاع الاقتصادية السائدة و تقديم التوجيهات و النصائح و مطالبتها بجدية تنفيذ هذه التوجيهات ، واستخدام هذا الأسلوب يتم في حالة عدم وجود حاجة ماسة لتدخل البنك المركزي في الحياة الاقتصادية نظرا لأن أسلوب الإقناع الأدبي من الجائز أن لا يلقى ترحيبا من جميع البنوك التجارية .

2-2- أسلوب التعليمات : وهذا الأسلوب يتضمن مختلف الإجراءات و الأوامر و التعليمات التي يكون تطبيقها إجباري ، وعدم الالتزام بها يعرض صاحبها للعقوبة ، وتأخذ هذه التعليمات أشكالا متعددة كتحديد حد أقصى للقروض الواجب منحها أو إلزام البنوك بتوجيه جزء من مواردها لإستثمارات معينة .

2-3-أسلوب الجزاءات: يلجأ البنك المركزي إلى هذا الأسلوب كحل أخير لضمان تنفيذ السياسة الائتمانية المطبقة أو نتيجة لعدم احترام و تطبيق القرارات و الأوامر التي يصدرها .

وبصفة عامة فإن استخدام البنك المركزي لهذا الأسلوب يتمثل في معاملته لبنك معين معاملة تمييزية لا تخدم مصلحة (رفع سعر الخصم أو حرمانه جزئيا أو كليا من الافتراض من البنك المركزي ...إلخ) وقد تصل هذه المعاملة إلى حد الإيقاف مؤقتا أو نهائيا حسب القوانين السائدة في البلد .

المطلب الثالث : فعالية و مرونة أساليب الرقابة المصرفية .

إذا كان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار مثلا ، فإن تصميم السياسة النقدية يجب أن يحول هذا الهدف النهائي إلى أهداف مرحلية و تشغيله و أساليب الرقابة المصرفية يجب أن يكون هدفها هو إنجاز هذه الأهداف المرحلية و التشغيلية بأعلى مستوى كفاءة ، الأمر الذي يستلزم توفر أكبر قدر من الفعالية و المرونة لهذه الأساليب ، وفعالية سياسة سعر الخصم تستدعي عدم وجود مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية المحلية ، أو في الأسواق الأخرى التي من شأنها أن تقلل من أهمية الإجراء المتخذ برفع أو خفض سعر الخصم ، فلو افترضنا أن المشاريع الاقتصادية مولت نفسها ذاتيا من الاحتياطات النقدية المخصصة لذلك ، أو تسرب رؤوس أموال أجنبية واردة من الخارج بغرض التوظيف و الحصول على عائد مرتفع ، فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية في تقديم الأصول النقدية و زيادة حجم الائتمان ، لذا فإن رفع سعر الفائدة من شأنه أن يزيد إيداعات الأفراد و المشروعات

للحصول على عائد مرتفع ، مما يزيد في سيولة البنوك التجارية وقدرتها على التوسع في الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي .

كما أن رفع سعر الخصم لا يكفي وحده لكي يجعل البنوك التجارية تحجم عن خلق الائتمان و التوسع في القروض ، حتى ولو كانت هذه البنوك تنقصها السيولة فإنها تلجأ بالرغم من ذلك إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق تجارية حتى ولو تحملت نفقة أكبر مادام يمكنها أن تمتص الزيادة في سعر الخصم من النفقة الكلية للدين بحيث تظل أرباحها ثابتة و تحمل الزيادة في الواقع للعميل الراغب في الحصول على القرض .[1]

وخلاصة القول أن سعر الخصم هو وسيلة توجيه، قلت فاعليتها في عصرنا الحاضر نتيجة التقنية المصرفية العالية و القدرة على التحرك خارج السوق المحلية، لذا تبقى سياسة سعر الخصم وسيلة ناقصة تحتاج إلى عدة أساليب مكملة لتحقيق الفاعلية المطلوبة.

بينما تقتصر فاعلية سياسة سعر الخصم على النجاح في إمداد أو سحب الأرصدة النقدية القانونية من البنوك التجارية ، نجد أن فعالية سياسة السوق المفتوحة تتحدد بقدر نجاحها في تحقيق سيولة السوق النقدية ككل ، بدل توسيع حجم الائتمان ، كما أن البنك المركزي لا يستطيع إجبار البنوك التجارية على تقديم القروض عندما لا ترغب هذه الأخيرة في ذلك .

أما تغيير نسبة الاحتياطي القانوني بالزيادة أو النقصان فيعتبر من الوسائل الكمية الفعالة في الرقابة على الائتمان المصرفي ، وتحديد حجمه خاصة في البلدان المختلفة ، إلا أن هذا التأثير يبقى جزئيا حيث تتغير متتالية المعدل الاحتياطي الإلزامي صعودا أو هبوطا في فترات قصيرة سببا في خلق توازن في السوق النقدية (ذلك أن تقلبات الإقتصاد ككل تقابلها تقلبات موازية في السوق النقد) ، وقد تحقق هذه التقلبات تعادلا في المدى القصير ، إلا أنها تخلق آثارا عكسية في المدى الطويل .

كما أن عملية السحب و الإيداع هي عملية دورية و متجددة ، وقد تحقق بذاتها توازن السوق النقدية حسب ظروف المقترضين و المودعين ، مما يعني أن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني ليست إلا خلقا إضافيا لمجموعة من التقلبات الإضافية ، مما يعني أن سياسة الاحتياطي القانوني ليست وسيلة مستقلة بذاتها بل يجب أن تكمل بوسائل أخرى لتصبح أكثر فعالية .

[1] سليمان بودياب ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

أما أساليب الرقابة المصرفية الكيفية فإن فعاليتها تتوقف على قيام المقترضين بإستعمال القروض في الأوجه المحددة لها و المتفق عليها عن الحصول على القرض ، فمثلا من الجائز أن يحصل عميل على قرض لأغراض الأمن الغذائي و بأسعار فائدة منخفضة و يستخدمه في الأعمال التجارية أو غيرها من المجالات .

وتعتبر أساليب الرقابة المصرفية المباشرة على الائتمان المصرفي من أهم الأدوات من حيث فاعليتها في التأثير على النشاط الائتماني ، وخاصة في البلدان النامية ، ويعود سبب هذه الفاعلية في التأثير على البنوك التجارية إلى المكانة المصرفية و النقدية التي يحتلها البنك المركزي اتجاه البنوك التجارية ، وذلك من حيث كونه بنك البنوك ، و الملجأ الأخير الأقراص ، وكذلك كونه بنك الحكومة و مستشارها المالي ، ولهذا فإن البنوك التجارية تأخذ توجيهاته و تعليماته بعين الاعتبار في معظم الأحيان .

ومما تقدم يتضح أن البنك المركزي يستخدم أكثر من أداة سواء كانت كمية أو كيفية أو مباشرة بهدف تحقيق سياسته النقدية التي تمثل أهدافا أساسية تصنعها الدولة في حساباتها لتحسين و تطوير الوضع الاقتصادي أخذه بعين الاعتبار تناسق و تلائم أهداف السياسة النقدية مع بقية أهداف ووسائل السياسات الاقتصادية .

أما مرونة أساليب الرقابة المصرفية فإنها تعني إمكانية تعديل و تغيير هذه الأساليب إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك ، و البنك المركزي يجب أن يكون مستعدا لذلك في أي وقت ، حتى و لو استدعى الأمر ضرورة أن يتم التغيير في ذات اليوم ، كذلك تعني المرونة أن يكون استخدام هذه الأدوات بشكل هادئ و متحفظ و في أضيق الحدود وبشكل مفتوح و معلن على أوسع نطاق .[1]

[1] أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود و البنوك ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية 1997.ص 234 .

كما تستلزم المرونة إعطاء البنوك المركزية الاستقلالية الكافية و الحرية في التصرف فيما يتعلق بتحديد الأدوات ، و على العموم فإن الاستقلالية التي تنشدها البنوك المركزية ترتكز أساسا على إعطاءها حرية التصرف الكاملة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية ، و اختيار الأدوات المناسبة و اللازمة لتحقيق أهدافها ، و الواقع أن إعطاء البنك المركزي الاستقلالية لا تلغي الحاجة لضرورة أن يكون مسؤولا اتجاه جهة معينة ، سواء كانت تنفيذية أو تشريعية أو قضائية ، وتستلزم فكرة المساءلة في حدها الأدنى ضرورة قيام البنك المركزي بشرح و تبرير تصرفاته و سياساته أو ما ترتب أو سيترتب عليها من نتائج في مواجهة الرأي العام من خلال التقارير المنشورة و الأحاديث الصحفية المنظمة .

-هناك مجموعة من المعايير عن طريقها يمكن قياس استقلالية البنك المركزي، وإن كان هناك خلاف في ترتيبها و الوزن النسبي لكل منها، ويمكن حصر أهم هذه المعايير في النقاط التالية:

1.مدى سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية .

2.مدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين الطرفين بشان هذه السياسة ، فكلما كان البنك ذو صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية و يقاوم السلطة التنفيذية في حالة التعارض يصنف على أنه أكثر استقلالية .

خلاصة الفصل:

ظلت البنوك التجارية و على اختلاف أنواعها تمارس دورها ووظيفتها الرئيسية المتمثلة في الوساطة بين المقرضين و المقترضين ، فيمكن اعتبارها منشأة تنص على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور و منشأة الأعمال و الدولة لغرض اقتراضها للآخرين وفق أسس معينة .إلا أن دورها في منح الائتمان مفيد بالسياسة النقدية التي يقرضها البنك المركزي حيث باستطاعته تحقيق سياسة انكماشية أو فرض معدلات مرتفعة لإعادة الخصم و معدل تحويل الأصول إلى أوراق تجارية مما يترتب عن ذلك نقص السيولة ، البنك التجاري و بالتالي عدم قدرته على التوسع في الاقتراض .

الفصل الثاني

التنمية المحلية

تمهيد:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الاهتمام بصفة محسوسة بقضايا التخلف و التنمية فظهرت الحركات الإنتاجية لتطوير و تشييد ما خلفه الاستعمار طيلة تواجده بالدول التي عانت منه و تعد البنوك و المنشآت المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي نظر لمساهمتها الجوهرية في تصعيد وتائر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث تلعب البنوك دورا استراتيجيا وقد زادت أهميتها في الآونة الأخيرة نتيجة التطور الاقتصادي و صدور قوانين مشجعة الاستثمار بشكل عام فأصبح لها دور في العمليات الائتمانية و الاستثمارية بمختلف أنواعها على أساس استراتيجيات و قوانين معينة ، وكل ما يدخل في نطاق النظام المالي الذي يعتبر النظام المصرفي أو البنكي جزء منه حيث يشمل المنشآت المالية المتخصصة و السلطات المسئولة عن السياسة النقدية .

سنتطرق في هذا الفصل إلى التحدث عن التنمية المحلية و كيفية تمويلها و سنسلط الضوء على البنوك التجارية في ذلك من خلال العناصر التالية:

-ماهية التنمية المحلية.

-تمويل التنمية المحلية.

-علاقة البنوك التجارية بتمويل التنمية المحلية .

المبحث الأول : ماهية التنمية.

ظهرت بعد الحرب العالمية مشكلات الفقر و التخلف في العديد من البلدان بشكل أكثر وضوحا و انتشارا من السابق ، وعندها ظهر ما يعرف باقتصاد التنمية .

ويهتم اقتصاد التنمية بدراسة المشكلات المتعلقة بالتخلف و قصور التنمية في تلك البلدان ، ولهذا فإن اقتصاد التنمية مصمم لأغراض التنظير حول مشكلات التخلف الاقتصادي في البلدان المتخلفة .

المطلب الأول :الإطار المفاهمي للتنمية.

1- مفهوم التنمية .

لقد شاع استعمال هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة للدول المستقلة حديثا و اعتمدت فلسفتها السياسية إلى تحسين أوضاع مواطنيها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و أخذ التداول من قبل الإقتصاديين الاجتماعيين و السياسيين ثم انتشر إلى الميادين العلمية و الفكرية و حاول العلماء وضع تعاريف لموضوع التنمية منها :

هي مجموعة الوسائل و الطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي ، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات القومية و المحلية ، واخراج هذه المجتمعات من منزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية و لتساهم في تقدم البلاد .[1]

2- تطور مفهوم التنمية .

كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يمثل في النمو السريع للدخل حيث تؤكد أدبيات التنمية على جانب النمو ، وأصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية ، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان ، وإن معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة ، وخلال عقد الستينات تغير مفهوم إذا أن مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها وبعد أن حققت معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي ، قد كشفت التجارب العملية قصور مفهوم التنمية التقليدي و الذي ظهر من البلدان المتقدمة ، و الذي يحصر مفهوم

[1] عادل هواري و آخرون ، قضايا التغيير و التنمية الإجتماعية ، مصر ، دار المعرفة الجامعية 1998 ، ص 130 .

التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة و الفقر و سوء توزيع الدخل ، كما أن النمو السريع الحاصل في بعض البلدان لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي ، ومن ناحية أخرى استطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في النمو في الدخل إن تحقق تقدما لابأس به في عدد من المجالات المتصلة بأشباح الحاجات الأساسية .

ولهذا فإن التغير الكمي في الناتج القومي الإجمالي لا يعبر عن التغيرات النوعية في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي ، و أن المطلوب بالنسبة للبلدان النامية هو التأكيد على هذه التغيرات النوعية إلى جانب التغير الكمي .

و المعلوم انه من الممكن أن يحدث النمو دون تغيير في البنيان الاقتصادي وذلك في حالة وذلك في حالة البلدان النامية ، وفي حالة زيادة الدخل القومي المعتمد على مصادر الثروة الطبيعية ، إلا أنه في ظل أوضاع طبيعة فإن زيادة النمو في الاقتصاديات النامية يشترط تغييرا كبيرا في الهيكل الاقتصادي .

وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل و تحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر و توسيع فرص العمل و إشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي ، وأدى كل ذلك إلى قيام عدد متزايد من الاقتصاديين وصانعي السياسات إلى التخلي عن التأكيد و التركيز على نمو الناتج القومي و التوجه نحو معالجة الفقر و توزيع الدخل و معالجة البطالة وبذلك أعيد تعريف التنمية في السبعينات ليعني تقليل الفقر و عدم المساواة و القضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر بالنمو.[1]

3- نظريات التنمية الاقتصادية .

إن نظريات التنمية تمثل الأساس النظري الذي اعتمدت عليه البلدان في سعيها لتحقيق التنمية إذ أنه لا يشترط لنجاح دولة ما أن تطبيق نظرية بعينها و بكل تفاصيلها بل من الممكن و المستحسن أن تستعين بمجموعة من النظريات التي ترى أن تطبيقها سيلائم احتياجات التنمية المنشودة و الجدول التالي يوضح ملخص لنظريات التنمية الاقتصادية .

[1] مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007 ، ص،ص، 125-126.

-الجدول رقم (02.)01 ملخص نظريات التنمية الاقتصادية :

النظرية	محور اهتمام النظرية
-نظرية ادم سميث	-اهتمت بالتخصيص و تقييم العمل و الاستفادة من المزايا النسبية كما اهمت بالصادرات للتغلب على ضيق حجم التسوق المحلي.
-نظرية مراحل النمو لروستو	-اهتمت بوصف المراحل التي يمر بها المجتمع من التخلف إلى التنمية و قسمها إلى خمس مراحل أساسية: -مراحل النمو : المجتمع التقليدي ، مرحلة التجهيز للانطلاق ، فترة الانطلاق ، فترة النضج ، عصر شيوع الاستهلاك الوفير .
-نظرية جوزيف شومبيتر	-اهتمت بدور المنظم و الاختراعات في تحقيق التنمية الاقتصادية .
-نظرية هارود -دومار	-اهتمت بالادخار و رأت أنه كلما زادت قدرة الاقتصاد الوطني على الادخار و الاستثمار كلما زاد الناتج الوطني .
-نظرية فائض العمل إرثرلويس	-ترتكز على انتقال فائض العمالة الريفية إلى الحضر حتى يأخذ التحول الهيكلي وضعية بتوازن النشاط الاقتصادي و انتقاله من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة .
-نظرية الدفعة القوية روزنشتين رودان	-ترى أن القضاء على التخلف لا يحقق إلا عن طريق دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة حتى تجتاز الدولة مرحلة الانطلاق .
-نظرية النمو المتوازن	-أكدت على ضرورة تحقيق قدرة من التوازن بين القطاع .
- نظرية نيركس	الصناعي و القطاع الزراعي حتى لا يمثل تختلف القطاع الزراعي عقبة أمام نحو القطاع الصناعي .
-نظرية النمو غير المتوازن هيرشمان	-يؤكد هذه النظرية على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بإنماء بعض القطاعات أو الصناعات الرائدة ، ثم تنتشر بعد ذلك تلقائيا في بقية قطاعات الاقتصادية الوطني .
-نظرية النمو النيوكلاسيكي سولو	-هذه النظرية هي النمو المباشر لنظرية هارود-دومار و اعتبرت هذه النظرية التكنولوجيا متغير خارجي لأنه من وجهة نظر سولو أن إيرادات رأس المال ذات عائد متناقص مما يعني أنه النمو الطويل الآجل لا يمكن أن

	يعتمد على خصائص الذاتية للإقتصاد و إنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل في التكنولوجيا .
-نظريات النمو الداخلي:1.نظرية يول رومر	اهتمت هذه النظرية بالمعرفة المتولدة من رأس المال المادي و التي تؤدي إلى تحقيق وفرات ايجابية ، مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحدية لرأس المال فهذه النظرية تفرض ثبات إيرادات رأس المال ومن ثم تعتبر التكنولوجيا متغيرا داخليا .
2.نظرية لوكاس (تراكم رأس المال البشري)	اعتبرت هذه النظرية رأس المال البشري عاملا من عوامل النمو فرأس المال البشري يعتبر المصدر الرئيسي لمخزون المعرفة التي من الممكن أن تزداد عن طريق التعليم و التدريب كما يؤكد لوكاس على أهمية دور الدولة من أجل تشجيع عملية التعليم و التدريب اللازمة لتنمية رأس المال البشري .

المصدر : أو سرير منور التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الإستراتيجية و الأبعاد .

Revue des références ces économiques et intégration économie mondiale n 3 2007/p6

4- مفهوم التنمية المحلية .

إن مفهوم التنمية المحلية ليس أمر إجماع بين العلماء و الخبراء و لا أمر خلاف ،وإنما تتعدد فيه الرؤى و التعاريف و سنستعرض بعض منها فيعرفها كارول بوتم« carrollbottem » ذلك الجهد لزيادة الفرص الاقتصادية و تحسين مستوى حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي بمساعدة مواطنيه على التعريف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار الجماعة وعمل الجماعة بإنشاء أو تطوير المشروعات و تحسين الخدمات مثل المساكن و الشوارع و المجاري المائية و تطوير نظم التعليم و الصحة .

وذهب رابح رضاونية في تعريفها على أنها عملية دينامية تستهدف مكونات المجتمع المحلي و تتضمن سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية قصد احداث تفاعلات على مستوى البناء الاجتماعي –الاقتصادي –من أجل تحسين مستوى الافراد و اخراجهم من عزلتهم ليشاركوا ايجابيا في تنمية مجتمعهم المحلي بصفة خاصة و القومي بصفة عامة بهدف الوصول إلى تغيير شامل غايته التقدم ووسيلته التنمية من أجل الانسان ، بتسطير برامج تنموية محلية يساهم فيها الشعب مع الحكومة و المؤسسات المحلية في انجازها بالاعتماد على الامكانيات المحلية ، وغير المحلية المتاحة المادية و البشرية و الفنية و الملائمة لطبيعة و ظروف المجتمع المحلي و خصوصياته التاريخية و الثقافية [1] على ضوء ما سبق من التعاريف المتقاربة و المتداخلة فنلخص إلى أن :

-التنمية المحلية عملية متعددة الأبعاد إذ تتضمن إجراء تغيرات في الأنساق الاجتماعية و السلوكية و الثقافية و النظم السياسية و الادارية و الانطلاق من مستوى التخلف إلى نظام اجتماعي يحمل عوامل دينامية يحقق للفرد و الجماعة الحياة افضل ماديا و انسانيا. [2]

-عملية التنمية المحلية تكاملية تنطلق من جهود الفاعلين المحلين تواصلا وتناسقا وظيفيا كل يؤدي دورا يحتاج إليه المجتمع و الأفراد فيما بينهم .

-التنمية المحلية كعملية بشرية تحدث التغير الاجتماعي و الاقتصادي المرغوب لتطوير المجتمع المحلي و تنظيمه و استغلال موارده المتاحة البشرية و المادية .

-التنمية المحلية بوصفها تنمية فهي تهتم في جزء منها على تنمية قدرات المورد البشري الإنساني بترقية و توعية المواطن ليلعب دوره الأساسي فيها.

[1] رضاونية رابح ، معوقات التنمية المحلية ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ،الجزائر (1998 /1999) ، ص 19 .
[2] علي ابراهيم ، اقتصاديات التنمية ، الاسكندرية ، 1991 ، ص 109 .

-تعتمد التنمية المحلية على مساهمة الأهالي أنفسهم في أعمال التنمية بالمشاركة في البرامج و المخططات المحلية و الحكومية و تطبيق مرونة تشريعية اللامركزية و إعطاء ضمانات الحرية و الأمان المستثمرين فيها.

المطلب الثاني : أهداف و عقبات التنمية المحلية .

1- أهداف التنمية المحلية .

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية :[1]

-شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها . و الحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني .

-عدم الإخلال في التركيبة السكانية و توزيعها أقاليم الدولة ، و الحد من المعجزات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية .

-زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالات إلى حالة المشاركة الفاعلة .

-سرع عملية التنمية الشاملة وازيا يحرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها .

-ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم إسقلاليتها .

-تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع .

-تطوير الخدمات و النشاطات و المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية و العمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.

-توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإيداع ، والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة و انتظار مشروعاتها .

-جذب الصناعات و النشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق و يتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل .

[1] أيمن عودة المعاني ، الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن 2010، ص،ص، 139-140 .

-تعزيز روح العمل الاجتماعي و ربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا.

لقد بينت كثير من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات و المجتمعات المحلية في العملية التنموية ، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة و ذلك لأن الإدارة المحلية تمتاز بأنها إدارة قريبة من المواطنين ، تنبثق عنهم وهي أقدر على الوقوف على الظروف و الحاجات المحلية و اشتراك السكان المحليين فكرا وجهدا في وضع البرامج الهادفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي و تنفيذها عن طريق إثارة الوعي و الإقناع بأهمية هذه البرامج و عوائدها على السكان المحليين و على الدولة كذلك .

2- عقبات التنمية المحلية.

توجد مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها ، وهذه العقبات متنوعة ومتباينة ، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وهي تقسم إلى :

2-1-العقبات الاقتصادية:[1]

2-1-1-حلقة الفقر المفرغة :الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات و انخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي ، و ان حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات) ولهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بالادخار و الاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر .

2-1-2محدودية السوق : ان العلاقة بين محدودية السوق و التخلف الاقتصادي تستند على فكرة ان وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية .

واذا كان على المنشآت الصناعية ان تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الانتاج ، و بالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع و التنمية الاقتصادية .

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية (نظريان و سياسات و موضوعات) ، مرجع سبق ذكره ، ص 152 .

وينقد البعض صحة هذه الفكرة بالقول بأن وفورات الحجم تظهر في بعض الصناعات وليس كلها بالقول بأن محدودية السوق تمثل مشكلة لبعض الصناعات في بعض البلدان ، وفي بعض الحالات النادرة يمثل السوق سببا رئيسيا لتعثر عملية التنمية .

2-1-3-الازدواجية الاقتصادية : التقسيمات الاقتصادية و الاجتماعية في الاقتصاد الوطني و التي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات او الأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها ، وكذلك في العادات و التقاليد الاجتماعية و المواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي و النظام الاجتماعي المفروض من الخارج .

2-1-4- قيد الصرف الأجنبي : إن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة ، الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي فغالبية البلدان النامية تعاني من شح في الصرف الأجنبي و الذي يؤثر سلبا على التنمية وبالتالي يمثل عقبة في طريق تنميتها .

2-1-5- محدودية الموارد البشرية : يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية . حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات النمو مرتفعة و كذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية و ضعف حركة عوامل الإنتاج و إن الندرة النسبية في المهارات و التخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية و توسيع الإنتاج و تنوعه .إضافة إلى ذلك فإن القيم التقليدية البالية و المؤسسات الاجتماعية التقليدية قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية .

2-2-العقبات الاجتماعية:[1]

إن منظومة القيم في المجتمع و هيكل ذلك المجتمع و الذي يقود عادة إلى أنظمة سياسية معينة أما أن تعيق أو أن تشجع النمو الاقتصادي الحديث ، ولذلك فإن لهذه القيم أثرا مباشرا على التنمية ، إن الكثير من التحليلات التي تربط ما بين منظومة القيم الاجتماعية و بين التنمية قد برزت إلى الوجود من خلال الاهتمام بمسألة كيفية قيام المجتمعات بإيجاد العدد المطلوب من الرئاسيين المنظمين لقيادة الجهد التنموي ، و البلدان النامية بطبيعة الحال تفتقر إلى المنظم (الريادي) وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من

[1] مدحت القويشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

المخاطر وعدم اليقين ، فتوفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الإنسان للعمل و الجد للوصول إلى تحقيق الأهداف .

2-3-**عقبات الحكومة في طريق التنمية** :[1]

يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية ، أو أنها احد أسباب حالة الفقر في البلد النامي فالأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها الحكومات في مضمار التنمية تتمثل في الآتي :

2-3-1-الاستقرار الاقتصادي : يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة ، سواء كانت عامة أو خاصة .

2-3-2- الاستقلال السياسي :من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث لأن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد ، وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد و بالتالي يكون انعدام الاستقلال عقبة عن طريق التنمية .

2-3-3- الدعم الحكومي للتنمية :إن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مضايقات ، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فإن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو ، وعليه فإن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا و رغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات و السياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية .

2-4- **عوائق دولية في طريق التنمية** : [2] يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية و النمو لدى البلدان النامية الفقيرة ، يؤكد البعض بأن العوامل الخارجية المفروضة على البلدان النامية و المتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية و العلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تعمل ضد مصالح البلدان النامية و تمثل عقبة في طريق التنمية .

[1] مدحت القويشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) مرجع سبق ذكره ، ص 157 .
[2] مدحت القريشي ، نفس المرجع ، ص 159 .

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية.

من سلط الضوء على المقومات التي تعتمدها التنمية المحلية والتي يمكن الاستغناء عنها وهي بمثابة عناصر لهذه التنمية، والتي تتحدد حسب وجهات نظر الباحثين.

فهناك من يجعلها ثلاث مرتكزات وهناك من يراها أربع أساسيات، وهناك من يحصرها في ستة عناصر ونحاول عرضها في أربع عناصر أساسية نستعرضها كالتالي: [1]

1- التغير البنائي (البنيائي):

التغير البنائي يؤثر في أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن ذلك الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ، ويقتضي أن يحدث هذا النوع مع التغير التحول في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي ، واستحداث مؤسسات إنمائية وأسلوب فرق التنمية والأخصائي المتخصص في الأغراض والمهام ، إن التنمية المحلية تؤدي إلى تغيير بنائي ولا يمكن تصور مجتمع مختلف تحدث فيه تنمية ولا يتغير بنائه الاجتماعي بل انطلاقا التنمية المحلية وهدها أن تقضي إلى تغير بنائي حقيقي بالمجتمع المحلي للتخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت.

2- الدفعة القوية على المستوى الوطني:

لن يتأتى للمجتمعات المحلية الخروج من دائرة إلا بحدوث دفعة قوية ، ودفعات متسلسلة لأحداث تغيرات كيفية في المجتمع المحلي، وتمتلك الحكومات في البلدان مختلفة إمكانيات متسلسلة لأحداث تغيرات كيفية في المجتمع المحلي، وتمتلك الحكومات في البلدان المختلفة إمكانيات التغيير وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد، وأحداث الدفعة القوية.

[1] محمد بالخير ، التنمية المحلية وانعكاساتها الإجتماعية ، (مذكرة ماجيستير في علم الإجتماع جامعة الجزائر ،الجزائر، 2004 - 2005 ص 42.

إن أحداث الدفعة القوية في المجال الإجتماعي تؤدي إلى تغيرات تقلل من حدة التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين ونشر التعليم بين الأهالي ، وتوسيع مشروعات الإسكان وتوزيع الخدمات توزيعا عادلا.

إن حدوث تنمية محلية يتطلب دفعة قوية والتي تتطلب قوة مدرّبة لتخطي احتياجات التنمية في مجال العمل المختلفة.

3- الإستراتيجية الملائمة:

إن الإستراتيجية ضرورية لكل عمل وخطة تنموية وتحدد الإستراتيجية وفق تحديد الأهداف والتخطيط العقلاني لتحقيق التنمية المحلية أهدافها في التغيير البنائي الشامل. فتدخل الدولة للتغيير البنائي عبر مؤسساتها الوطنية والمحلية ومشاركة المواطنين وأجهزة المجتمع وهيئاته. فتضافر الجهود في حاجة إلى وضع إستراتيجية ملائمة ومحكمة تنطلق من ذات المجتمع المحلي، كما تقتضي الإستراتيجية الملائمة لأحداث التنمية المحلية أن تقوم إستراتيجية التخطيط على التكامل والتوازن من التنمية الإجتماعية و الإقتصادية ، مهتدين لعملية التغيير الإجتماعي للتنمية من جهة وتنمية الموارد البشرية من جهة ثانية واعتماد برامج الإتصال الفعالة بوسائل سمعية وبصرية.

4- استحداث الإتساق الديمقراطية داخل المجتمع المحلي:

إن التنمية المحلية في حاجة إلى إنشاء وتعاون الإتساق الديمقراطية معها التي تتمثل في التنظيمات الشعبية المحلية ذات الصلاحيات القانونية والدستورية كالمجالس المحلية والتنظيمات السياسية والإجتماعية المحلية ، وبالتالي التنسيق الكامل بين الجهود الحكومية والشعبية.

المبحث الثاني : تمويل التنمية المحلية

تقدم الجماعات المحلية العديد من الخدمات الهامة والمشاريع التي تتطلب الكثير من الأموال كما أنها بحاجة لكفاءات بشرية مدربة مؤهلة تعمل على تحقيقها ، ومن أجل جذبها وتحفيزها على العمل لا بد من توفير موارد مالية كافية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد ماهية التمويل بصفة عامة ثم نتحدث على التمويل المحلي الذي هو الأساس الذي تعتمد عليه الجماعات المحلية في القيام بواجباتها فيما يخص التنمية المحلية.

المطلب الأول : مفهوم التمويل

1- تعريف التمويل:

لقد استخدم هذا المصطلح من قبل الإقتصاديين ويقصد به النفقات المالية والمادية التي تتفق لإنجاز خطط التنمية وعملية التمويل أساسية ، فلا يمكن للبرامج التنموية أن تدخل حيز التنفيذ ما لم تتوفر السيولة المالية اللازمة وغالبا ما يدخل في هذه العملية رجال الأموال والأعمال كالمستثمرين، أو التمويل المشروع من قبل البنوك، أو بما يرصد من أغلفة مالية مخصصة لتغطية نفقات وتكاليف المشروع المراد إنجازه من قبل الهيئات الوصية.

ويدخل ضمن التمويل الموارد الحقيقية التي يجب تخصيصها لأهداف التنمية وتشمل الموارد والسلع والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية من مجال إنتاج السلع والخدمات.[1]

[1] يشير نافع وآخرون (تمويل التنمية المحلية) مجلة قراءات سياسية ، العدد الثالث ، تصدر عن مركز دراسات الإسلام والإعلام ، فلوريدا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1993 ، ص20.

2- تعريف التمويل المحلي:

يعرف التمويل المحلي بأنه " كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة[1]

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لإتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، لأن هناك علاقة طردية بين درجة إستقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ تلك القرارات بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية وبين توافر الموارد المالية الذاتية للمحلات ، من أجل إحداث المزيد من التمنية المحلية ولتنمية الموارد فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية ، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلي, بحيث يتم ترشد الإتفاق العام و تطوير القدرات الفنية و الإدارية للعاملين , و إعداد الدراسات الفنية و الإقتصادية و تهيئة المناخ المناسب للاستثمار و تنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالافراد و القطاع الخاص و دعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب و الرسوم في إطار ضوابط مركزية.[2]

3- شروط التمويل المحلي :

3-1- محلية المورد : يقصد بها أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلته , وأن يكون متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الضرائب المركزية , و مثال الموارد المحلية الضريبية على العقارات .

3-2-ذاتيه المورد : يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا ، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين إحتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.

3-3-سهولة إدارة الموارد : ويقصد بها تيسير تقدير وعاء المورد وتخفيض تكلفة تحصيله ، أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة ، وفي نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة المورد نسبيا.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية ، الأسكندرية، مصر، 2001،ص 22.

[2] مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، تمويل المحليات ، القاهرة ، http://www.PARCEGYPT.com، يوم 2017/01/03.

[3] عبد المطلب عبد المجيد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، مرجع سبق ذكره ، ص66.

المطلب الثاني : أنواع التمويل

1- التمويل قصير الأجل:

إن التمويل القصير الأجل هو الأكثر ملائمة للإحتياجات الظرفية أي الإحتياجات الناتجة عن حالة عدم الإستقرار التي تنتاب مبيعات المؤسسة، ويمثل التمويل القصير الأجل حوالي نصف الأموال المتداولة ، ويستعمل هذا النوع من التمويل العمليات الجارية بالمشروعات ، ونسبة معينة من المخزون وذلك عن طريق الإفتراض من البنك أو بترتيبات تحويلية اخرى.

2- التمويل متوسط الأجل:

يستعمل التمويل متوسط الأجل في تمويل الأصول الثابتة وكذا الجزء الدائم من الأصول المتداولة وتختلف طرق سداد هذا المصدر باختلاف إستخدامات أمواله.

3- التمويل طويل الأجل:

يتكون هذا المصدر أساسا من السندات والديون طويلة الأجل الأسهم الممتازة والأسهم العادية واختيار أحد هذه المكونات منه يتوقف أساسا على حتمية اختيار مصدر التمويل المناسب الذي يرفع قيمة المؤسسة إلى جانب تحقيق زيادة في العوائد وبأقل تكلفة ممكنة[1].

3-1-الأسهم العادية :

يتكون رأسمالية المؤسسة عدد الحصص المتساوية يطلق عليها لفظ أسهم وتمثل الأسهم العادية من وجهة نظر الشركة وسيلة من الوسائل الرئيسية للتمويل الطويل الأجل وتعتمد الشركات المساهمة اعتمادا يكاد يكون على الأسهم العادية في تمويلها الدائم وخصوصا عند بدء التكوين.

[1] د-عبد الغفار الحنفي – الإدارة المالية الحاضرة ،كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، دار النشر ، دار الجامعة سنة 1990م ص ص 16،17.

3-2-الأسهم الممتازة :

تشبه الأسهم العادية أن كلاهما يمثل أموال الملكية في شركة المساهمة وهناك تشابه بينهما أيضا من ناحية الشركة ليست ملزمة بدفع عائد ثابت على هاذين النوعين من الأوراق المالية ويشتركا أيضا في لأنهما يستحقان العائد فقط بعد دفع والأخذ في حسابات جميع التكاليف والنفقات اللازمة لقيام الشركة بأعمالها ولكن هناك ثلاث إختلافات رئيسية بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة وهي:

- تتمتع حملة الأسهم الممتازة بحق الأولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بالحصول على الأرباح الموزعة.
- عادة نجد أنه هناك حد أقصى لمقدار العائد الذي يمكن لحملة الأسهم الممتازة الحصول عليه.

3-3- السندات:

تتمثل الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل الطويل الأجل وهذا القرض الطويل ينقسم إلى أجزاء صغيرة متساوية في القيمة يطلق على كل منها إسم سند وتعتبر السندات المصادر الرئيسية التي يمكنها الحصول على تلك الأموال أيضا عن طريق إصدار الأسهم بنوعيها:

3-3-1-القروض المباشرة : يتم الحصول على القروض المباشرة من شركات التأمين ، البنوك والأفراد تكون هذه القروض على شكل أقسام يتم سدادها تدريجيا لا على دفعة واحدة وتزيد فترة استحقاقها أكثر من سنة واحدة ولكن أقل من 15 سنة.

3-3-2-القروض البنكية : هي الطريقة التقليدية والأكثر إنتشار التمويل الإستثمارات.[1]

[1] د-سمير محمد عبد العزيز – التمويل وإصلاح خلل هياكل المالية –مطبعات الإشعاع الفنية الأبراج مصر، سنة 1997 ص 103.

ويمكن إختصار أنواع التمويل في نوعين هما :

- **التمويل الإستغلالي:**

هذا النوع من التمويل يوفر للمؤسسة رصيد صندوق تواجه به إحتياجاتها الجارية ، كما أنه يعتبر قرض يمنح لتمويل نشاط معين في إطار نشاط المخطط السنوي للإنتاج ، وبالتالي يتم تسديد هذا التمويل من الحصيلة المنتظرة للفعاليات الجارية فهو يمثل الدور الأساسي لنشاط البنوك الأولوية في الإقراض والتي تدخل في هذا المستوى بأسلوبين:

- تمنع للمؤسسات القروض في إطار قواعد نظام التخطيط المركزي من أجل تمويل إحتياجات الخزينة.
- تدخل من أجل تغطية حاجيات الخزينة الناتجة عن النقص في التسيير.[1]

- **التمويل الإستثماري:**

تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل بفعل الحاجة للعنصر البشري أو المادي في الإنتاج أو كليهما على الأجل المتوسط أو الطويل ، وهذا التمويل لا بد من موارد ليست مكرسة للإحتياجيات الجارية، أي موارد لها صفة ادخارية أي موضوعة جانبا (مؤقتا) خارج الدورة الإقتصادية ، وتتولاه بنوك متخصصة وهو يتخذ شكل ائتمان متوسط وطويل الأجل.[2]

[1] أحمد هني ، العملة والنقود ، الطبعة الأولى، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992 ، ص 27.

[2] شاكر القزويني ، محاضرات في إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992 ، ص 436.

المطلب الثالث : طرق ومصادر تمويل التنمية المحلية

إن مشكلة السيولة العامة للإقتصاد لها جانبين رئيسيين:

- **الجانب الأول**: يتعلق بإستخدام هذه السيولة وعناصرها أو ما نطلق عليه مرحلة التجميع.
- **الجانب الثاني**: يتعلق بإستخدام هذه السيولة أو ما نطلق عليه بمرحلة التوظيف الإستثماري.

والإتصال بين الجانبين لا يمكن أن يتم تحديد طرق التمويل ومهما كانت طرق التمويل المعتمدة ، فإنها ترتكز على التمويل الداخلي والخارجي.

1- التمويل الداخلي :[1]

ويقصد به التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل عملية التنمية الوطنية ، ويأخذ ثلاث صيغ هي :

1-1-التمويل الذاتي: يمثل أهم صور التمويل الداخلي بالنسبة للمؤسسة، ويقصد به اعتماد المشروع على مصادره الذاتية والذي يعبر عنها عادة بما يحتفظ به المشروع العام من الفائض الذي حققه ، كما أن يكون ناتجا من موارد إستثنائية متتالية من عمليات على رأس المال تقوم بها المؤسسة كالتنازل على العقارات ، التخلي عن مساهمات خاصة بالفروع التي لم تعد تدخل في الإستراتيجية المحددة من طرف مسيري المؤسسة.

تلجأ إلى التمويل الذاتي وغالبية المؤسسات الخاصة كما يمكن أيضا للمؤسسات العامة أن تتبع هذا المصدر ولكن شرط أن تتمتع باستقلال مالي وبميزانية ذاتية ، وهذا يعني أن يعود غليها فائض نشاطها الإنتاجي (الأرباح بعد تسديد الضرائب وإلتزامات أخرى). ليصبح من احتياطاتها ، ويدمج في ميزانياتها الموالية ، وينبغي أن نشير إلى أن التمويل الذاتي له فوائد ومزايا تتوافق وأحجام المؤسسات.

[1] قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 ص 261.

1-2-التمويل المباشر: يعني اللجوء بشكل مباشر إلى المقرض دون وسيط مالي ويكون ذلك من خلال إصدار أعوان ذوي الحاجة إلى سندات وأوراق مالية، يتم شرائها من قبل الأعوان ذوي الفائض، وتتم هذه الآلية عبر السوق المالية، ولهذا تعرف الإقتصاديات التي تلجأ إلى هذا النمط بإقتصاديات الاسواق المالية.

1-3-التمويل غير المباشر: يعني اللجوء إلى المؤسسات المالية الوسيطة مصرفية أو غير مصرفية، ويكون النظام المصرفي هو أساس التمويل فإن البنك المركزي يكون مجبرا على القيام بدور المقرض أو الملاذ الأخير والإقتصاديات الذي يعتمد هذا النمط من التمويل يعرف بإقتصاد المديونية كما هو حال الجزائر.

2- التمويل الخارجي :[1]

تتمثل هذه الصيغة التمويلية في اللجوء إلى الموارد الخارجية لتغطية العجز الذي يظهر في التمويل الداخلي ويتم ذلك باللجوء إلى الاقتراض من مصادر أساسية هي : البنك الدولي الإنشاء والتعمير ، مؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية ، إضافة إلى قروض صندوق النقد الدولي والتي تهدف أساسا إلى إصلاح الإختلال في موازين المدفوعات.

وتنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى قسمين هما :

2-1-مصادر التمويل الخاصة: وتنقسم مصادر التمويل الخاصة بدورها إلى قسمين هما :

- **الإستثمار الأجنبي المباشر** : Foreign Direct Investment
- **القروض التجارية** : Commercial Lending

2-1-1-الإستثمار الأجنبي المباشر: وهو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار. وإن كلمة المباشرة تعني سيطرة (الكاملة أو الجزئية) على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف. وبعبارة أخرى هي الاستثمار في المشروعات يملكها ويديرها الأجانب. سواءً بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع وغالبا ما تكون في صورة

[1] مدحت القرشي ، التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، مرجع سبق ذكره ، ص 197.

مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج وينقسم هذا النوع من الإستثمارات إلى قسمين :

- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة.
- الإستثمارات المباشرة المباشرة الثنائية.

2-1-2- القروض التجارية : commercial lending

تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع وتتكون هذه القروض من ثلاث أنواع هي :

قروض السندات ، وقروض المصرفية التجارية ، وإئتمانات التصدير.

2-2-مصادر التمويل الرسمية:

ان تدفقات الرساميل الرسمية نوعين من التدفقات:

2-2-1-التدفقات الثنائية (الحكومية): إن معظم التدفقات الرسمية يتم منحها على أسس تفضيلية ن أي أنها تتضمن عنصر المنحة. ولهذا تسمى مساعدات إنمائية رسمية (Official Développement assistance) ، أو ما يعرف اختصارا (AID). وتتكون التدفقات الثنائية من العناصر الآتية.

- المساعدات أو المنح (grants) – القروض و الإستثمار المباشر.

2-2-2-تدفقات المساعدات متعددة الأطراف: (multinational assistance flows)

تتمثل المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات متعددة الأطراف في البنك الدولي للأعمار والتنمية

world bork for reconstruction développement IBRD

ثم وكالة التنمية الدولية (international développement association IDA) ثم وكالة التمويل الدولية (international finance corporation) وكذلك الأمم المتحدة

والبنوك التنموية الإقليمية مثل : بنك التنمية الأسيوي (ADB) والصندوق الإفريقي للتنمية (ADB) .....إلخ.

الشكل رقم (02-01): مصادر تمويل التنمية.

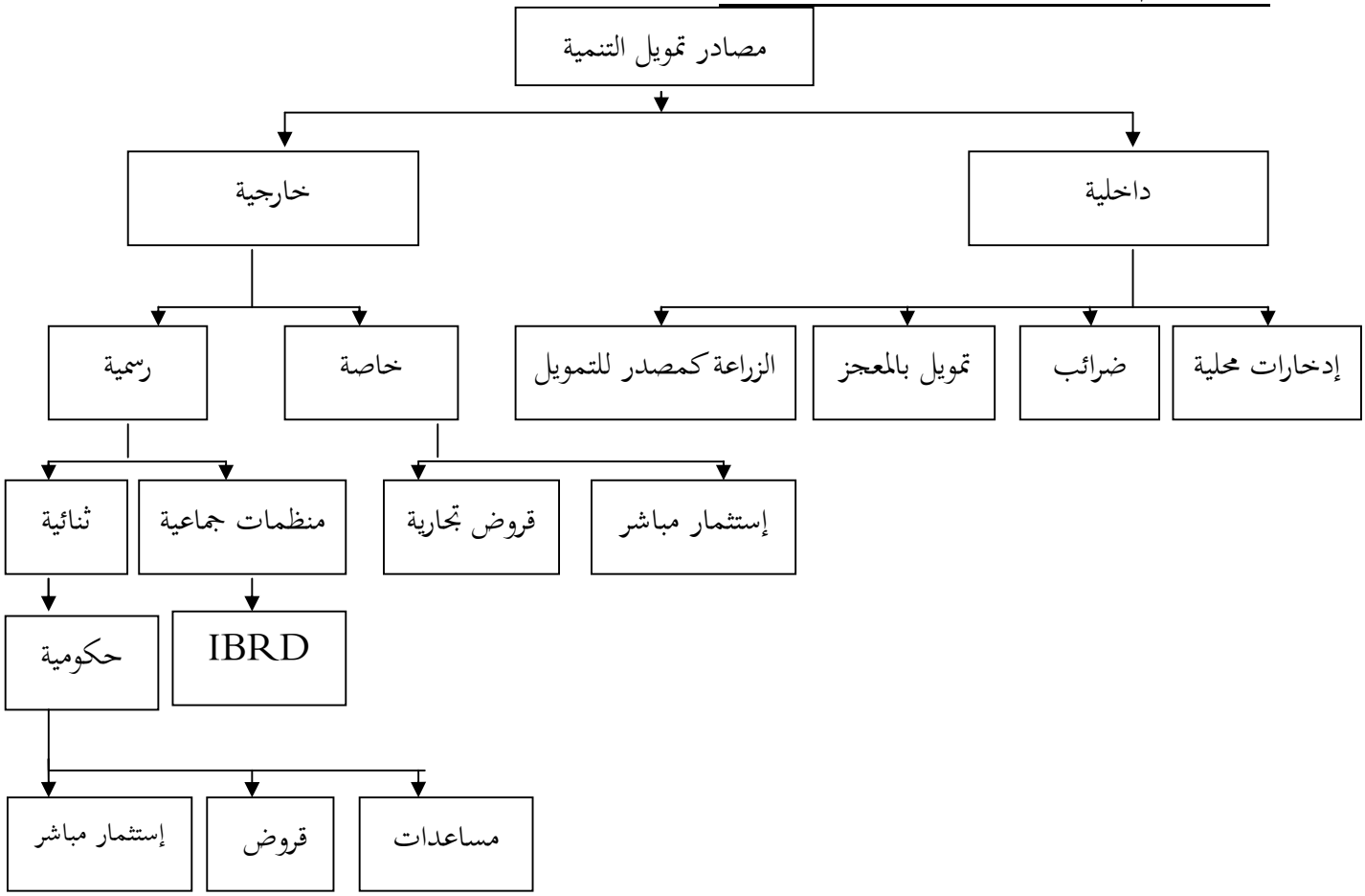

المصدر : الدكتور مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية (نظريات ، سياسات وموضوعات) ، ط الأولى، دار وائل للنشر ، الأردن، 2007 ، ص .189.

المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بتمويل التنمية المحلية

تلعب البنوك التجارية دوراً هاما في الحياة الاقتصادية المعاصرة لما تكفله من حفظ للنقود و حشد لموارد المجتمع المالية وسد لحاجات البلد فهي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لدواليب النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وذلك بسبب اتصالها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها، وعلاقتها الوثيقة بالحكومات و الأفراد عن طريق تقديم مختلف الخدمات للأعوان الاقتصادية وسد مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الآجال و إنشاء وسائط للتدفق المالي.

المطلب الأول: التمويل البنكي:

يقصد به ذالك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي الحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

إن البلدان النامية ومن بينها الجزائر محدودة التمويل المصرفي.لهذا سميّ الاقتصاد الجزائري باقتصاد الدين، فالبلدان النامية تشكوا معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية ، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف في التمويل .

1- الدور التنموي للبنوك:

تعتبر المصارف من أهم المنشأة المالية في تزويد قطاع الأعمال بالحاجيات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، ويتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن سوقين: سوق المال وسوق النقد.

فالاحتياجات التمويلية الطوية ة المتوسطة الأجل تحصل عيها المؤسسات و الشركات و الأفراد عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات أذون و عقود و قروض.

بينما الإحتياجات التمويلية قصيرة الأجل من القروض التسهيلات تتم عن طريق سوق التقد حيث تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة بهذه المهمة(تقديم قروض وتسهيلات قصيرة الأجل) لكن هذا لا يعني أن تستثني المصارف التجارية من عملية تقديم قرض متوسطة الأجل[1].

2- مصادر التمويل المصرفي في الجزائر:

يعتمد التمويل المصرفي للاقتصاد في الجزائر مصادر داخلية وأخرى خارجية.

2-1-المصادر الداخلية: تأتي من الجهاز المصرفي للخزينة العمومية للبنك المركزي الجزائري و هي:

2-1-1-الخزينة العمومية: تم إنشاء الخزينة الجزائرية في أوت 1962، وقد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة وقد أسندت إليها بعض الصلاحيات المهمة خاصة فيما يخص منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي وقروض تجهيز القطاع لفلاحي، ولذي لم يستفد من مبالغ مهمة إلا من الهيئات البنكية الموجودة الواجب توفيرها لنشاطها[2].

واعتمدت على مصادر مختلفة منها:

ادخار الهيئات المالية غير النقدية كالضمان الاجتماعي،احتياطات شركات التأمين وصندوق التقاعد بالإضافة إلى مصادر الادخارية للخزينة التي تتطور من ودائع لدى خزينة صندوق التوفير الاحتياط ولدى مركز الصكوك البريدية.

الإصدار النقدي إن كانت الخزينة العمومية تفتح سندات إلى البنك المركزي، الذي كان يقوم بإنعاش حساباتها عن طريق إصدار نقود جديدة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف ، التنمية الإقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ،2003 ، ص،ص 251-252.

[2] بن حليمة هوارية ، واقع وأفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية (مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية ، جامعة غبن خلدون ، غير منشورة)، الجزائر، 2006-2007، ص 56.

- الودائع التجارية التي تتحصل عليها الخزينة من المصارف عن طريق خصم سندات الخزينة ومستندات التجهيز.
- قروض خارجية تتحصل عليها عن طريق وساطة البنك الجزائري للتنمية.[1]

2-1-2-البنك المركزي الجزائري:

يعتبر البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة وأسس هذا الأخير بالقانون رقم 144/162 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962. في هيئة إصدار ويعتبر من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية بها شخصية معنوية واستقلال مالي وكان يقدر رأس ماله 40 مليون فرنك مملوك كامل للدولة.

ويعتبر الإصدار النقدي من أهم وظائف البك المركزي إذ يقوم بإصدار نقود جديدة من أجل تغطية العجز حيث يكون ذا فعالية إذ أحسن استخدامه في تحقيق النمو، أما إذا أسيئ استخدامه فإن نتائجه ستكون وخيمة على الاقتصاد الوطني مسببة ارتفاع معدلات التضخم.[2]

2-2-المصادر الخارجية: تتمثل أساسا في القروض الخارجية الموجهة بتمويل المشاريع الائتمانية إذ تعتبر السياسة التمويلية ذات اتجه إيجابي على الاقتصاد الوطني إذا استغلت الأموال المقترضة في الاستثمارات منتجة، وتمثل إيرادا للعملة الصعبة وذات اتجاه سلبي إذ استغلت هذه الأموال عكس ذالك .وهذا ما كان بالفعل عندما لجأت السلطات الاقتصادية إلى إصدار التمويل الخارجي للحصول على العملة الصعبة التي من شانها ان تساهم في تمويل المشاريع الائتمانية.[3]

[1] جمعون نوال ، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية ، (مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، الجزائر ، غير منشورة) ،الجزائر، 2004-2005-ص315.

[2] بن حليمة هوارية ، مرجع سابق ، ص 56.

[3] بركان نجاة : التنمية الإقتصادية ومشاكل التمويل في الجزائر (مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة ابن خلدون)، تيارت ، الجزائر،2010-2011-ص 28.

المطلب الثاني: التنمية المحلية وحاجتها لتوافر الموارد المالية

تثير الكثير من الدلائل و المؤشرات إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المحلية وارتفاع تكلفة إقامة المشروعات التنمية المحلية ويمكن تقسيمها بصفة عامة إلى:[1]

- **عوامل داخلية**: تخص البيئة للتنمية النحلية على مستوى المحليات وتنحصر تلك العوامل تقريبا في زيادة الأجور و ارتفاع أسعار الخدمات ومستلزمات تقديم الخدمة أو إقامة مشروع أو تزايد معدلات الضياع و الفاقد الناتجة عن عدم أداء الخدمات المحلية بكفاءة، هذا بالإضافة تزايد الإهمال والتسبب في الكثير من الأحيان وقد يضاف إلى ذلك سوء الإدارة وعدم كفاءتها في ترشيد التكلفة أو عدم كفاءتها في إدارة الخدمات و المشروعات الخاصة بالتنمية طبقاً للمعايير الاقتصادية السليمة المتعارف عليها في هذا المجال.

- **عوامل خارجية**: وقد تنقسم تلك العوامل بدورها إلى مجموعة عوامل تخص السياسات الاقتصادية و السياسات العامة و التي تشير إلى أن الحكومات المركزية في الكثير من الدول العالم تتبنى سياسات إصلاحية وهذه السياسات تشمل بالدرجة الأولى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة المشروعات الخاصة بتنمية المحلية .

ومن ناحية أخرى هناك مجموعة من العامل الخارجية التي تخص التغيرات في الإقتصادات العالمية والتي تؤثر بدورها على عناصر التكلفة الخاصة بالتنمية المحلية و خاصة في تلك الدول التي يزداد اعتمادها على الخارج في هذا المجال وقد تؤدي هذه التغيرات إلى ارتفاع تكاليف المستلزمات و الخدمات و المعدات المستوردة و غيرها نتيجة إرتفاع الأسعار العالمية ومن ثم إرتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية.

ويضاف إلى كل ذلك أن إتساع نطاق الخدمات المحلية وتزايد أحجام المشروعات المحلية يؤدي بصورة آلية إلى تزايد تكلفة التنمية المحلية تلقائيا.

[1] حنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، اطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر،2010-2011، ص 38.

وينعكس هذا الإتجاه الخاص ارتفاع الكلفة التنمية النحلية في ضرورة الرد المتزايد للإعتمادات الخاصة لموجهة هذا الإتجاه أي تزايد الحاجة إلى المزيد من الموارد المالية باختلاف صورها من أجل التنمية المحلية.

-ولاشك أن هذا الاتجاه يلقي بعبء كبير على القائمين بالإدارة المحلية في المحليات في مجال بذل أقصى الجهود لتعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية لإحداث المزيد من التنمية المحلية ، والبحث في أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد و البحث أيضا في حسن استخدامها في هذا المجال و التنمية المحلية كهدف رئيسي لنظام الإدارة المحلية ترتبط بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإدارية وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة الحاجات التي لابد من إشباعها أو المطلوب تحققها و مع استمرار عملية التنمية بهذا المفهوم فإن هناك حاجة دائمة و متحددة و متزايدة للموارد المالية .

ومن هنا يتضح الارتباط القوي و العلاقة الطردية بين تحقيق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة ومدى توافر الموارد المالية فالموارد المالية هنا بمثابة المدخلات التي تؤدي من خلال عملية التنمية إلى إحداث المزيد من التنمية في المجتمعات المحلية .

ومن السهل إعطاء البرهان على ارتباط كل مجموعة من التنمية المحلية بضرورة توافر الموارد المالية الملائمة لتحقيق تلك الأهداف المشار إليها .

فالأهداف الإقتصادية فما تتضمنه من السعي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية و الخدمية التي تؤدي إلى توفير السلع و الخدمات على المستوى المحلي ، و ما تسعى إليه تلك الأهداف أيضا من تقريب الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية فإن كل ذلك يتطلب المزيد من الموارد المالية المحلية وبخاصته مع اتجاه الحكومات المركزية إلى إلقاء عبئ تحقيق نسبة كبيرة من تلك الأهداف على المجتمعات المحلية في إطار تلاحم أهداف التنمية المحلية مع أهداف التنمية القومية الشاملة .

والأهداف الاجتماعية و السياسية و الإدارية كلها تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية لكي تتحقق بالصورة المطلوبة و خاصة إذا كانت كل الآراء قد أشارت إلى ضرورة توافر الموارد المالية المحلية يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بأكثر كفاءة ممكنة مما يعمق و يزيد من التنمية الاجتماعية و السياسية و الإدارية على المستوى المحلي بمعدلات كبيرة و الخلاصة أن توافر الموارد المالية ينبع أساسا من أن العنصر المالي هو عنصر أساسي في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها خاصة بتحقيق أكبر معدلات تنمية محلية ممكنة يتوقف إلى حد كبير من حجم مواردها المالية المتاحة بل أن قوة

الهيئات و التنظيمات المحلية في الدولة انما تقاس نسبة مالية المحليات إلى المالية العامة للدولة أن يمدي إمكانيته تحقيق التنمية المحلية و أهدافها بالاعتماد الذاتي على الموارد المحلية الذاتية بأكبر درجة ممكنة .

المطلب الثالث :دور البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية[1]

تكتسي البنوك التجارية أهمية بالغة و مركزية في الاقتصاد الوطني و أهم ما يلاحظ على نشاطها أنها توفر جزء مهم من أدوات الدفع للاقتصاد وهي تتداول يوميا كتلة نقدية كبيرة من الأموال السائلة وتزود الأفراد و القطاعات الاقتصادية بمقادير من العملة و القروض التي تحتاجها كما تحتفظ بجزء من الدين العام الداخلي لذلك فإن سلامة عملياتها وصحة سياساتها تعد من المتطلبات الضرورية لسلاسة اشتغال الاقتصاد نفسه وديمومة استقراره و إمكانية تحقيق أغراضه .

وقد احتل الإقراض الذي تقدمه البنوك التجارية دورا هاما و متزايدا في عملية التنمية في سائر النظم الاقتصادية لإتساع نطاق قدرتها على خلق النقود و لهذا فإن حجم القروض المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية إلى قطاعات الاقتصاد الوطني تؤثر تأثيرا محسوسا على عملية التنمية الاقتصادية .

ويجب التذكير أن قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ليست بلا حدود وإنما تتوقف على عوامل ترتبط بقرارات السلطة النقدية و الوحدات الاقتصادية التي تؤثر سلوكها على عملية الائتمان ذاتها وخلق الموارد النقدية بالإضافة إلى تأثر السياسة الائتمانية للبنوك التجارية بعوامل الأمان و السيولة و الربحية .

إن قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان (نقود الودائع) يعني قدرتها على التمويل لا تحدد فقط بحجم ما يوضع لديها من ودائع حقيقية (ودائع نقدية) و التي يطلق عليها تحليليا الودائع الأصلية أو الأولية بل تحدد كذلك بالودائع الثانوية التي تخلقها و المسماة بالودائع المشتقة و التي تتولد نتيجة قيام البنوك التجارية بوظيفتي قبول الودائع و الاقراض منها ، ويأتي هذا الخلق لكون إيداع النقود القانونية لدى البنوك التجارية وكون المسحوبات على الودائع لدى هذه البنوك يشكل نقودا اعتيادية لا تشكل إلا جزءا من الودائع لديها يجعل في مقدرة البنوك التجارية أن تستخدم احتياطيا نقديا جزئيا و نسبيا لخلق ودائع أكبر حجما مما يؤدي إلى ما يسمى خلق الائتمان وهذا معناه خلق قوة شرائية جديدة تخدم القطاعات الاقتصادية المختلفة .

[1] بطاهر علي ، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية (اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،الجزائر،2005- 2006،ص،ص 236 .237 .

تتباين البنوك التجارية في شكل السياسات الاقراضية في ضوء ضوء فلسفة الدولة الاقتصادية ، وعلى العموم فإن البنوك التجارية ومنها الجزائرية لازالت تعمل في إطار المبدأ التقليدي لها و الذي يعتمد بالدرجة الأولى على التمويل القصير الأجل لكونه التمويل الذي يحقق للبنوك ربحية مرتفعة فضلا عن أن هذا الشكل من التمويل يمكن تصفيته عند الحاجة باعتبار أنه عادة ما ينظر إلى الائتمان القصير الأجل الذي تقدمه البنوك التجارية بكونه ائتمان ذو تصفية ذاتية لكونه يستخدم في رأس المال العامل الذي يكون بطبيعته ذات تصفية ذاتية ، وهذا الأسلوب يعرف بالأسلوب الانجليزي الذي اعتمدته العديد من النظم المصرفية ، ويدعى الأسلوب الانجليزي بنظرية القروض التجارية ، وجوهرة هذه النظرية أن معظم الموارد المالية للبنك التجاري مصدرها الودائع الجارية ، وأن متطلبات الحيطة و السلامة لحماية هذه الودائع يستوجب أن تقتصر نشاطات البنك على العمليات المصرفية الخالصة وهي قبول الودائع و استثمارها استثمارا قصير الأجل ، ولهذا سميت بنظرية القروض التجارية لأنها تدعو إلى ضرورة توظيف موارد البنك في أصول تتمتع بسيولة ذاتية .

ويقابل هذا المنهج أسلوبا آخر يعرف بالمنهج الأوروبي و الذي كان له أثرا قويا في التطور الاقتصادي الذي شهدته أوربا منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو اتجاه البنوك التجارية نحو الائتمانات الاستثمارية طويلة الأجل للصناعة و الإنشاءات الزراعة و النقل مع الإشارة إلى اختلاف البنوك التجارية في ذلك لا يرجع إلى مجرد اختلاف الفلسفة المصرفية فقط و إنما أيضا إلى عوامل اقتصادية متعددة تمثل مستوى النمو الاقتصادي و حجم الطلب على الائتمان المصرفي و نوعه و القدرة على تعبئة المدخرات و درجة نماء السوق المالية ، وهناك تطور آخر هام ألا وهو قيام البنوك التجارية بتقديم القروض المسوقة بما تتماشى مع ضخامة حجم المشروعات حاليا كنتيجة للتطور الهائل في وسائل الإنتاج الحديثة ، ومن هنا كان لابد نت تقديم قروض ضخمة ولآجال أطول و بأسعار فائدة معلومة و بعملات تختلف عن عملة بلد المقرض أو المقترض أو كلاهما ، لذلك نشأت الحاجة إلى إشراك مجموعة من البنوك في تقديم هذه القروض .

نخلص من ذلك إلى أن البنوك التجارية دورا في عملية التنمية الاقتصادية وهي تسعى للنهوض به من أجل تعظيم أرباحها ، ويفرض هذا الوضع على البنوك التجارية أن تمتلك نوعين من الموجودات ذات العائد هي الإستثمارات و القروض ، مع ملاحظة أن البنوك التجارية تتحرك من حيث موجوداتها في الاتجاهات التالية ، وذلك في المراحل المختلفة من الدورة الاقتصادية .

-ففي حالة الانتعاش و التوسع الاقتصادي تتجه البنوك نحو موجودات على درجة عالية من المخاطر ولكن ذات مردود عال مثل القروض وبعيدا عن الاستثمارات ذات المردودية المحدود ولكن المضمونة نسبيا .

-أما في فترات الإنكماش الاقتصادي ، تحاول البنوك الابتعاد عن الموجودات ذات المخاطر العالية متجهة نحو موجودات استثمارية أكثر ضمانا وأمنا وذات مخاطر أقل ومن الواضح أن هذه السياسة تهدف إلى تعظيم الأرباح و تجنب المخاطر قدر الإمكان ، ويلاحظ أيضا أنها تسير في إتجاه دوري قد يتعارض مع اتجاهات البنك المركزي في الحد من التقلبات الدورية في الإقتصاد ، ومهما يكن من أمر فإن سعي البنوك التجارية لتنظيم محفظة موجوداتها لغرض تعظيم الأرباح لا يتحقق إلا من خلال قدرة و براعة الادارة فيها .

-الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الادخار و الاستثمار :

أصبح الحديث عن تراكم رأس المال وعن سياسة الاستثمار و المتداولة داخل الأوساط التي تهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية باعتباره أساس التقدم الاقتصادي لأن رأس المال يساعد على رفع انتاجية العمل البشري وتسيير وسائل الوفرة الاقتصادية .

إن مقدار الادخارات الفردية ضعيف جدا في الدولة المتخلفة ، وهي تعاني صعوبة في زيادة حجمه و التغلب على ظاهرة تدني الميل الادخار عند الأفراد ينصح بعض الاقتصاديين هذه الدول باتخاذ التدابير و الإجراءات التالية :[1]

1.تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عن طريق بث الثقة و الأمان في نفوسهم ، والمحافظة على الاستقرار المالي و النقدي و تحاشي التمويل بالتضخم ، والعمل على توعية الأفراد بقاعدة الادخار لتأمين مستقبلهم ، بالإضافة إلى أهمية هذا الادخار لتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بلدانهم مما سيعود عليهم بالنفع .

2.إعادة توزيع الدخل الوطني بصورة تسمح بالضغط على الدخول التي توجه للإنفاق المظهري أو التبذيري.

[1] شاكر قزويني ، (محاضرات في اقتصاد البنوك) ، مرجع سبق ذكره ، ص 136 .

3.تحسين و تطوير المؤسسات المالية العامة و الخاصة مثل المصارف و صناديق الادخار ، وتشديد الرقابة عليها لضمان سلامة و سيولة الأموال المودعة لها ، وكذا العمل على تعميم هذه المؤسسات على مختلف أنحاء الوطن ، كي تتمكن من تجميع مدخرات الأفراد مهما كانت ضالتها و توجيهها لتمويل التنمية .

4. توفير أنواع مختلفة من السندات من حيث قيمتها و فترة استحقاقها و سهولة صرفها أو الاقتراض بضمانها .

5.اعتماد معدلات فائدة مقبولة تجعل الاستهلاك المؤجل المبلغ المدخر أكثر نفعا للفرد من استهلاكه الآتي ، وجعل هذه المعدلات مرتفعة تبعا لطول فترة الإيداع .

6.تشجيع إنشاء شركات مساهمة يكون بإمكان المدخر الصغير الاكتتاب على أسهمها .

7.اعتماد سياسة ضريبية تشجع الادخار ، كإعفاء المكتتبين على السندات الحكومية .

8.تمكن تنمية الإدخار الفردي عن طريق ربطه بتحقيق أهداف معينة ، كما هو الحال بالنسبة للتعاونيات السكنية التي تربط الادخار بتوفير المنازل .

وفي حالة انعدام الادخار الطوعي فإن هذه الدول ستجد نفسها مرغمة إلى اللجوء إلى أساليب أخرى من أجل تأمين الحد الأدنى للموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية ومن أهم هذه الأساليب الإدخار الإجباري وهو ادخار تحققه الدولة التي تحاط بها مسألة تأمين التمويل في الدول المختلفة ، حيث الادخار الطوعي ضعيف ، وحيث أنها المسؤولة عن التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى ، ويكاد يجمع الاقتصاديون اليوم على أن الدولة هي وحدها القادرة على تأمين الأموال اللازمة لتنفيذ الخطط التنموية وذلك لقدرتها على معالجة الاستهلاك البدني ، وسوء توزيع الثروة.

ويعتبر الإدخار العام هو حصيلة الفرق بين عائدات الحكومة المختلفة من أرباح و ضرائب و إنفاقها العام ، و يأخذ هذا الإدخار عدة أشكال منها :[1]

-الضرائب بأنواعها (ضريبة الرأس ، ضريبة الدخل ، الضرائب الغير مباشرة ...) يستهدف الادخار الإجباري بواسطة فرض الضرائب للتأثير على الحجم الكلي للادخار وذلك بإعاقة الاكتناز وتهريب رؤوس الأموال و الاستهلاك التبذيري أو المظهري .

[1] تيسير الداوي ، التنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية حلب 1992 ، ص 264 .

-القروض (اختيارية أو إجبارية) .

-الاصدار النقدي،(يعتبره البعض مفيدا ومصدرا لتأمين السيولة النقدية اللازمة لإستثمار في المشاريع الانتاجية ، مما يخلق انتاجا إضافيا يؤدي إلى امتصاص الزيادة النقدية ، و بالتالي لن يكون لهذا الإصدار أثر سلبي على التنمية أو على الأسعار ، يؤكد البعض الآخر أنه السبب المباشر للتضخم الاقتصادي بسبب ما يحدثه من اختلال في التوازن بين الكتلة النقدية و حجم الإنتاج).

إذا لم يكفي الادخار الطوعي الاجباري لتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بلد ما فيجب العمل على استيراد مدخرات رعايا البلدان الأخرى عن طريق الاقتراض الخارجي أو الاستثمار المباشر .

-استيراد رؤوس الأموال الأجنبية بأشكاله (الهبات ، القروض بمصدر عام أو خاص ، الإستثمار بنوعيه الحقيقي و الظاهري) [1].

[1] عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1994 ، ص 168 .

خلاصة الفصل:

قد عرفت التنمية المحلية بأنها تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات فعالة تمس الجانب المادي في جوهر التنمية وهو قدرة المجتمع على إيجاد حلول لمشكلاته كما أنه نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية شاملة للمجتمع ككل و تلعب البنوك دور ريادي في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة و العمل على تحقيق أهدافها و برامجها و غايتها و بالخصوص البنوك التجارية فهي تسعى جاهدة لبلوغ المستوى الأمثل للتنمية المحلية و تسهيل سيرها وفق ذلك .

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تمهيد :

يعد البنك الفلاحة و التنمية الريفية احد البنوك الفاعلة في السوق الجزائرية ودلك من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ وكدا مواكبته كافة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية محليا وعالميا,ودلك بتنويع مجالات نشاطه ,وتوزيع قاعدة الخدمات التي يقدمها للعملاء والاهتمام المستمر بالتكنولوجيا الحديثة ومحاولة اقتنائها .

بعد تطرقنا في الجزء النظري إلى البنوك التجارية وعلاقتها بالتنمية المحلية ,وحتى لا يقتصر عملنا على الجانب النظري حاولنا تدعيمه بالجانب التطبيقي حيث قسمنا فصلنا الأخير إلى ما يلي :

- تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية على المستوى الوطني.
- عرض لبنك البدر على مستوى ولاية تيارت وكالة "541".
- دراسة تحليلية لنموذج قرض .

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني

إن التغيرات التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية فرضت على بنك الفلاحة للتنمية الريفية السعي للتأقلم معها ,ومن اجل تحقيق دلك فان مسؤولي البنك لو مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق الحفاظ على مكانة هدا البنك في السوق المصرفية الجزائرية كبنك رائد في العمل المصرفي من خلال التحسين في أدائهم ووضع النظم والأدوات الكفيلة بدلك.

المطلب الاول: بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1- نشاة بنك الفلاحة والتنمية الريفية [1]

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى رسوم رقم 82-106.نتيجة لعملي الخاصة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، يمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت.لتمويل الهياكل والنشاطات الإنتاج الزراعي وكل كل الأنشطة الممهدة والمتممة للزراعة كذلك الصناعات الزراعية والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن و المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف،أيا كان نوع نشاطها .

و في هذا السياق قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي كمزارع الدولة و المجموعات التعاونية ، و كذلك من الثورة الزراعية ، مزارع القطاع الخاص ، الدواوين و التعاونيات الفلاحية ، المؤسسات الفلاحية الصناعية إضافة إلى مؤسسات الصيد البحري ، و في ظل الإصلاحات الإقتصادية و ظهور القانون رقم 01-88 الصادر في ديسمبر 1988 و المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية و المرسوم رقم 101-88 المؤرخ في ماي 1988 و من جراء إعادة هيكلة المؤسسات الجزائرية تم تحويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري ، و بظهور القانون رقم 10-90 في 14 أفريل 1990 ، و المتعلق بالنقد و القرض ألغي تخصص بنك الفلاحة و التنمية الريفية فأصبح يمول كل القطاعات .

[1] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية على شبكة الأنترنت . www.badr-bank.dz

مقره الاجتماعي كائن ب 17 حي العقيد عميروش صندوق بريد رقم 448 ، الجزائر العاصمة . يضم حاليا 363 وكالة و 42 مديرية جهوية عبر كامل أقطاب التراب الوطني ، و تعد شبكته الأكثر كثافة ما بين كل شبكات المصارف في الجزائر .

2- مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمراحل عديدة تم من خلالها إدراج تنظيمات و تعديلات على كيانه ، و يمكن إيجاز هذه المراحل في النقاط التالية .

2-1-المرحلة الممتدة من 1982 إلى سنة 1990 :

خلال هذه السنوات انصب إهتمام بنك الفلاحة و التنمية الريفية على تحسيين موقعه في السوق المصرفي ، و ترسيخ مكانته من خلال العمل على ترقية العالم الريفي و كان هذا بفتح العديد من الوكالات المصرفية في المناطق التي تمتاز بكثرة النشاط الفلاحي و الزراعي .

2-2-المرحلة الممتدة من 1991 إلى سنة 1999 :

بموجب قانون النقد و القرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة لكن بدون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي يعد كشريك لأعمالها . أما في المجال التقني فقد كانت هذه المرحلة هي مرحلة إدخال الإعلام الألي و تعميم إستخدامه عبر مختلف وكالات البنك .

و لقد تميزت هذه المرحلة بمجموع الخصائص التالية .

و في سنة 1991 تم الإنخراط في نظام SWIFT و هذا لمعالجة مختلف عمليات التجارة الخارجية .

- في سنة 1992 تم وضع Logiciel PsyBu و هذا لزيادة سرعة أداء كل العمليات المصرفية كتسيير القروض و تسيير الصندوق ..... الخ و فتح الإعتمادات المستندية في مدة 24 ساعة كحد أقصى .

- في سنة 1993 تم الإنتهاء من عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية .

- في سنة 1994 بدء العمل ببطاقات الدفع و السحب .

- في سنة 1996 تم إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية و في وقت حقيقي.

في سنة 1998 تم تفعيل عملية إستخدام بطاقات السحب ما بين البنوك CIB.

2-3- المرحلة الممتدة من 2000 الى سنة 2002 .

تمتاز هذه المرحلة أساسا بمشاركة البنوك العمومية في إعادة إحياء المشاريع الاستثمارية المنتجة ومطابقتها مع المعايير الموحدة في السوق الاقتصادية .وكانت مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل الاقتصاد من خلال الرفع من معدل إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات مع التركيز على القطاع الفلاحي،و لمواكبة سرعة تطور الاقتصاد الوطني والتغير الاجتماعي الحامل آنذاك و للاستجابة لمتطلبات الأفراد قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتبني برنامج خماسي يسعى من وراءه الى عصره هيكلته المالية والمحاسبة و تحسين مستوى خدماته المقدمة .

إن تبني البرنامج الخماسي ينتج عنه:

-في سنة 2000 تم القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف للبنك وسياساته المطبقة ومنه وضع سياسة ترقية للمؤسسة وفقا للمعايير الدولية مع تعميم الشبكة المصرفية المحلية.

-في سنة 2001 قام البنك بإعادة تقييم موارده من خلال عملية التطهير المحاسبي والمالي للحسابات المشكوك فيها.وكذا تم النظر في طرق تخفيف الاجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض .تحقق في هذه السنة كذلك مشروع البنك الجالس مع الخدمات المشخصة.

-في سنة 2002 تم تعميم كل من نظام الشبكة المحلية والبنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الرئيسية في البلاد.

2-4-المرحلة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2006:

-في سنة 2003 تم اولا ا دخال نظام SYRAT لتفادي اللجوء الى النقل المادي للقيم وبعده نظام الصيانة عن البعد المعد من طرف مؤسسته *AXYS للتكنولوجيا الحديثة.

وفي سنة 2004 تم التحضير لادخال برنامج E-Gouvernement في مختلف الوكالات.

في سنة 2005 تم تعميم استخدام الشبابيك الالية للاوراق النقدية المرتبطة ببطاقة الدفع.

في سنة 2006 تم ادراج قسم للمقاصة الالكترونية.

2-5-المرحلة الممتدة من 2007 الى سنة 2010:

في هذه الفترة تم إطلاق العديد من المشاريع في مختلف القطاعات كقطاع الصيد البحري ومجال التامين ومن بين هذه المشاريع نجد:

- تمويل المشاريع الخاصة بالصيد البحري.
- تمويل المشاريع الخاصة بالصناعات الغذائية.
- تمويل المشاريع الخاصة بالصناعات التقليدية و الحرفية.
- الدخول في مجال التأمين المصرفي.[1]

3- تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك عمومي تجاري و مالي و وطني و هو وسيلة من وسائل السياسية الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و العالمي الريفي الذي أنجز في 13 مارس 1982 طبقا للمرسوم الرئيسي رقم 82/106 و ظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و هو شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 000 000 2200 دج مسجل بالسجل التجاري رقم 0011640000 بالجزائر العاصمة و في عام 1999م تم زيادة رأس مال بنك البدر إلى عتبة +000 000 000 33 دج حددت مدة حياة المؤسسة ب 99 سنة إبتداءا من يوم تسجيلها في السجل التجاري.

مقرها الاجتماعي في الجزائر العاصمة 17 نهج العقيد عميروش بريد 544 الجزائر .

و نظرا للتغيرات التي شهدتها السياسة الاقتصادية للدولة و إصلاحات المختلفة التي مست القطاع المصرفي مثل منح الاستقلالية للمؤسسات فقد تحول البنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم بشكل مؤسسة عمومية مسؤولة بمقتضى القانون 88/01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن إجراء التوجه للمؤسسات الاقتصادية العمومية و الأحكام التشريعية التي تسير بنك الفلاحة و التنمية الريفية هي :

[1] معلومات مأخوذة من المقالات المدونة عن أخبار ومستجدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أحكام القانون التجاري اعتباره تاجرا في علاقته مع الزبائن و بموجب القانون 10/90 المؤرخ في 14 ابريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض أصبح بنك البدر شركة تزاول تلقي الأموال من الجمهور و عمليات اعتماد و كذلك المتاحة للعملاء و وسائل الدفع و الإدارة.[1]

المطلب الثاني:أهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

من أجل تأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية لجأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال و نشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضا باحترام وثيقة المتعاملين الاقتصاديين و الأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

1- أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- تنويع و توسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- تحسين نوعية الخدمات .
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر .

و بغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات و هياكل داخلية و وسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة و ترميم ممتلكاته و تطوير أجهزة الإعلام الآلي .كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية و ترقية الاتصال داخل و خارج البنك ,كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء و ذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم و التعرف على حاجاتهم و رغباتهم و كان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

[1] www.Bank-BADR.net

- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكن و أعلى عائد عن طريق القروض المنتجة و المتنوعة و احترام القوانين.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

2-مهام البنك بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

تماشيا مع القوانين و القواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي ,فان بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري العمل فيها.
- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
- تطوير شبكة ومعاملاته النقدية بإستحداث بطاقة القرض.
- تنمية موارد و استخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار و الاستثمار.
- تقسيم السوق المصرفية و التقرب اكثر من ذوي المهن الحرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي .

و من اجل إعطاء منتجات و خدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردوية قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر و إعادة تنظم القرض كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض و هو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية :

التوجه الاستراتيجي لبنك الفلاحية و التنمية الريفية :

نظرا للتحديات الكثيرة التي تواجه القطاع المصرفي الناجمة عن المنافسة الحادة فان بنك الفلاحة و التنمية الريفية عمل على تحديد واضح لرؤيته و رسالته كذلك العمل على تحديد الأهداف الإستراتيجية لبنك حتى يستطيع مواكبة التطور في القطاع المصرفي و من هنا حددت رؤيته و رسالة و أهداف بنك البدر و عمل على رسم خطة شاملة منة اجل تحقيق تلك الأهداف:

رؤية بنك الفلاحة و التنمية الريفية :تتمثل في أن يكون مؤسسته مالية و مصرفية متميزة منتشرة إقليميا.

رسالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية :تتمثل في:

- أن يكون مؤسسة مالية رائدة تسعى للنهوض بمستوى الخدمات المالية و المصرفية.
- مواكبة التطور التكنولوجي و الاتجاهات الحديثة في المجال المالي و المصرفي.
- المساهمة في عملية البناء و التنمية .

استراتيجيه بنك البدر تتمثل في:

- التطور التكنولوجي العالمي بما يخدم مصالح العملاء و التطوير و الارتقاء بمستوى البنك إداريا و مهنيا .

خطة بنك الفلاحة و التنمية الريفية 2017 تتمثل في:

- الاستمرار في سياسة افتتاح فروع و مكاتب جديدة
- تقديم خدمات مصرفية جديدة و العمل على زيادة الحصة السوقية للبنك.
- تنمية و تطوير مهارات الموظفين من خلل التدريب المتخصص
- تقديم برامج مصرفية متميزة خاصة بالودائع و التسهيلات المصرفية
- الاستمرار في مواكبة التطور التكنولوجي في مجال التقنيات المصرفية
- العمل على توطيد و زيادة نقاط علاقات البنوك الخارجية مع المؤسسات المالية العالمية.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية :

يأخذ الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية: الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-1) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

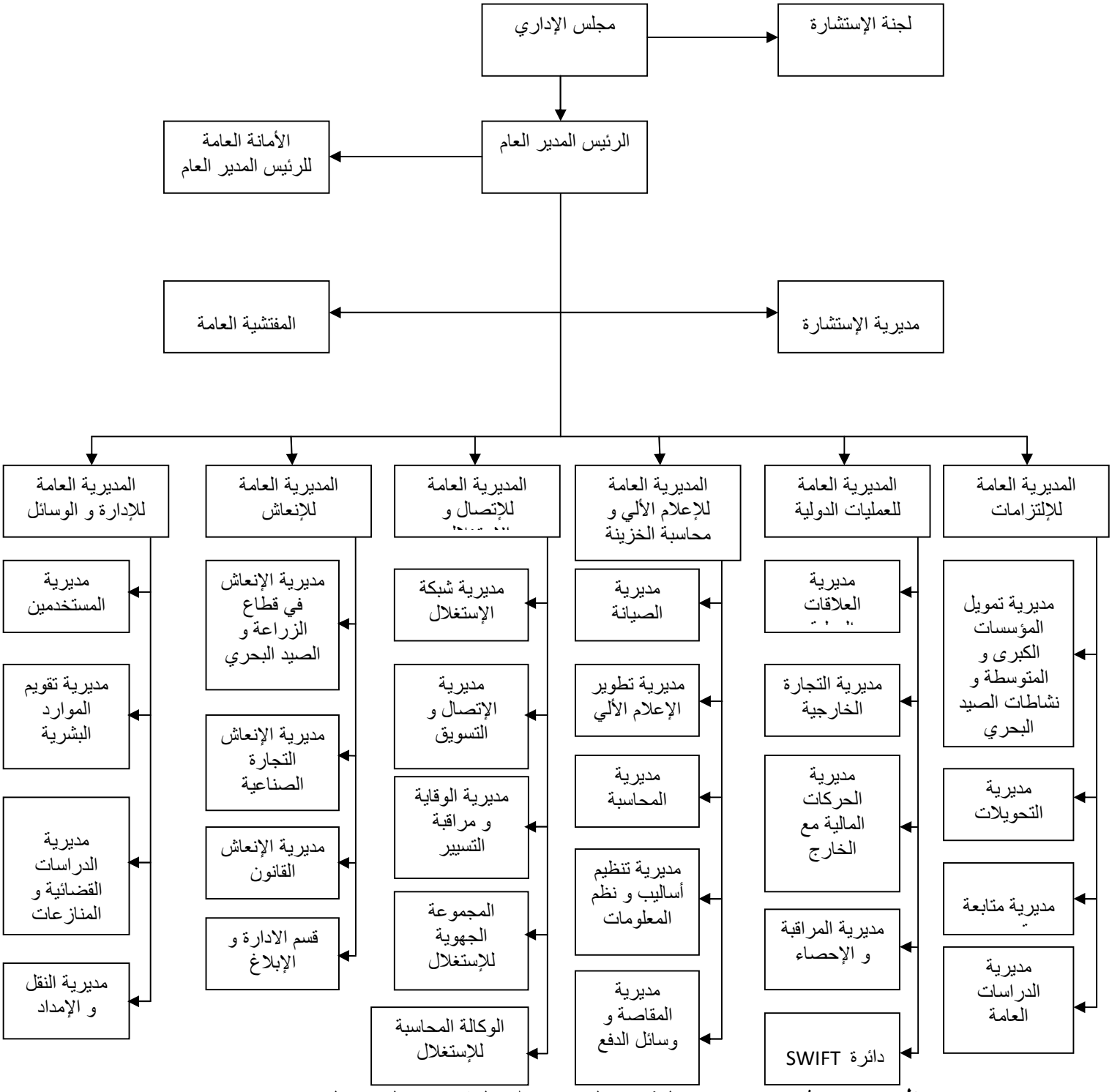

المصدر : وثيقة مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

المبحث الثاني :عرض لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيارت وكالة رقم 541.

نظرا لاتساع النشاط الفلاحي لولاية تيارت و كونها من اهم الولايات الفلاحية في الجزائر تم إنشاء فرع لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لهذه المنطقة لإثراء التنمية بها.

المطلب الأول:التعريف بوكالة BADR بتيارت و مهامها.

1- التعريف بالوكالة :

الوكالة الرئيسية لتيارت 541 تقع في مركز المدينة بشارع الانتصار ,تتربع على مساحة 410م مربع في مبنى مشكل من ثلاثة طوابق ,تغطي الوكالة الرئيسية لتيارت نشاط تسع بلديات و تعد قطبا هاما ليتها نبه في تطوير النشاطات الفلاحية و الصناعية بالمنطقة , شيد المبنى الذي يضم حاليا الوكالة في سنوات الأربعينيات من القرن الماضي و كان يضم مديرية الفلاحة في العهد الاستعماري ,ثم تحول بعد الاستعمار إلى وكالة الصندوق التعاون الفلاحى ,و بعد إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتاريخ 13 مارس 1982,تم صنع هذه الوكالة إلى هذا البنك و أصبحت ملكا لهم غالى حد الآن .حيث يضم إلى وكالته ولاية تيسمسيلت و من هنا فان بنك الفلاحة و التنمية الريفية ممثل من طرف مديرية جهوية لاستغلال مقرها بتيارت , وثلاث عشر (13) وكالة لاستغلال محلية,منها عشرة(10)في تيارت و (3)في تيسمسيلت و هي مبنية في الجدول التالي :

جدول (03-01) : وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولايتي تيارت و تيسمسيلت .

رقم الوكالة	ولاية تيارت	الترتيب الوطني	رقم الوكالة	ولاية تيسمسيلت	الترتيب الوطني
01	تيارت –أ-	541	04	تيسمسيلت	544
02	الرحوية	542	08	ثنية الحد	548
03	فرندة	543	11	لرجام	551
05	مهدية	545			
06	السوقر	546			
07	قصر الشلالة	547			
09	تخمارت	549			
10	مدريسة	550			
12	عين كرمس	552			
14	تيارت –ب-	554			

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة تيارت "541" .

ويجدر أن عدد الوكالات المتواجدة في الدوائر الكبيرة للولايتين مرشح للارتفاع في المستقبل كوكالة عين الذهب التي هي منجزة تنتظر الفتح .

2- مهام الوكالة:

لكي تصل الوكالة التي هدفها المنشود, تحاول تحقيق رغبة الزبائن بإرضائهم , و الوكالة هي ممثل البنك فهي تربط هيئة مباشرة بين البنك و المتعاملين معه, وهي المسؤول عن القيام بالوظائف المصرفية مباشرة مع المتعاملين.

تتمتع الوكالة بقوانين التسيير المحددة و المسموح بها وهي تشكل صورة البنك التي تضمن تطور مردودية رأس مالها التجاري.

تتميز الوكالة بميزة التفاؤل ,حيث تحاول استقطاب عدد من الزبائن التي صناديقها, وذلك عن طريق وضع كل الإمكانيات و المنتجات مع علاقتها, مع الأخذ بعين الاعتبار خطورة أو شكوك خزينة المردودية تحقيق كل العمليات الخاصة للزبائن.

وهي التي تقوم بعدة مهام أساسية أهمها:

-تأمين استقبال جيد للزبائن بشكل مباشر.

-تحقيق مخطط العمل التجاري.

-استقبال و دراسة اتخاذ القرار فيها يتعلق بالقروض في حدود قوانين الوكالة.

-تأمين تيسير و مراجعة القروض المطلوبة و الضمانات الممنوحة.

-تأمين تسديد الديون الغير مسددة و متابعة تحصيلها.

-معالجة عمليات التجارة الخارجية في إطار ما يسمح به القانون.

-السهر على المسك الجيد لحسابات الزبائن و الحسابات الداخلية.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيارت وكالة رقم 541

-يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة تيارت من قسمين رئيسيين احدهما يمثل الجانب الأمامي و المرئي للعمليات المصرفية و الأخر يمثل الجانب الخلفي أو الغير المرئي كما هو موضح في الشكل (03-03).

-مدير الوكالة: و هو الشخص المسؤول عن تطبيق استراتيجية تطوير البنك و تسيير مختلف العمليات التي تقوم بها الوكالة , كما يترأس لجنة القروض و تخول له مهمة المصادقة على قروض و الملفات و التأكد من الاستخدام الأمثل لموارد البنك.

السكريتاريا : تقوم بمهمة مساعدة المدير على أداء مهامه من خلال تنظيم البريد الصادر و الوارد و ترتيب الوثائق المعدة للتوقيع و الرد على المكالمات الهاتفية.

-الجانب الامامي (**front office**) :او مكتب الواجهة وهو فضاء مفتوح يمكن من خلاله استقبال العملاء ويتكون من:

المشرف : وهو شخص مسؤول على تسيير عمل واجهة المكتب من خلال التنسيق بينه و بين المكتب الخلفي مع الاهتمام بمتابعة العمل وحسن استقبال وتوجيه العملاء.

-الخدمات الشخصية و تضم:

-1مستشار العملاء : ويقوم بمساعدة العملاء في تشخيص و تقييم المخاطر و تحديد الفرص و مخاطر السوق

2- المكلف بالعملاء : ويقوم بخدمة العميل من خلال تنفذ مختلف العمليات من فتح حسابات العملاء الجدد ,و القيام بمختلف العمليات البنكية كالسحب و الإيداع و الإجابة على إستفسارات العملاء و استقبال عمليات تحصيل الشيكات.

فضاء الخدمات الحرة: يضم مجموعة من الوسائل المادية يضعها البنك تحت تصرف عملائه و التي يستخدمها بشكل شخصي, و تمكنه من تنفيذ بعض العمليات و تضم:

1- السحب المباشر من الموزعات الالية.

2-الاطلاع على رصيد وسحب كشف بحركة العمليات المالية و طلب دفتر الصكوك من خلال الحاسوب الالكتروني.

-الصندوق الرئيسي : و هو غرفة في الوكالة مهيأة و مؤمنة لضمان تمركز الأموال وتمكن العملاء من تنفيذ عمليات الإيداع و السحب للأموال عندما تكون بكمية كبيرة, كما يقوم بتموين الصناديق الآلية للجانب الأمامي بالأموال و تقييم الحسابات عند انتهاء ساعات العمل.

-موظفو الاستقبال : وهم أفراد تلقوا تكوينا يمكنهم من حسن استقبال العملاء و توجيههم و مساعدتهم.

-أعوان الاتصال : وهم يشكلون حلقة الوصل و القناة الأساسية للاتصال بين الجانب الأمامي و الخلفي, وذلك بتبادل الوثائق و المعلومات لتجنب تنقل المكلفين بالزبائن الى الجانب الخلفي.

الجانب الخلفي (back office) : وهو امتداد للجانب الأمامي و يقوم بمساعدة المكلفين بالزبائن في تنفيذ العمليات البنكية ,وبالتالي فهو يقوم بتقديم التوجيهات و إتمام العمليات التقنية و التأكد من صحة العمليات, وهو يتكون من:

-المشرف : وهو المكلف بالإشراف و مراقبة نشاطات المكتب الخلفي وضمان التنسيق بين مختلف مناصب العمل فيه و إيجاد مناخ وبيئة عمل جيدة ومساعدة الموظفين في انجاز مهامهم.

-المكلف بالقروض : وهو يعمل على دراسة ومراقبة ملفات القروض المقدمة من العملاء في ضوء الشروط التي يضعها البنك كما يقوم بتسيير الاستخدامات و متابعة الاستحقاق.

-المكلف بالتحويلات : و هو مكلف بإجراء التحويلات المختلفة من حساب إلى آخر وذلك لصالح عملاء البنك و متابعة و تسيير حساب الخزينة ومراقبة تنفيذ التحويلات الالية.

-مكلف بالمقاصة : وظيفته الأساسية معالجة عمليات المقاصة مع البنك المركزي او البنوك التجارية مع فحص الانتظام و التسوية اليومية للأرصدة.

-مكلف بالمحفظة : ودوره هو إدارة و تحصيل جميع الأوراق المالية و التجارية.

-مكلف بعمليات التجارة الخارجية : و هو مختص بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الدفع عن المصدر أو المستورد من خلال فتح الاعتمادات المستندة أو خطابات الاعتماد. و القيام بالعمليات التوظيف المصرفي و التحويلات المختلفة للأموال من و إلى الخارج.

المكلف بالشؤون القانونية و المنازعات : وظيفته المصادقة على وثائق الحسابات و متابعة القضايا المتعلقة بالبنك كتشكيل ملفات في النزاعات لاسترداد حقوق البنك إضافة الى التأكد من الضمانات المقدمة للقروض و تطبيق الشوط المنصوص عليها.

-المكلف بالمحاسبة و المراقبة : وهو يهتم بمختلف المهام المحاسبة الخاصة بالوكالة كإعداد الميزانيات و تحليلها و الرقابة عليها.

الشكل (03-02) الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية " تيارت " .

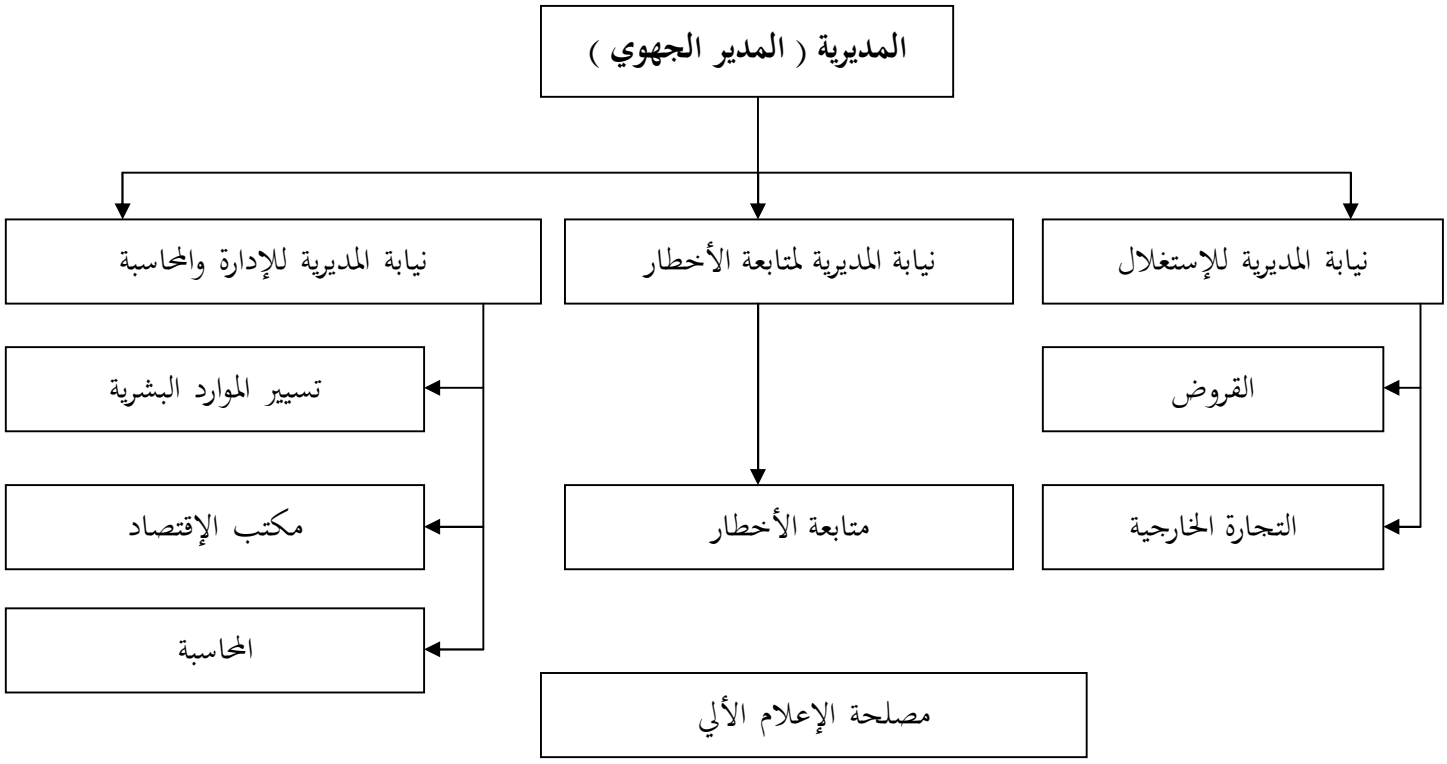

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة تيارت " 541 ".

الشكل (03-03) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيارت " 541 ".

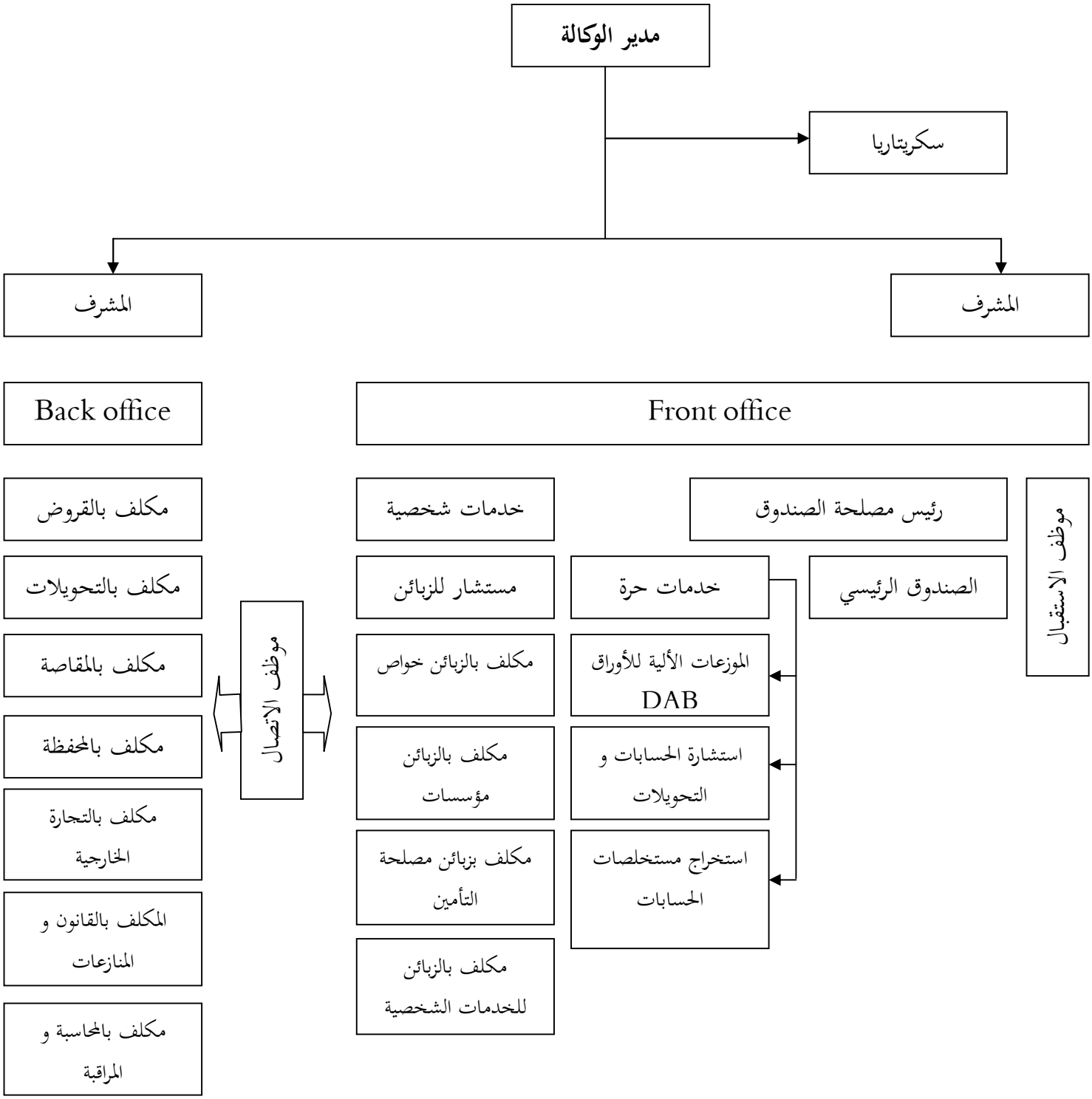

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيارت "541".

المطلب الثالث : الخدمات المقدمة من طرف الوكالة:

يضع البنك تحت تصرف زبائنه تشكيلة متنوعة من المنتجات و الخدمات المصرفية المتميزة .و من بين هذه الخدمات المصرفية المقدمة على مستوى الوكالة 541 لدينا العناصر التالية:[1]

1-دفتر التوفير لبنك بدر:

هو عبارة عن حساب على الدفتر يمكن من خلاله ادخال الأموال الفائضة .يكون مقابل فوائد محددة أو بدون فوائد حسب رغبة المدخر في ذلك.

2-دفتر توفير الاشبال:

هو الدفتر الذي قام البنك بوضعه لمساعدة أبناء المدخرين وهم الأبناء اللذين يقل سنهم عن 19سنة .و يتم فتحه بواسطة ممثلهم الشرعي ابتداءا من قيمة 5000دينار جزائري كدفعة أولية .يستطيع حاملي هذا الدفتر من الاستفادة من قرض بنكي يمكن ان يصل الى مليونين دينار جزائري في حالة ما اذا وصلت اقدميته الى 5 سنوات على الأقل.

3-بطاقة السحب ما بين البنوك:

بدأ البنك بالعمل بها منذ سنة 2001 اذا هي عبارة عن بطاقة تسمح للعملاء بسحب مقدار محدد من المال عبر الموزعات الألية التابعة للبنك او البنوك الأخرى المتعاقدة معه.

4-بطاقة الدفع:

هي عبارة عن بطاقة تسمح لعملاء البنك بدفع ثمن مشترياتهم مباشرة لدى التجار الذين يملكون جهاز حامل الدفع الالكتروني.

5-بطاقة البدر توفير:

[1] معلومات مقدمة من طرف موظف بالوكالة 541.

وهي عبارة عن بطاقة تمنح لأصحاب دفاتر التوفير صالحة فقط في الجزائر و مدتها لا تتعدى السنتين تسمح لهم بإجراء عمليتي الدفع و السحب من كل شبابيك البنوك و مراكز البريد.

6-أدوات الصندوق:

هي عبارة عن سندات لأجل موجهة للأشخاص تتأثر بمعدل الفائدة و الرسم على القيمة المضافة.

7-الودائع لأجل:

هي عملية تمكن الأشخاص من إيداع أموالهم الفائضة لأجل محدد مقابل فوائد صغيرة حسب المبلغ ومدة الإيداع وقد حدد المبلغ الأدنى الإيداع بـ :10000 دينار جزائري لمدة لا تقل عن 03 أشهر.

8-حساب جاري بالعملة الوطنية:

هو منتج بنكي يسمح للأفراد من تلقي أموالهم و اجراء السحب منه دون أي قيود

9-حساب بالعملة الصعبة:

هو منتج بنكي يجعل نقود المدخرين بالعمة الصعبة متاحة لهم في كل وقت وذلك مقابل عائد محدد حسب شروط من البنك.

10-القرض الايجاري:

وهو موجه خصيصا للمؤسسات لا للأفراد حيث أنه يقوم على مبدأ تأجير المعدات و الأدوات مقابل مبالغ معينة

11-القرض الموسمي : وهو قرض تمويلي يمنح كل سنة في شهر سبتمبر.

12-القروض الموجهة للسكن في المناطق الريفية:

يمنح هذا القرض من أجل مساعدة المواطنين ذوي الدخل المحدود من أجل البناء و ترميم أو شراء في المناطق الريفية .وتكون فترة التسديد تمتد على 20 سنة بفوائد يتفق عليها المستفيد مع البنك.

13-القروض الاستثمارية : هي القروض الموجهة الى فئات معينة كالقطاع الفلاحي و الصيد البحري.

14-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال :إن القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاطات هي قصيرة من حيث المدة الزمنية إذ لا تتعدى في الأغلب 18 شهرا ،ويتبع البنك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة ،وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته سواء كان تجاري ،صناعي،أو زراعي،أو خدمي من جهة ومن جهة أخرى حسب الوضعية المالية للمقترض أو الغاية من القرض.

15-الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنيت : هي الخدمات المقدمة من خلال الموقع http://ebanking-badr.dz/fr و المتمثلة في الاطلاع على الرصيد جدول العمليات المسجلة في حساب التوقيع الالكتروني أسعار الصرف و مختلف وكالات المصرف.

16-القروض الاتفاقية الموجهة لتغطية معاملة تجارية واحدة.

17-المعاملات الخارجية : بحيث يوجب للعميل ان يكون له حساب في بلده و العميل الاخر كذلك و بلد ثالث ضامن يحدده البنك المركزي و بنك البنوك.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لنموذج قرض.

-يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض متنوعة منها ما هي قروض استثمار ومنها ما هي قروض إستغلال ،ولتدعيم دراستنا التطبيقية سوف نتطرق إلى التحدث عن كيفيه منح القروض عامة بالبنك و تدعيم ذلك بدراسة حالة قرض يمول التنمية المحلية والتي هي عنوان بحثنا هذا.

المطلب الاول: مراحل منح القروض على مستوى بنك الفلاح ,والتنمية الريفية.

إضافة إلى الشروط الخاصة بالراغب في الاستفادة من القرض المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية(Badr) والمتمثلة في الفئة المؤهلة للاستفادة من القرض لا يؤهل الاستفادة من القرض إلى المشاريع المندرجة في برنامج التنمية الفلاحية المقررة من قبل وزارة الفلاحة.

- تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض الفلاحية من طرف الوكالة فيما يلي:

1- إعداد وتقديم الملف:

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك و تقديم ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية والفلاحية. حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع الإنساني الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفه المشروع الذي سينجزه بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض، وذلك تبعا للنموذج الذي يعدها لبنك لهذا الغرض،ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون ،و يتكون ملف طلب القرض الفلاحي من الوثائق التالية:

1 -1 -الوثائق الإدارية والقانونية و التي تتمثل في:

- طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضع فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه.
- عقد ملكيه الأرض أو عقد الإيجار موثق أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية ،بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية.

1-2- الوثائق المحاسبية والجبائية تتمثل في مايلي:

- الميزانية المالية ل 3 سنوات على الأقل.

1_3_ الوثائق المالية والتقنية تتمثل فيما يلي:

الدراسة التقنية والاقتصادية لجدول المشروع معدة من طرف مكتب الدراسات بالإضافة إلى بطاقة الفلاح.

- يتم تقديم ثلاث نسخ من الملف إلى البنك.
- يسلب البنك شهادة إثبات بتسليم الملف الزبون.

2- دراسة القرض:

2-1- دراسة الملف :بعد تقديم ملف القرض من العميل تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشأ. وكذا من عقود الملكية أو الإيجار، نشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة.

وان كانت هذه المراجعة تمت في ظروف عادية وتضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها. وأسفرت عن نتائج مرضية بعد ذلك يتم دراسة ملف طلب القرض وتحليل المعلومات المقدمة من طرف العميل تحليلا ماليا ويتطلب هذا التحليل استعمال الميزانيات المحاسبية التقديرية وجدول حسابات النتائج الموجودة في ملف القرض، وذلك في تحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية و حساب بعض النسب المالية.

2-2 المقابلة والمعاينة: يقوم البنك بإرسال لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء وهم المدير والموظفين من مصلحة القروض لمعاينة مقر المشروع،والاطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع.وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه.

يقوم البنك بإرسال نسختين من الملف إلى المديرية الجهوية والنسخة الثالثة تبقى لدى البنك.

3- الفصل في الملف المقدم:

يقوم المكلف بالدراسات في المديرية الجهوية يفحص الملف والحكم في مدى مطابقته للتنظيم المعمول به وحول جدوى المشروع ،ويمكنه بالتعاون مع المعنى بالأمر (المستثمر) القيام بتعديلات وتصليحات التي يرى أنها ضرورية والتي تجعل المشروع مؤهلة للاستفادة من قرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تفصل اللجنة التقنية بناءا على الملف المقدم ويكون قرارها محضر كتابي يمضي عليه مدير المصالح الفلاحية.

في حاله قبول الملف من طرف اللجنة التقنية،تسلم وثيقة إذن بمنح القرض لصالح العميل ،ويستدعي المستفيد من الدعم في الأيام الثلاثة التي تلي تاريخ اجتماع اللجنة التقنية للتوقيع على دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع المقرر.

تحتفظ مديرية المصالح الفلاحية بنسخ من دفتر الشروط الموقع وقرار منح القرض ويرسل الملف إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص من أجل التكفل بها.

في حاله رفض الملف من طرف اللجنة نرسل إستدعاء للمعني بذلك في نفس الآجال عن طريق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية وذلك لتقديم أسباب الرفض.

بالنسبة للملف المقبول ينفذ بفضل صاحبه عن إنجاز المشروع بالمقاييس التي يجب الالتزام بها حسب ما هو مقرر في دفتر الشروط ،كما تحدد مهلة الإنجاز سواء كان ذلك على عدة مراحل أو في مرحلة واحدة حسب الاتفاق، وفي كل الأحوال تحرر شهادة إنجاز الأعمال حسب رقم العملية.

4- دراسة الضمانات:

يطلب البنك من الزبون الضمانات اللازمة لتغطية قيمه القرض ويقوم المكلف بدراسات من دراستها وذلك من أجل معرفه إمكانية تحقيقها لهذا الشرط، وهو تناسب الضمانات مع قيمه القرض، وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في:

4-1 الضمانات الشخصية:

تتمثل الضمانات الشخصية فيتعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض ويشترط ان يتمتع الضامن بمركز مالي جيد و ذو سمعة جيدة لدى البنك،والشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال وهي:

4-2-الكفالة: ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين إتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بإلتزامات عند حلول تاريخ الإستحقاق.

4-3-الضمان الاحتياطي: وهو تعهد من قبل الضمان بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين،حيث يقدم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.

4-4-الضمانات العينية: ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيء المقدم كضمان ، وتتمثل في قائمة من السلع والتجهيزات والعقادات التي تمنح على سبيل الرهن وليس تحويل للملكية ، ونميز بين نوعين من الضمانات العينية وهي:

4-5-الرهن الحيازي: وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

4-5-1 الرهن الحيازي للمعدات والأدوات:

ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز وكذا وسائل النقل كما في دراستنا هذه ، وقيل قيام البنك برهنها يقوم أولا بالتأكيد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبوله كرهن ، ويمكن للبنك من بيعها وتملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض.

4-5-2 رهن البضائع:

يقبل البنك أيضا من الزبون البضائع كرهن من أجل حصوله على القرض وبذلك بمراعاة مجموعة من الشروط وهي:

- أن تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة.
- أن تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنها.
- أن يحتفظ البنك بها على مستودعه الخاص أو أن يحتفظ بها المقترض شريطة عدم إستخدامها.

4-5-3 الرهن الحيازي للمحل التجاري:

يقبل البنك أيضا شهوة محل المنشأة التجارية ويشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيقا وصريح التي ستكون محلا للرهن.

4-5-4 الرهن العقاري:

هو عبارة عن رهن للعقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وبموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه أو يشترط أن يكون كالعقار غير مقيد بأي قيد، ويجب أن يكون صالحا للتعامل معه وقابل للبيع ويتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعة وموقعه، وعند وصول تاريخ الإستحقاق ولم يتم تسديد

القرض فإنه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين ، وإلا سيقوم بنزع ملكية العقار منه،وطلب بيعه وفقا للأشكال والإجراءات القانونية المعمول بها.

5-تحديد المخاطر: بناءا على التحاليل السابقة بملف القرض وبالإعتماد على المعطيات التي يتضمنها الملف بخصوص القرض والزبون ،ويقوم المكلف بالدراسات بتحديد المخاطر التي يمكن أن تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع ذكر الأسباب المؤدية إلى ذلك.

6-الإستفادة من القرض:بعد قبول الملف يقوم صاحب المشروع بإنجاز أعماله وفق المقاييس المحددة في دفتر الشروط ويمكن إنجاز أعماله بطريقتين:

6-1- الإنجاز عن طريق متعامل إقتصادي: في هذه الحالة يثبت المستثمر أن الأعمال تم إنجازها عن طريق المتعامل الإقتصادي ،وذلك بإظهار فاتورة التجار التي يحررها المتعامل الإقتصادي المستثمر،ويتم تحرير شهادة تثبت أن الأعمال أنجزت وفق المواصفات التقنية المتفق عليها في دفتر الأعباء الموقع من طرف المستثمر ،يمضي هلى صحة العملية رئيس القسم الفرعي للفلاحة بعد التحقيق الميداني للأعوان المكلفين بمراقبة الإنجاز ،وهذه الشهادة المحررة بإنجاز العملية لغرض التسديد للمتعامل الإقتصادي.

إضافة إلى كل ما سبق لإنجاز الأشغال يجب إدراج ضمن الملف شهادة تثبت مصدر المنتوج.

6-2تقديم القرض من البنك:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص في عمليات الدفع بعنوان القرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،على أساس قرض منح القرض ودفتر الشروط المتناسب معه.وبالنظر لوضعيات الأشغال أو فواتير الخدمات أو التوريدات وافية التصديق بالخدمة المؤداة من قبل الموردين.

ويقوم البنك بعملية الدفع المشار إليها سابقا لفائدة المستفيد ،بأجل أقصاه خمسة عشرة يوم ،إبتداء من تاريخ إستلام الوثائق المؤشرة بالخدمة المؤداة الدفع يكون على شكل شيكات محررة من طرف البنك لصالح البائع أو المورد ،وبإنتهاء المستفيد من كل الأعمال تحرر شهادة نهاية الأشغال.

يقوم العميل بدفع مبلغ القرض على حسب الإتفاق مع البنك.

المطلب الثاني:ملفات منح القروض:

من خلال المعلومات المقدمة من طرف أحد العمال بالبنك يمكننا إدراج بعض النماذج للوثائق المطلوبة للحصول على القروض كما يلي :

1.**قطاع الفلاحة** : وتتلخص بعض ملفات هذا القرض كالتالي :

1.1 :ملف قرض الاستثمار :

-طلب القرض .

-نسخة طبق الأصل من السجل التجاري .

-عقد يثبت حق استغلال المساحة (عقد الملكية ، الكراء ، رخصة استغلال قانونية).

-الوضعية القانونية (شخصية معنوية).

-دراسة تقنية و اقتصادية .

-شهادة أوضاع جنائي و شبه جنائية مصفاة .

-الحصائل التقديرية و حسابات الاستغلال على مدى 5 سنوات .

-شهادة عدم الاستدانة من الصندوق الوطني للتعاضديات الفلاحية CNMA.

-قرار منح القروض بتوقيع مديرية المصالح الفلاحية (OSA).

-قائمة المواصفات الموقعة من طرف طالب القرض و (م.م.ف).

1. 2 : ملف قرض الاستغلال :

-طلب القرض .

-بطاقة المزارع ، المربي مستلمة من طرف الغرفة الفلاحية .

-نسخة طبق الأصل عن السجل التجاري.

-عقد يثبت حق استغلال المساحة .

-الوضعية القانونية (شخصية طبيعية).

-دراسة تقنية و اقتصادية .

-محضر تعيين الوكيل و شهادة أوضاع جنائية وشبه جنائية مصفاة .

-مخطط الإنتاج التقديري .

-مخطط التمويل التقديري .

-شهادة عدم الاستدانة من الصندوق الوطني للتعاضديات الفلاحية .

-قرار منح القرض بالتوقيع (م.م.ف).

-قائمة المواصفات الموقعة من طرف طالب القرض (م .م.ف).

2.قطاع الفلاحة و التغذية : وتتكون ملفات هذا النوع من القروض مما يلي :

2. 1 :ملف قرض الاستثمار :

-طلب القرض .

-القانون الأساسي للمؤسسة عند فتح الحساب .

-نسخة طبق الأصل للسجل التجاري .

-دراسة تقنية و اقتصادية .

-حصائل ختامية TCR للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة .

-شهادة التأهيل المهني .

-فواتير شكلية تقييم أولي .

-امتيازات ANDI .

-تقييم أولي تقديري للأشغال الباقية أي طور الإنجاز .

-أوضاع جنائية و شبه جنائية مصفاة .

-عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء .

-رخصة اقامة المشروع من طرف السلطات المختصة .

2.2 : ملف قرض الاستغلال :

-طلب القرض .

-نسخة طبق الأصل عن السجل التجاري .

-دراسة تقنية و اقتصادية .

-محضر مداولات جمعية عامة تعين المسير و تسمح له بالحصول على القروض .

-نسخة من ال BOAL.

-عقد ملكية أو ترخيص أو كراء للمحلات المهنية .

-شهادة أوضاع جنائية مصفاة .

-ميزانية ختامية للسنوات ال 3 الأخيرة .

-مخطط تقديري .

-ميزانية تقديرية و TCR .

-بطبيعة الحال تقديم الوثائق الادارية في كل ملف و المتمثلة في :

-شهادة الميلاد 12 .

-شهادة الإقامة .

-نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية .

-يمكن أن يضاف لقائمة الملفات وثائق أخرى قد تكون حاسمة بالنسبة لدراسة ملف القرض كما يمكن أن تنقص قائمة هذه الملفات ، وهذا حسب طبيعة القرض أو حالة طالب القرض .

المطلب الثالث : دراسة حالة قرض السحب على المكشوف(moblisable decouvret)

1.التعريف بالقرض :

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي سجل نقص في الخزينة الناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل لحمايته و تغطية الاحتياج ، حيث أن مدة القرض لا تتعدى ثلاث أشهر قابلة للتجديد أربع مرات في السنة و يقوم البنك بغرض فائدة (8%) على العميل خلال هذه الفترة بحيث يمنح بنك الفلاحة و التنمية الريفية للزبون ما يقابل 15 يوما عمل من رقم أعماله للسنة الماضية (القيمة القابلة للتحصيل خلال 15 يوما من (ن-1)) ، القرض يساهم في تمويل التنمية المحلية حيث يسمح للمؤسسات المحتاجة باتمام مشاريعها و مواصلة عملها بعدما واجهتها صعوبات مالية في ذلك .

يسعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى تعميم الفكرة و ترويجها للمجتمع ليصبح القرض معمولا به و متداولا .

كيفية حساب قيمة القرض الممنوح للزبون و الفائدة المترتبة عنه :

$$\text{قيمة القرض= رقم الأعمال للسنة (ن-1)} \times \frac{15 \text{ يوم}}{360 \text{ يوم}}$$

$$\text{قيمة الفائدة = قيمة القرض} \times 8\ \%$$

-تمنح الوكالة المحلية للبنك القرض الذي لا يتعدى المليون (1000000) دج بينما ما يتعدى ذلك وصولا إلى الخمس ملايين (5000000) دج فتمنحه المديرية الجهوية للبنك ، أما ما فاق الخمس ملايين (5000000) دج يمنح من طرف الادارة المركزية للبنك .

2.الإقبال على القرض في فترة (2013-2016):

الجدول رقم (03. 02) : يوضح عدد الزبائن الذين اقبلوا على القرض وهدف و غاية البنك من (2013 إلى 2017):

السنة	الهدف	الغاية	عدد الزبائن
2013	01	05	01
2014	05	10	00
2015	01	ترويج القرض	01
2016	05	10	03
2017	10	20	/

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف أحد العمال .

الجدول رقم (03-03) : يوضح مبلغ القرض الممنوح لكل زبون من (2013 إلى 2016) و الفائدة المترتبة عليه :

السنة	عدد الزبائن	رقم الأعمال(ن-1)	مبلغ القرض	قيمة الفائدة
2013	01	15000000	625000	50000
2014	00	/	/	/
2015	01	12000000	500000	40000
2016	03	20000000	833333.333	66666.6666
		22000000	916666.667	73333.3334
		12580000	524166.667	41933.3334

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف أحد العمال .

الشكل رقم (03–04):منحنى بياني يوضح مدى اقبال الزبائن على القرض من (2013 إلى 2016).

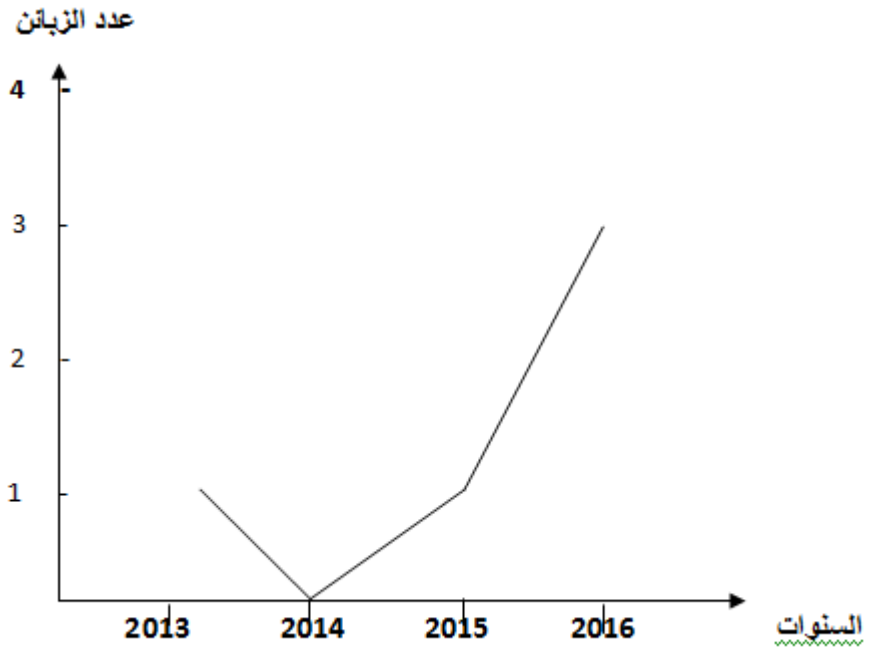

من إعداد الطالبتين

من المنحنى يتوضح لنا أن عدد الزبائن في الفترة (2013–2014) تناقص بينما في الفترة (2014–2016) تزايد و بتضاعف .ومنه يمكن القول أن الإقبال على القرض في تزايد .

3.دراسة تحليلية لمؤسسة آخذة القرض في سنة 2016 :

– بعد تقديم ملف القرض من قبل مؤسسة" النجاح " التجارية في 2016/01/01 وبعد دراسة الملف تقرر منحها القرض لمواصلة نشاطها بعدما كانت عاجزة عن ذلك حيث سجلت خسارة في جدول حسابات النتائج ل: 2015/12/31 .

وفيما يلي سوف نقوم بمقارنة بين نتائج سنة 2015 ونتائج سنة 2016 :

نظرا لسرية المعلومات و تحفظ البنك لم نتمكن من أخذ المعلومات الكافية لإنجاز الدراسة التحليلية فتوجب علينا أخذ قيم ومبالغ مفترضة.

الجدول رقم (03-04): أرصدة حسابات الأعباء و المنتوجات لمؤسسة " النجاح " التجارية في 2015/12/31.

	اسم الحساب	الأرصدة	
		المدين	الدائن
60	المشتريات المستهلكة	8900000	
61	خدمات خارجية	5620000	
62	خدمات خارجية أخرى	3560000	
63	اعباء المستخدمين	4800000	
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	2580000	
65	أعباء عمليا تيه أخرى	1580000	
66	أعباء مالية	670000	
68	مخصصات الاستهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	7250000	
70	المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة		12580000
72	الانتاج المخزن أو المنتقص من المخزون		2500000
73	الانتاج المثبت		6500000
74	اعانات الاستغلال		1500000
75	المنتجات العملياتيه الأخرى		2980000
77	العناصر الغير العادية –المنتوجات		650000

من إعداد الطالبتين

الجدول رقم (03-05) :أرصدة حسابات الأعباء و المنتوجات لمؤسسة " النجاح " التجارية في 31 /2016/12.

	اسم الحساب	الأرصدة	
		المدين	الدائن
60	المشتريات المستهلكة	4890000	
61	خدمات تجارية	1041000	
62	خدمات تجارية أخرى	951000	
63	أعباء المستخدمين	6420000	
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	426000	
65	أعباء عملياتية أخرى	498000	
66	أعباء مالية	350000	
68	مخصصات الاستهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	744000	
70	المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة		14850000
72	الانتاج المخزن أو المنتقص من المخزون		174000
73	الانتاج المثبت		360000
74	اعانات الاستغلال		90000
75	المنتوجات العملياتية الأخرى		534000

من إعداد الطالبتين

الجدول رقم (03-06):جدول حسابات النتائج لمؤسسة "النجاح التجارية " في 2015/12/31 :

	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		12580000
60	بضائع مستهلكة	8900000	
80	الهامش الاجمالي		3680000
80	الهامش الاجمالي		3680000
72	الانتاج المخزن أوالمنتقص من المخزون .		2500000
	الانتاج المثبت		
73	اعانات الاستغلال		6500000
74	المنتجات العملياتية الأخرى		1500000
75	خدمات خارجية		2980000
61	خدمات خارجية أخرى	5620000	
62		3560000	
81	القيمة المضافة		7980000
81	القيمة المضافة		7980000
77	العناصر غير العادية –المنتوجات		650000
63	اعباء المستخدمين	4800000	
64	الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة .	2580000	
65	اعباء عملياتية أخرى	1580000	
66	أعباء مالية	670000	
68	مخصصات الاستهلاكات و المؤونات وخسائر القيمة	7250000	
83	نتيجة الاستغلال		(8250000)
83	نتيجة الاستغلال		(8250000)
84	نتيجة خارج الاستغلال	/	
880	النتيجة الاجمالية		(8250000)
889	الضرائب على الأرباح	/	
88	النتيجة الصافية (نتيجة الدورة)		(8250000)

من إعداد الطالبتين

جدول رقم (03-07):جدول حسابات النتائج لمؤسسة النجاح التجارية " في 31 /2016/12 :

	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		1480000
60		4890000	
80	الهامش الاجمالي		9960000
80	الهامش الاجمالي		9960000
72	الانتاج المخزن أو المنتقص من المخزون .		174000
73	الانتاج المثبت		360000
74	اعانات الاستغلال		90000
75	المنتجات العملياتية الأخرى		534000
61	خدمات خارجية	1041000	
62	خدمات خارجية أخرى .	915000	
81	القيمة المضافة		9162000
81	القيمة المضافة		9162000
63	اعباء المستخدمين	6420000	
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة.	426000	
65	اعباء عملياتية أخرى	498000	
66	أعباء مالية	350000	
68	مخصصات الاستهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة .	744000	
83	نتيجة الاستغلال		724000
889	الضرائب على الأرباح	181000	
88	النتيجة الصافية (نتيجة الدورة)		543000

من إعداد الطالبتين

من أجل القيام بالدراسة التحليلية تستخدم مؤشرات و نسب عديدة تبين كفاءة و مردودية المؤسسة و فعالية التسيير فيها .

1.بالنسبة لرقم الأعمال: تقيس هذه النسب مردودية و فعالية المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح و أهمها :

-معدل الهامش الإجمالي :

يعتبر الهامش الاجمالي المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة التجارية وهو مؤشر هام في مراقبة مردودية المؤسسة و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل الهامش الإجمالي} = \frac{\text{الهامش الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}}$$

ومنه :

-معدل الهامش الإجمالي لسنة (2015)= $\frac{3680000}{12580000} = 0.29$

-معدل الهامش الإجمالي لسنة (2016)= $\frac{9960000}{14850000} = 0.67$

-بما أن معدل الهامش الإجمالي ارتفع من سنة 2015 إلى 2016 هذا دليل على تحسين مردودية المؤسسة .

2.بالنسبة للقيمة المضافة :

تستعمل القيمة المضافة في المؤسسة لعدة أهداف تحليلية تساعد المسير في مراقبة تطور نشاط المؤسسة و منها :

-النسبة الداخلية للمؤسسة : وهي تحليل مكونات القيمة المضافة بواسطة النسب باستخدام العناصر التي تتوزع عليها وهي أساسا مصاريف المستخدمين و الاهتلاكات و أهم هذه النسب :

$$\text{معدل مصاريف المستخدمين} = \frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$$

$$\text{معدل الاهتلاكات} = \frac{\text{الإهتلاكات}}{\text{القيمة المضافة}}$$

ومنه :

معدل مصاريف المستخدمين (لسنة 2015)= $\frac{4800000}{7980000}$ = 0.60.

معدل الاهتلاكات (لسنة 2015)= $\frac{8900000}{7980000}$= 1.12.

معدل مصاريف المستخدمين (لسنة 2016)= $\frac{6420000}{9162000}$= 0.70.

معدل الاهتلاكات (لسنة 2016)= $\frac{4890000}{9162000}$ = 0.53

-في سنة 2015 كانت نسبة الاهتلاكات مرتفعة على معدل مصاريف المستخدمين هذا يدل على عدم التركيز على اليد العاملة في الانتاج و العكس في سنة 2016 حيث كان الاستعمال أكثر اليد العاملة في الإنتاج .

3.قدرة التمويل الذاتي :

وهي نسبة مدى قدرة المؤسسة على تكوين مصادر تمويل داخلية تمكنها من تمويل تجديد استثماراتها .

-يمكن حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من القيمة المضافة كما يلي :

العناصر	رقم الحساب
القيمة المضافة	81
+ نواتج مختلفة	77
+ تحويل تكاليف الاستغلال	78
+ نواتج خارج الاستغلال (1)	79
- مصاريف المستخدمين	63
- الضرائب و الرسوم	64
- المصاريف المالية	65
- المصاريف المتنوعة	66
- تكاليف خارج الاستغلال (2)	69
- الضريبة على الأرباح	889

(1):ماعدا الحسابات : 790 و 792 و 793 و 796 .

(2):ماعدا الحسابات : 692 و 693 و 699 .

ومنه قدرة التمويل الذاتي لسنة 2015 و 2016 .

سنة 2015	سنة 2016
7980000	9162000
+ 650000	- 6420000
- 4800000	- 426000
- 2580000	- 498000
- 1580000	- 350000
- 670000	- 181000
- 1000000	1287000

في سنة 2015 كانت المؤسسة في حاجة إلى مصادر تمويل خارجية لمواصلة نشاطها في سنة 2016 أما في سنة 2016 فهي مستعدة لإتمام نشاطها ولها القدرة على تكوين مصادر تمويل داخلية تمكنها من تمويل تجديد استثمارتها في 2017 .

مما سبق يمكن القول أن المؤسسة التي أخذت هذا القرض وتمكنت من اجتياز أزمتها ومواصلة نشاطها و الرفع من مردوديتها و تحسين أدائها .

خلاصة الفصل :

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الإقتصادية العامة و المحلية خاصة ، ويرجع هذا النوعية الخدمات التي يقدمها و المشاريع التي يقوم بتمويلها ، وهذا ما قمنا بتوضيحه من خلال الدراسة الحليلية بحيث ساهم القرض محل الدراسة الممنوح من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة تيارت – في تمويل المؤسسة الطالبة له وعمل على الرفع من مردوديتها و تحسين آدائها .

خاتمة

خاتمة:

إنطلاقا من الدراسة التي قمنا بها حول موضوع اسهامات البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية فقد اتضح لنا أن البنوك التجارية تعتبر الممول الرئيسي للمشاريع التنموية فهي بمثابة القلب النابض للتنمية الإقتصادية ،وعلى اختلاف أنواعها لها دور عظيم الأهمية في النشاط الإقتصادي للدولة ، بحيث تقوم بتمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات و تقوم كوسيط على جذب و تكذيف المدخرات الوطنية و توجيهها ، فهي تقدم العديد من الخدمات أهمها منح القروض على اختلاف أنواعها ، إلا أن هذه الذخيرة و بصدى السياسة المتهجة في منحها ارتفاع معدلات الفائدة المترتبة عنها بالخصوص الفوائد المترتبة عن قروض الإستغلال قد تسبب نقصا في الإقبال عليها.

و هذا ما مكننا من التوصل إلى النتائج التالية:

1-للبنوك التجارية دور فعال في تمويل التنمية المحلية من خلال تقديم القروض بأنواعها ، هذا ما يكد صحة الفرضية الأولى.

2-أن التقيد بالسياسة النقدية التي يقرضها البنك المركزي على البنوك التجارية قد يعل التمويل المتوفر من قبلها غير كاف لتلبية الإحتياجات التمويلية بسبب نقص السيولة البنك التجاري حالة السياسة الإنفتاحية .و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

3-وضوح ارتفاع معدلات الفائدة على القروض المقدمة و خاصة قروض الإستغلال

4-إن مواكبة التطور التكنولوجي يفرض على المصارف إعادة النظر في المناهج و الأساليب المعتمدة و خاصة الإصلاحات الأخيرة في إطار الدخول في العولمة المالية

5-وفقا لوضعية النظام المالي نجد أن أصحاب المشاريع الإستثمارية مرغمون على الإعتماد على القروض البنكية و الإلتزام بكافة الشروط التي تفرضها رغم عدم رضا أصحاب هذه المشاريع عن خدماتها.

و بناءا على النتائح التي ذكرناها سابقا و التي تم التوصل إليها فإننا نتقدم بالإقتراحات و التوجيهات التالية.

-زيادة التسهيلات المقدمة كضمان التعامل الدائم و المستمر مع عملائها و زبائنها.

-حفظ معدلات الفوائد على القروض.

-زيادة القدرة التنافسية عبر الإندماج و تحسين الاداء لأن عملية تحرير تجارة الخدمات المالية ستزيد من حدة المنافسة على المستوى المحلي و الدولي.

أفاق البحث:

من خلال هذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في إنعاش الإقتصاد الوطني ، فيجب العمل على توظيف الأموال في منح القرض للعملاء من أجل الحصول على ربح لضمان ودائع الجمهور و الحصول على أرباح لبقائه و يجب ترجمة الأفكار إلى مشاريع استثمارية لتحقيق الإكتفاء الذاتي لهم و للإقتصاد و خلق بذلك مناصب شغل إضافة إلى كسب مهارات باعتبارها مجال خصب لإبراز القدرات و المهارات و الحصول على الأرباح.

و لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة و البحث و نقترحها لتكون إشكاليات بحوث و دراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة و التخليل في المستقبل و هي:

-سياسة الإقتراض المنتهجة في البنك و درجة ملائمتها مع متطلبات الزبائن.

-مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تمويله المشاريع الإستثمارية.

-و في آخر بحثنا هذا يمكن القول أن الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن ، و لذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثراءه و التوسع في جوانبه المختلفة لأنه يظل في تطور دائم و ختاما نقول:

"إن أصبنا لنا أجرنا ، و إن أخطأنا وحسبنا أننا حاولنا"

قائمة الجداول والأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	الشكل البياني	الصفحة
01-01	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	16
02-01	مصادر أمال البنوك التجارية	23
03-01	إستخدامات البنوك التجارية	26
04-01	دورة تدفق الأموال	27
05-01	الوظائف الأساسية للبنوك التجارية	31
01-02	مصادر تمويل التنمية	64
01-03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	85
02-03	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية – تيارت-	90
03-03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت - 541 -	91
04-03	منحنى بياني يوضح مدى إقبال الزبائن على القرض من (2016/2013)	105

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01-02	ملخص نظريات التنمية الإقتصادية	**47**
01-03	وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولايتي تيارت و تيسمسيلت	**86**
02-03	عدد الزبائن الذين أقبلو على القرض وهدف وغاية البنك من (2013-2016)	**104**
03-03	مبلغ القرض الممنوح لكل زبون والفائدة المترتبة عنه من (2013-2016)	**104**
04-03	أرصدة حسابات الأعباء و المنتوجات لمؤسسة النجاح التجارية 2015/12/31	**106**
05-03	أرصدة حسابات الأعباء و المنتوجات لمؤسسة النجاح التجارية 2016/12/31	**107**
06-03	جدول حسابات النتائج لمؤسسة النجاح التجارية 2015/12/31	**108**
07-03	جدول حسابات النتائج لموسسة النجاح التجارية 2016/12/31	**109**

قائمة المراجع

قائمة المراجـــع

أولا: الكتب.

1. أحمد هني ، العملة والنقود ، الطبعة الأولى، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992.
2. أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود و البنوك ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية 1997.
3. أنطوان الناشف ، خليل الهندي ، العمليات المصرفية والسوق المالية الجزء 1 ، المؤسسات الحديثة للكتاب ، ، لبنان 1997.
4. أيمن عودة المعاني ، الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن 2010.
5. البيلاري حازم ، نظرية النقود ، الإسكندرية للطباعة و النشر ، مصر 1999.
6. تيسير الداوي ، التنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية حلب 1992 .
7. جميل الزيدانين ، أساسيات في الجهاز المصرفي ، دار وائل ، الأردن 1999.
8. حميدات محمود ، النظريات و السياسات النقدية ،ط1 ، دار المكتبة للطباعة و الإعلام و النشر ، الجزائر ، 1996.
9. حنفي عبد الغفار ، أبو قحف عبد السلام ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية و السياسات المصرفية ، مكتب الدار العربية للكتاب ، مصدر ، 2000 ، ص 21 .
10. د.أحمد صالح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية مصر، الدار الجامعية ،2003.
11. د.عبد الغفار حنفي و رسمية زكي قرياقص ، منشآت المالية و دورها في التنمية الإقتصادية . الدار الجامعة الإسكندرية ، 2014.
12. د–سمير محمد عبد العزيز – التمويل وإصلاح خلل هياكل المالية –مطبعات الإشعاع الفنية الأبراج مصر، سنة 1997 .
13. د–عبد الغفار الحنفي – الإدارة المالية الحاضرة ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، دار النشر ، دار الجامعة سنة 1990م .
14. رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع– عمان 2000.
15. زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك ، دار الميسرة للنشر و الطباعة ، عمان 1996.

16. سالم سيد عبد الله ، محاضرات في الاقتصاد المالي مذكرة الأقسام ، روابع الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية والقانونية . جامعة نواكشط 1995.
17. سامر جلدة : البنوك التجارية للتسويق المصرفي ،الطبعة الأولى ،دار أسامة للنشر ، عمان ،2008.
18. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء ، مؤسسة شباب الجامعة ، 40 ش د ، مصطفى مشرفة ، الأسكندرية 2000.
19. سليمان بودياب ، اقتصاديات النقود والبنوك : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 1996.
20. شاكر القزويني ، محاضرات في إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992.
21. عادل هواري و آخرون ، قضايا التغيير و التنمية الإجتماعية ، مصر ، دار المعرفة الجامعية 1998
22. عبد المطلب عبد المجيد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية ، الأسكندرية، مصر، 2001.
23. عبد المطلب عبد المجيد النظرية الاقتصادية و تحليل جزئي و كلي للمبادئ ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الاسكندرية ، 2003.
24. علي ابراهيم ، اقتصاديات التنمية ، الاسكندرية ، 1991 .
25. عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1994 .
26. قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003.
27. محمد صالح الحناوي ، المؤسسات المالية ، البورصة والبنوك التجارية ، الدار الجامعية، مصر 2000.
28. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف ، التنمية الإقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ،2003 .
29. مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007 .
30. مصطفى رشدي شيحة .النقود و المصارف الائتمان . دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية 1999.
31. منير ابراهيم هندي : إدارة الأسواق و المنشآت المالية : دار وائل للنشر الأردن ، 1999.
32. منير ابراهيم هندي : إدارة البنوك التجارية : المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ، 1996.

33. منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية ، الطبعة الثالثة ،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، 2000.

34. ميلود جمعة الحاسي ، النقود و المصارف و النشاط الاقتصادي ، منشورات تمركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي 1995.

35. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود و المصارف ، دار الكتب للطباعة و النشر ، الموصل 1998.

ثانيا:الأطروحات والرسائل:

1. بطاهر علي ، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية (اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،الجزائر،2005- 2006.

2. خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، اطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر،2010-2011.

3. رضا ونية رابح ، معوقات التنمية المحلية ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ،الجزائر، (1998 /1999) .

4. جمعون نوال ، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية ، (مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، الجزائر ، غير منشورة) ،الجزائر، 2004-2005-.

5. محمد بالخير ، التنمية المحلية وانعكاساتها الإجتماعية ، (مذكرة ماجيستير في علم الإجتماع جامعة الجزائر ،الجزائر، 2004 – 2005.

6. بن حليمة هوارية ، واقع وأفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية (مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية ، جامعة غبن خلدون ، غير منشورة)، الجزائر، 2006-2007.

7. بركان نجاة : التنمية الإقتصادية ومشاكل التمويل في الجزائر (مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة ابن خلدون)، تيارت ، الجزائر،2010-2011.

ثالثا: الجرائد والمجلات:

1- يشير نافع وآخرون (تمويل التنمية المحلية) مجلة قراءات سياسية ، العدد الثالث ، تصدر عن مركز دراسات الإسلام والإعلام ، فلوريدا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1993.

2- أو سرير منور التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الإستراتيجية و الأبعاد .

Revue des références ces économiques et intégration économie mondiale n 3 2007/p6

رابعا:مواقع الأنتيرنيت:

1. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، تمويل المحليات ، القاهرة ، http://www.PARCEGYPT.com.

2. الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية على شبكة الأنترنت . www.badr-bank.dz

3. www.Bank-BADR.net.

4. معلومات مأخوذة من المقالات المدونة عن أخبار ومستجدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خامسا:المقابلات الشخصية:

1. معلومات مقدمة من طرف موظف بالوكالة 541، السيد عبد السلام.

الملاحق

DOSSIER DE CREDIT CLASSIQUE :

- DEMANDE DE CREDIT
  -DOIT COMPORTE LES ELEMENTS SUIVANT
  - NATURE DU PROJET
  - MONTANT DU CREDIT SOLLICIOTE
  - NATURE DE LA GARANTIE PROPOSE (GAGE OU HYPOTHEQUE)
- DOSSIER JURIDIQUE DU DEMANDEUR (PERSONNE PHYSIQUE) / GERANT (PERSONNE MORAL)
  -EXTRAIT DE NAISSANCE 12
  -JUSTIFICATIF DE RESIDANCE
  -COPIE DE LA PIECE D'IDENTITE
- ACTE DE PROPRIETE/CONCESSION/LOCATION DU LIEU D'IMPLANTATION DU PROEJT
  - DOCUMENT DE JOUISSANCE DE PROPRIETE DU BIEN HYPOTHEQUE/GAGE EN FAVEUR DE LA BANQUE POUR GARANTIR LE CREDIT
  -CAUTION SOLIDAIRE SI BESOIN
  -PROCURATION D'HYPOTHEQUE EN CAS DE GESTION DU BIEN PAR PROCURATION
  - EN CAS OU LA GARANTIE EST L'HYPOTHEQUE DES TERRES CELLE-CI DOIVENT ETRE EN PROPRIETE ET NON EN CONCESSION
- PROFORMA DU MATERIEL SOLLICITE
- EVALUATION DU BIEN PROPOSE EN GARANTIE PAR UN EXPERT AGREER PAR LA BANQUE
  -LA VALEUR DOIT ETRE SUPERIEUR AU MONTANT DU CREDIT SOLLICITE
- ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE
- CARTE FELLAH/ELEVEUR
- FICHE SIGNALITIQUE
- ATTESTATION DE NON ENDETTEMENT CNMA

➢ EN CAS D'ELEVAGE :
  -ATTESTATION SANITAIRE DU BATIMENT D'ELEVAGE
  -JUSTIFICATIF DE L'EXISTANCE DU FORAGE (SI NECESSAIRE)
  -RESPECT DES NORMES TECHNIQUES

➢ EN CAS DE CONSTRUCTION :
  -AUTORISATION DE CONSTRUIRE
  -DEVIS ESTIMATIF DES TRAVAUX

➢ EN CAS DE PERSONNE PHYSIQUE COMMERCANTE
  -COPIE DES DOCUMENTS AUTORISANT L'EXERCICE DE L'ACTIVITE
  -COPIE DE LA CARTE FISCAL
  -BILAN DES TROIS (03) DERNIERES
  -SITUATION FISCAL ET PARAFISACL
  -BILAN ET TCR PREVISIONNEL

❖ <u>EN CAS DE PERSONNE MORAL</u>
  - STATUS DE l'ENTITE COMMERCANTE
  - BOAL
  - P.V OFFRANT LE POUVOIR D'EMPRUNT AU GERANT

- TOUT DOCUMENTS JUGES UTILES A LA BONNE TENU DU DOSSIERS
- LA BANQUE SE RESERVES LE DROITS D'EXIGE D'AUTRES DOCUMENTS AU BESOIN
- UNE VISITE SUR LES LIEUX D'IMPLANTATION DU PROJET SERA PROGRAMMEE AVEC UN COLLABORATEUR DESIGNE PAR LA BANQUE

<u>À NOTER : TOUS LES DOCUMENTS DOIVENT PARVENIR A LA BANQUE EN TROIS (03) EXEMPLAIRES</u>.

ملحق رقم 01:ملف الإئتمان التقليدي

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 دج س. ت. ب 00 ب 0511540 ك ت الجزائر الوسطى
مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عميروش

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER DE CREDIT

....., le .....

Groupe Régional d'Exploitation de : ..... Indice ; .....

Agence Locale d'Exploitation de ..... Indice : .....

☐ Reçu de : ..... (1)

☐ Pour le compte de : .....(2)

Nature du crédit sollicité Exploitation ☐ Investissement ☐

Montant du crédit sollicité : .....DA.

Délai de réponse fixé pour le dossier :

30 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences ☐

35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Régionaux ☐

45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Centraux ☐

Cher client,

Le présent document vous permet de protester auprès de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés.

Coordonnées de la Direction :

Téléphone : **021- 98-92-04** Fax : **023-51-15-31**

Il est précisé que les délais de réponse ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations réclamés (y compris les compléments).

L'accusé de réception ne vaut pas engagement, de quelque nature que ce soit, en matière d'octroi de crédit.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

1.Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit

2.Préciser l'identité de la société émettrice de la demande.

الملحق رقم 02:وصل إستلاف ملف الإئتمان.

اتفاقية القرض

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض/ افريل 1994)

بين الموقعين أسفله

بنك الفلاحة و التنمية الريفية(بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (33000000000.00) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640ب00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش. و الممثلة من طرف السيد

- المعين فيما يلي "البنك"

من جهة

و

السيد(ة) ..... ابن(ة) ..... و .....

المولودة بتاريخ ..... ب .....

الساكن .....

مسجل بشهادة الميلاد تحت رقم ..... الجنسية جزائرية

المتصرف بصفته ..... رقم.....

المسلمة بتاريخ..... رقم التعريف الجبائي .....

موضوع القرض.....

- المعين فيما يلي " المقترض"

من جهة أخرى

حيث اتفقا ة أقرا على ما يلي:

موضوع الاتفاقية:

بموجب هذه الاتفاقية يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي:

I. **الشروط الخاصة للقرض:**

نوع القرض	المبلغ	صحة العقد	النسبة

الضمانات و الاحتياطات الحاصرة:

.....

.....

الملحق رقم 03:إتفاقية القرض.

الضمانات و الاحتياطات غير الحاصرة:

.....

II. .الشروط العمة للقرض:

المادة 1: مبلغ القرض:

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة 2: موضوع القرض

- بناء على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض فان القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة و هذا تطبيقيا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة 3: مدة القرض

- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.
- غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة فان هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4: نسبة الفائدة المتغيرة

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 5: الرسوم و العمولات

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6: كيفية استعمال القرض

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة لموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على السندات لأمر.
- إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك.

المادة 7: طرق التسديد

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.
- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.
- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد
- طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.
- إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8 : الضمانات

- لضمان الوفاء بأصل القرض الفوائد المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.
- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

المادة 9: التسديد المسبق

- للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10: الترخيص بالخصم

- يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات-مصاريف-ضرائب)

المادة 11 شروط الفسخ

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل ' فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات' فان البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:

❖ التصريح الخاطئ للمقترض
❖ دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
❖ تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
❖ عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
❖ كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض.
❖ البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
❖ عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12: مراقبة القرض

- حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :

❖ تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية.
❖ تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، و ووثائق الحسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات.
❖ تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.
❖ كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان و بناء على الوثائق المقدمة من تطابقها.

المادة 13: التزامات المقترض

- مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول، و ما دام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بما يلي:

❖ عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضان أو تعهد لامتاز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.
❖ العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات.
❖ تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين، و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.
❖ تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14 العقوبات التأخيرية

- كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.
- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15: العمولة و المصاريف

يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكور في الشروط الخاصة

المادة 16 :تسوية النزاع

كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن

لتنفيذ هذه الاتفاقية يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

في تبارت بتاريخ

ع/البنك **المدين(1)**

(1)يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة " قرأ و صادق "

NOTE AU COMITE DE CREDIT

G.R.E. TIARET & TISSEMSILT « 014 »
A.L. E. de : 541
Dossier de crédit : .....
Relation : .....
Date de naissance : .....à .....
Adresse .....
Qualification : .....
N° DOCUMENT : .....
N° de Compte : 541 ..... 300 0 .... 00 ouvert le .....
Solde du compte AU ..... : ..... DA
Activité : .....

2- SITUATION DES ENGAGEMENTS ARRETEE AU

ENGAGEMENTS **Autorisations**

SERIE XXX .....

Mouvements confies des trois derniers exercices :

2016 .....
2015 .....
2014 .....

2 - Renseignements de l'exploitation :

- Statut juridique : .....
- SURFACE AGRICOLE TOTALE : ..... HAS
- SURFACE AGRICOLE UTILE : ..... HAS
- Consistance moyenne des parts (fourchette) : DE ..... A.....
- Spéculation dominante : .....
- Autres données : .....

II- Crédit sollicité : .....NATURE / MONTANT.....

Objet du crédit : .....

الملحق 04:ملاحظة لجنة الإئتمان.

STRUCTURE D'INVESTISSEMENT

Intitulé des Opération	Quantité	Unité	**Prix Unitaire (DA)**	**Montants (DA)**
TOTAL				

Les montant figurant sur les la structure d'investissement sont en HT

Structure de financement :

TOTALE (TTC) = ... DA
Cout CREDIT = ... DA
AP/PERS :..... DA

CHIFRE D'AFFAIRES PREVISIONNEL

ANNEE1	ANNEE 2	ANNEE 3
.....	.....	.....

Garanties proposées : .....

CONCLUSION : (COMMENTAIRE)

.....
.....
.....
.....
.....

ANNEXE 6
PROCES VERBAL DU COMITE DE CREDIT

N ..... du .../.../.....

COMITE: C.C.T / ALE TIARET "541"

POSITION DES COMPTES 300
..... DA

EMPRUNTEUR.....
ACTIVITE : .....
ALE...TIARE 541

N° COMPTE : 541 ..... 300 0..... 00

COTE RISQUE

Groupe d'affaires:
Sté 1
Sté 2
Sté 3

AUTORISATION PRECEDENTE			ENCOURS DES CREDITS		AUTORISATION SOLLICITEE		
TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE	TYPE DE CREDIT	MONTANT	TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE

INFORMATIONS SUPLEMENTAIRES:	GARANTIES PROPOSEES GARANTIES EXIGEES:

DECISION OU AVIS DU COMITE DE CREDIT

Mr BAHET ABDELLAH CHEF DE POLE TRANSACTION	Mr KOUIDER ETTOUMI ALI DIRECTEUR D'AGENCE PRESIDENT	MME N. BELACEL SUPERVISEUR

الملحق رقم 05:وثيقة تبرز قبول لجنة الإئتمان بمنح القرض.

- برنامج SYBU هو برنامج يربط المصرف بمختلف فروعه للقيام بعمليات المصرفية المختلفة من فحص للحسابات وتسيير للقروض وغيرها من العمليات.
- CIBهي: اختصار ل : CARTEINTERBANCAIR.
- نظام سيرات هو نظام خاص بتغطية الأرصدة المالية عن طريق الفحص السلكي.
- AXYS هي مؤسسة للتكنولوجيا الحديثة.
- قانون النقد والقرض هو القانون رقم 90-10المؤرخ في14 افريل 1990 والذي جاء ضمن الاجراءات التي تسمى الى توسيع الطاقة المالية للمصارف و اعادة تنظيمها و ضبط اداءها اليومي
- نظام سويفت هو :شبكة للاتصالات انشئت في سنة 1973 ،مقرها بلجيكا وتتولى ادارتها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك،تستند إلى مبدأ استخدام وسائل الاتصالات الحديثة في تبادل الرسائل ما بين البنوك عوضا عن استخدام الوسائل التقليدية.

الملحق رقم 06 : شرح بعض المصطلحات136

قائمة الملاحق:

الرقم	الملحـــق
01	ملف الإئتمان التقليدي
02	وصل إستلاف ملف الإئتمان.
03	إتفاقية القرض.
04	ملاحظة لجنة الإئتمان.
05	وثيقة تبرز قبول لجنة الإئتمان بمنح القرض.
06	شرح بعض المصطلحات

الملخص:

إن التنمية المحلية ما هي إلا تشجيع المجتمع المحلي على إيجاد حلول لمشكلاته بإتخاذ الخطوات و القرارات الفعالة التي تمس الجانب المادي في جوهر التنمية ، و لذلك تسعى البنوك التجارية جاهدة لبلوغ المستوى الأمثل للتنمية المحلية و تسهيل سيرها وفق ذلك ، إلا أن دورها في منح الإئتمان مقيد بالسياسة النقدية التي يفرضها البنك المركزي حيث باستطاعته فرض سياسة إنكماشية أو أخرى انفتاحية مما يترتب عن هذه الأخيرة في نقص سيولة البنك التجاري ومنحه عدم قدرته على التوسع في الإقتراض.

Résumé :

Local development is that process of encouraging local community to find solutions to their problems by taking efficinet and effective decisions that seek the material side of this process . that's why commercial banks are seeking a suitable level of local development and to facilitate it.

However, its role of offering credits is linked to monetory polocy which is imposed by the central bank where it is capable to impose a contacted or an open one policy, and this later causes luck of bank liquid and decreases its capacity of borrowing.